كتاب الأهرام الاقتصادي

208

المتغيرات السياسية في أفريقيا 2004



د. عبدالملك عودة

العدد 208 - أول ابريل 2005 الثمن ٣ جنيهات

كتاب الأهرام الاقتصادى

يصدر شهريا عن مؤسسة الأهرام

رئيس مجلس الإدارة

ابراهيم نافع

رئيس التحرير

عصام رفعت

مدير التحرير

شهيرة الرافعى

نائب رئيس التحرير للشئون الفنية

فائزة فهمى

الاشتراكات السنوية:

جمهورية مصر العربية ٣٦ جنيها

الدول العربية ٢٥ $ أمريكى

دول اوروبا وأفريقيا ٤٠ $ أمريكى

باقى دول العالم ٦٠ $ أمريكى

ترسل الاشتراكات بشيك أو حوالة بريدية باسم مؤسسة الأهرام

العنوان: مؤسسة الأهرام - القاهرة - شارع الجلاء

تليفون: ٥٧٨٦١٠٠-٧٧٠٤٤٤٤

فاكس: ٥٧٨٦٨٣٣ الرقم البريدى: ١١٥١١

البريد الالكترونى: ik@ahram.org.eg

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر

المتغيرات السياسية في أفريقيا 2004

دكتور عبد الملك عودة

العدد 208- أول ابريل 2005

مقدمة

في مثل هذا الوقت من كل عام نقف لنرصد ماحدث في القارة الأفريقية خلال عام مضى ومانتظرها في المستقبل.

إنها الرؤية التحليلية الثابتة التي يخصنا بها العالم الجليل الدكتور عبد الملك عودة في كتابه السنوي عن المتغيرات السياسية في افريقيا.

في هذا الكتاب يتنقل القارئ مع المؤلف ليرى معه كل المتغيرات والاحداث التي شهدتها القارة في مختلف أنحائها بكل ما حملته من آثار ونتائج وبكل ما تنبئ به للمستقبل.

فمن المصالحة الصومالية الي مأزق النظام السياسي في أوغندا الي انتخاب الرئاسة في جنوب افريقيا والسنغال وغانا والكاميرون.

رحلة طويلة وممتعة ومرجع لاغني عنه لكل المهتمين بالشئون الافريقية.

والله الموفق

رئيس التحرير

تقديم

● شهد عام ٢٠٠٤ كثيرا من المتغيرات السياسية التي تركت آثارها في البيئة الافريقية علي مستوي السياسات الداخلية والخارجية.

● تابعت المقالات الاسبوعية التي نشرتها مجلة الاهرام الاقتصادي فعل هذه المتغيرات ونتائجها في المجالات التالية:

- الانتخابات الديمقراطية علي المستويات الرئاسية والبرلمانية في عدد من دول افريقيا جنوب الصحراء، وارتباط نتائجها بالدعوة الي التغيير، ومدي اتصافها بالحرية والنزاهة والتزامها بالمعايير العالمية للديمقراطية وحقوق الانسان.

- المصالحات السياسية في عدد من النزاعات المسلحة والحروب الأهلية مثل جنوب السودان والصومال ودارفور وكوت ديفوار.

- استمرار التنافس الاجنبي في دول القارة الافريقية، مثل النشاط الاقتصادي للصين والمانيا، والحملة الامريكية الاوروبية لمكافحة الارهاب العالمي.

- نماذج من نشاط الاتحاد الافريقي في ميدان تشكيل البرلمان الافريقي وقضية الدفاع الافريقي المشترك.

دكتور عبدالملك عودة

عام الديموقراطية فى أفريقيا

● فى الاسبوع الاول من يناير ٢٠٠٤ انعقد بالقاهرة مؤتمر رؤساء البرلمانات الافريقية تحت شعار وعنوان الديموقراطية والتنمية، وتحدث الرئيس حسنى مبارك فى افتتاح المؤتمر، واكد فى حديثه على العلاقة بين الديموقراطية والتنمية فى دول القارة الافريقية، واشار الى ضرورة حشد طاقات الشعوب نحو التنمية، وان نجاح وتفعيل هذا الحشد يتطلب مساحة متزايدة من الحرية والديموقراطية فى اطار من الإيمان الحقيقى بأن الديموقراطية والتنمية هما وجهان لعملة واحدة.

وفى ختام المداولات والمناقشات اصدر المشاركون بيانا يوضح هذه القضايا الاساسية وما يتفرع عنها ويرتبط بها من قضايا فى ميادين حريات الإنسان والديموقراطية والتنمية المستدامة. واشار البيان الى قضية العملية الانتخابية فأكد ان تعزيز المسيرة الديموقراطية فى القارة يتطلب تكاتف الجهود لضمان تحقيق النزاهة والحرية فى العملية الانتخابية، وهذه الاشارة مرجعها الى ان دول القارة الافريقية سوف تشهد هذا العام ١٣ عملية انتخابية ما بين انتخابات رئاسية وانتخابات برلمانية، وان هذه الانتخابات سوف تجرى فى مختلف اقاليم القارة الافريقية، ومن بين الدول التى سوف تشهد الانتخابات دول تعتبر ركيزة فى تجارب التحول الديموقراطى منذ العقد الاخير من القرن العشرين.

● والاهتمام بالانتخابات وقضاياها لاتقتصر فقط على المؤتمر وما أثاره من مناقشات وتغطية صحفية، بل تقوم الدراسات السياسية والدوريات الافريقية المتخصصة بالحديث عن هذا الموضوع، كما نشرت بعض المجلات قائمة باسماء الدول وانواع الانتخابات كالتالى:

- فى مارس: غينيا الاستوائية انتخابات برلمانية .
- فى ابريل: الجزائر انتخابات رئاسية .
- فى يونية: مالاوى انتخابات رئاسية وبرلمانية.
- فى اغسطس: جنوب افريقيا انتخابات برلمانية .
- فى سبتمبر: فى موريشيوس انتخابات برلمانية .
- فى اكتوبر: فى النيجر انتخابات رئاسية وبرلمانية .
- فى اكتوبر: بوتسوانا انتخابات برلمانية .
- فى اكتوبر: فى تونس انتخابات رئاسية وبرلمانية .
- فى نوفمبر: فى ناميبيا انتخابات رئاسية وبرلمانية .
- فى ديسمبر: فى غانا انتخابات رئاسية وبرلمانية .

ـ فى ديسمبر: فى موزمبيق انتخابات رئاسية وبرلمانية .

ـ فى ديسمبر: فى السودان انتخابات برلمانية .

● وتوضح القائمة ان الانتخابات سوف تجرى فى اقليم الجنوب وفى اقليم الغرب وفى اقليم الشمال وفى اقليم الشرق وفى اقليم الوسط.

ومن ناحية ثانية فان الدول التى سوف تشهد الانتخابات تنتمى الى جماعة الانجلوفون وجماعة الفرانكوفون وجماعة اللوزوفون وجماعة العربيفون ، ولكن القضية الكبرى فى هذه الانتخابات انها تعبر عن قضية تداول السلطة فى عدد من الدول الافريقية، ففى بعض الدول سوف تنتهى ولاية رئيس الجمهورية للفترة الثانية ومن ثم فقرر هؤلاء الرؤساء عدم ترشيح انفسهم طبقا للنص الدستورى، وقام الحزب الحاكم باختيار مرشح جديد للتنافس فى انتخابات رئاسة الجمهورية.

وبالاضافة الى هذا فإن التركيز العالمى والافريقى على ضرورة اجراء انتخابات حرة ونزيهة سوف يجعل من احتمال تداول السلطة امرا متوقعا، وهذا ينطبق ايضا بالنسبة للاحزاب الحاكمة واحزاب الاغلبية فى البرلمانات الافريقية.

● واستطرادا نشير الى ان عددا من الدول والمنظمات المهمة بقضايا الديموقراطية بدأت فى الاستعداد لارسال فرق المراقبين للتأكد من نزاهة وحرية العملية الانتخابية، ومن الامثلة على هذه الجهات نذكر الاتحاد الاوروبى والولايات المتحدة الامريكية والدول الاوروبية، وايضا نذكر الاتحاد الافريقى ودول اتفاقية كوتونو لافريقيا والكاريبى والباسفيكى، كما ان الامم المتحدة لديها وكالات ومنظمات فرعية تهتم بمراقبة ومتابعة العملية الانتخابية.

● إن دور ومساهمات فرق المرقبين القادمين من الخارج تعتبر اساسية فى الحكم على مدى حرية ونزاهة العملية الانتخابية، وهو امر ترحب به الدول الافريقية حاليا، لانه عنصر مهم فى علاقاتها مع دول الشمال عامة على مستوى الحكومات وعلى مستوى المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدنى.

هل تبتسم افريقيا فى ٢٠٠٤؟

• نشرت مجلة ايكونوميست البريطانية في عددها الصادر يوم ١٧ يناير ٢٠٠٤ ملفا او تقريرا من ١٥ صفحة بعنوان : كيف نجعل افريقيا تبتسم؟

في بداية التقرير تؤكد المجلة ان المقصود هو افريقيا جنوب الصحراء وإن استعمل الكتاب كلمة افريقيا ، وتتنوع المقالات والتعليقات بين قضايا السياسة والاقتصاد .

كما احتوي الملف علي الجداول الاحصائية والرسوم البيانية مع خريط للقارة الافريقية توضح مواطن الحروب والتمرد المسلح في عام ١٩٩٤ .

ويعرض المقال الحالي عددا من الملاحظات حول القضايا السياسية ويدعو المتخصصين في الاقتصاد لقراءة القضايا الاقتصادية بالملف.

• الملاحظة الاولي هي ان الكتابة تستند الي حقائق ومعلومات واحداث واقعية ولكن التفسيرات والصياغات تشير الي ان المجلة لاتخرج علي الاطار الرسمي للسياسة والمصالح العليا للدولة البريطانية ، وهذا يكشف العلاقة بين السياسة والاعلام ، وهي قضية موجودة في جميع الدول ، وان كانت تتفاوت من حالة لاخري ، كما انها تتفاوت بالنسبة لمستويات الذكاء والمهنية في العرض المباشر وغير المباشر لصناعة الصورة الذهنية لدي القارىء . وتكفي الاشارة الي ان المثل الواضح للاستبداد ، وسوء الادارة ، والتسلطية ، وانهيار الاقتصاد هو زيمبابوي، بينما المثل الواضح لرفض الاستبداد ، والانحياز للديموقراطية ، ومساندة جهود حفظ السلام والاستقرار هو نيجيريا وجنوب افريقيا ، ويجوار هاتين الحالتين توجد اسماء دول اخري تأتي في سياق المقالات المنوعة بالتقرير.

• الملاحظة الثانية هي ان مفهوم وتطبيقات الديموقراطية التي تدعو اليها المقالات وتدافع عنها هو المفهوم الاوروبي الامريكي علي المستوي النظري والمستوي التطبيقي، مع الربط بين هذا المفهوم وبين حقوق الانسان ، والانتخابات الحرة النزيهة ، وحريات الصحافة والاعلام ، والشفافية ، والمحاسبة للرؤساء الافارقة وحكوماتهم ، وهذا تيارفكري موجود في القارة الافريقية منذ بدء العقد الاخير من القرن العشرين وبداية التحول الديموقراطي في افريقيا جنوب الصحراء ، ويجواره يوجد تيار فكري اخر يري ضرورة ادخال تعديلات او تكيف واقعي في التطبيقات لمراعاة الظروف والاوضاع الخاصة في افريقيا ، والدراسات المتخصصة كثيرة ومتنوعة في هذا المجال.

• الملاحظة الثالثة هي ان المقالات المنشورة تحاول ان تغطي اكبر مساحة من مشكلات وقضايا افريقيا المعاصرة ، فتبدأ بالفروق بين حكم الزعيم القائد او الرأس الكبيرة وحكم القانون ثم تتحدث عن انعاش الحياة الاقتصادية من خلال احترام وصيانة حقوق الملكية وضمانات رؤوس الاموال ، وبعد ذلك تشرح ان الوقت قد حان لحل ماتبقي

من الصراعات والنزاعات المسلحة لانها اصابت افريقيا بالعجز ، وإن ظل السلام والامن هما نهاية المطاف ، ثم ينتقل الحديث الي وجوب مواجهة مرض الايدز بحسم لانه اصبح مسألة حياة او موت بالنسبة للدول وللشعوب الافريقية ، وبعد ذلك يعود الحديث الي الاقتصاد والفرص الضائعة امام الاستثمارات ، والتجارة ، والاسواق ، وهل المعونات هي التي تحفز النمو ؟ ولمن تعطي ؟ وان الاخطاء الكبيرة السابقة يمكن اعتبارها مدخلا صحيحا للتعلم والاستفادة والمراجعة ، واخيرا يخصص الملف مقالا لدولة جنوب افريقيا بوصفها الالة الدافعة والرافعة نحو العمل الجاد والاكثر المنتظر ، ويضاف الي هذا ان الجداول والرسوم تسير في نفس الاتجاه ولا تخرج عن التيار العام ، فهي عن الدخل القومي العام ، وعن الاموال المستثمرة في سندات حكومة زيمبابوي ، ويوجد جدول خاص باحصاء الانقلابات العسكرية ، وتغيير رئاسات الدول ، واعداد القتلي من بينهم اعداد المتوفين والمنفيين ، واعداد الذين دخلوا الانتخابات وتمكنوا من الفوز او قابلهم الفشل والخسارة.

● الملاحظة الرابعة هي ان الكتابات المنشورة تشير في اكثر من مكان بصورة نسبية الي دعوة الدول الغنية والمانحة لمساعدة الدول الافريقية علي التغيير الاقتصادي ونمو الاستثمارات ، ولكنها مدعوة اولا لازالته والغاء التعريفات الجمركية التي تقف حائلا امام الصادارات والتجارة والافريقية من الدخول الي الاسواق الاوروبية والامريكية والمنافسة فيها ، وايضا دعوة الدول الغنية الي التوقف عن دعم الانتاج والصادرات في صور متنوعة للدعم.

● الملاحظة الاخيرة هي التأكيد المستمر علي طلب التوصل للسلام والمصالحة الوطنية وايقاف النزاعات المسلحة الداخلية وانهما الخطوة الاساسية لبناء النظم الديموقراطية وتفعيلها، ومن ثم يكونان مدخلا نحو البناء والازدهار الاقتصادي وانه علي الشعوب بالقارة الافريقية التخلص من حكامها الفاسدين والمستبدين بجهدها ، واساليبها الخاصة وغير العسكرية ، والترجيح هو للانتخابات الحرة.

الديمقراطية تتقدم فى الجنوب

● شهد النصف الأول من عام ٢٠٠٤ ثلاثة انتخابات ديمقراطية اتصفت بالحرية والنزاهة، وتابعتها وسائل الاعلام والاتصال العالمية فى دولة جنوب افريقيا فى ابريل ٢٠٠٤ وفى ماليزيا فى مارس ٢٠٠٤ وفى الهند فى مايو ٢٠٠٤.. وهذه المناسبة أدت إلى بداية نشر دراسات تحليلية مقارنة حول الانتخابات وأسباب نجاح التجارب الديمقراطية فى هذه الدول، بسبب أنها تقع فى الجنوب وليست من الدول الأوروبية والأمريكية، ويعرض المقال عددا من الملاحظات السياسية التمهيدية حول الموضوع.

● الملاحظة الأولى هى ان الدول الثلاث خضعت للاستثمار البريطانى قبل اعلان قيام الدولة الحديثة المستقلة فى الهند عام ١٩٤٧ وفى ماليزيا عام ١٩٥٧، واتمام التحول الديمقرطى وتصفية النظام العنصرى فى جنوب افريقيا عام ١٩٩٤، وقد تمسكت الدول الثلاث بالنظام الديمقراطى ومؤسساته السياسية والحزبية ولم تشهد انقلابات عسكرية أو نظام الحزب الواحد، ولكن البناء السياسى مختلف بين هذه الدول، فالهند دولة فيدرالية برلمانية لها رئيس جمهورية يمثل رمز السلطة ولايزاولها لأن السلطة فى مجلس الوزراء الاتحادى مع النص الدستورى على سلطات برلمانات وحكومات الولايات المكونة للاتحاد الهندى ، وماليزيا دولة فيدرالية برلمانية يرأسها ملك منتخب دوريا من مجلس السلاطين والحكام وأيضا فان السلطة التنفيذية فى مجلس الوزراء مع النص الدستورى على مستويات السلطة التشريعية والتنفيذية للولايات المكونة للاتحاد الملايوى، أما جنوب افريقيا فهى جمهورية موحدة وتتكون من ولايات أو أقاليم تتقاسم السلطة مع المستوى الوطنى طبقا للنص الدستورى، ويرأسها رئيس يجمع بين رئاسة الدولة ورئاسة الوزراء، والملاحظة المهمة فى هذه الصور الدستورية وللسياسة هى عدم تطابق توزيع السلطات بين المركز والاقاليم، فكل دولة لها نمط توزيع خاص بين المستوى الوطنى الاتحادى وبين المستوى الاقليمى للولايات.

● الملاحظة الثانية هى الاختلاف والتباين فى التركيب الاجتماعى لكل دولة من هذه الدول الثلاث فهى غير متطابقة فى البنية الاجتماعية، وان كانت كل منها تتكون من خليط وعديد من الأصول العرقية والاثنية واللغات والاديان والمواريث الفكرية والعادات والتقاليد الحضارية، ولكن الأصل فى بناء النظام السياسى الديمقراطى فى كل منهما هو بناء دولة مدنية علمانية تحترم الأديان والثقافات ولكنها تقوم على اساس المساواة فى المواطنة والحقوق والحريات لكل مواطن، وتسمح بالتعددية الحزبية بدون قيود سياسية أو قانونية تتعلق بالاعداد او العقائد السياسية والاقتصادية.

● الملاحظة الثالثة هى ان هذه الدول أنشأت لجنة انتخابية مستقلة بموجب النص عليها فى الدساتير، وحدد النص صلاحيات وسلطات هذه اللجان وتشكيلها من شخصيات مستقلة، وتتولى هذه اللجان إدارة العملية الانتخابية من تسجيل أسماء

الناخبين فى السجلات إلى عمليات الاقتراع والادلاء بالاصوات فى مقار اللجان الانتخابية حتى اعلان النتائج والبت فى الشكاوى والطعون، وقرارات اللجنة المستقلة نهائية ومقبولة من جميع الأطراف الحزبية على جانبى الحكومة والمعارضة.

● الملاحظة الرابعة إن قيمة العملية الانتخابية ودور اللجنة المستقلة تظهر فى ان اجراء الانتخابات يتم فى وقت واحد على المستوى الوطنى وعلى المستوى الاقليمى، ولذلك فمن الأمور الطبيعية ان تتعدد الاحزاب والمنظمات السياسية التى تشارك فى العملية الانتخابية على المستوى الوطنى أو على المستوى الاقليمى، كما انه من الملاحظ أيضا ان التحالفات الحزبية او الائتلاف الحزبى هو الطابع العام فى الانتخابات فى هذه الدول، وكل ائتلاف أو تحالف يقوده حزب كبير وتنضم إليه أحزاب متوسطة أو صغيرة على المستوى الوطنى أو الاقليمى، ومن ثم فان تشكيل الحكومات الوطنية أو الاقليمية يأخذ شكل التحالف أو الائتلاف الحزبى.

● الملاحظة الخامسة تتعلق بالمناقشات والدراسات الخاصة باسباب نجاح الديمقراطية فى هذه الدول، وليس هناك اجماع حول سبب واحد أو مجموعة موحدة من الأسباب، ولكن يوجد اتفاق حول وجود القيم الأسيوية التى تتكون من مكونات تقليدية ولكنها تقبل مكونات حديثة من القيم الليبرالية والديمقراطية، ولهذا يقال ان الديمقراطية فى آسيا تسمى أحيانا ديمقراطية معدلة، وهذا القول ينطبق على الديمقراطية فى افريقيا جنوب الصحراء حيث توجد قيم افريقية موروثة وانضمت إليها وتداخلت فيها مكونات حديثة من القيم الليبرالية والديمقراطية الأوروبية، ولهذا يظهر التباين والاختلاف حول مستويات التطبيق الديمقراطى فى دول افريقيا جنوب الصحراء مثل السنغال ومالى ومثل تنزانيا وبوتسوانا وجنوب افريقيا وكينيا وموريشيوس.

اعتزال رئيس سيشل

• في مارس ٢٠٠٤ اعلن الرئيس فرانس ألبرت رينيه اعتزاله من منصب رئاسة الجمهورية ، ودعا البرلمان للمصادقة علي تولي نائبه جيمس ألان ميتشل منصب الرئاسة حتي موعد الانتخابات الرئاسية القادمة في عام ٢٠٠٦ ، وقد تمت المصادقة ونقل السلطة حيث يتمتع حزب الرئيس باغلبية الثلثين في البرلمان اثر انتخابات عام ٢٠٠٢ ، وقد امضي الرئيس رينيه في السلطة ٢٧ عاما متوالية اذ قاد انقلابا عام ١٩٧٧ بعد عام واحد من اعلان استقلال الدولة عام ١٩٧٦، وحكم البلاد بنظام الحزب الواحد حتي انتهت الحرب الباردة.

• تتكون سيشل من مجموعة من الجزر ، وقد بدأ تاريخها الحديث بوصول الاستعمار الفرنسي ، واقام بها مستعمرون من اصول فرنسية ، واستقدموا اعدادا من الرقيق الافريقي لزراعة قصب السكر والقطن، ولكن بريطانيا استولت عليها عام ١٨١٠ واعلنتها مستعمرة بريطانية ، وترتب علي هذا تعدد الاصول والاعراق الاثنية من اوروبيين واسيوين وافارقة، وتحول اقتصاد البلاد الي زراعة جوز النخيل بدلا من قصب السكر والقطن بعد الغاء نظام الرق والعبودية. ولما اعلنت بريطانيا استقلال الدولة عام ١٩٧٦ قام الرئيس رينيه بالاستيلاء علي السلطة من رئيس الوزراء ، وانضمت الدولة الي منظمات وتجمعات منظمة الوحدة الافريقية ثم الاتحاد الافريقي والكومنولث وسادك للجنوب الافريقي، ورابطة دول المحيط الهندي، وكوميسا لشرق افريقيا، ويبلغ تعداد سكانها حاليا حوالي ٨٥ الف نسمة ونتيجة لتدهور الزراعة وتراجع الاسعار العالمية تعتمد البلاد حاليا علي السياحة والفندقة وصيد سمك التونا والتعليب للتصدير.

• الرئيس رينيه بدأ حياته السياسية برئاسة الحزب المتحد لشعب سيشل وهو حزب يساري الاتجاهات والسياسات، فلما وصل للحكم غير اسم الحزب الي الجبهة التقدمية الاشتراكية الافريقية ، وتصادق مع زعماء افريقيا الاشتراكيين وفي مقدمتهم الرئيس نيريري، ولهذا كان الرئيس نيريري في نجدة ومساعدة رئيس سيشل حينما حاول المرتزق الفرنسي المشهور مايك هور ومعه مرتزقة من جنوب افريقيا الاستيلاء علي السلطة في سيشل، فتصدت لهم قوات ارسلها الرئيس نيريري وحطمت المحاولة امام الحرب الباردة، ومن ناحية ثانية ركز الرئيس رينيه علي سياسات تكافؤ الفرص والتنمية البشرية والرعاية الاجتماعية المجانية وانشاء قاعدة انتاجية في البلاد وساعده في الانفاق علي تطبيقات هذه السياسة انه قام بتأجير قاعدة جوية للسلاح الامريكي مقابل ٤,٥ مليون دولارسنويا خلال فترة الحرب الباردة.

• بعد انتهاء الحرب الباردة خضع الرئيس رينيه للضغط الانجلوفوني «بريطاني ـ امريكي» فقام بتعديل الدستور وألغي نظام الحزب الواحد واقام نظاما سياسيا ديمقراطيا متعدد الاحزاب يضمن حريات وحقوق الانسان عام ١٩٩٣ ، وجري انتخابه

رئيسا للجمهوريا ولكن في عام ٢٠٠١ واجه معركة عنيفة في انتخابات رئاسة الجمهورية فقد حصل علي ٥٤٪ من اجمالي اصوات الناخبين وحصل حزب المعارضة علي ٤٤٪ من الاصوات ، وان الدستور الحالي لايسمح له بترشيح نفسه لدورة رئاسية ثالثة في انتخابات عام ٢٠٠٦ ؛ ولهذا تقول الدراسات المتخصصة انه لاسباب صحية وايثارا للسلامة قرر الاعتزال من المنصب في و سط ركود اقتصادي عام.

• ومن جانب آخر فإن السياسة الاقتصادية للدولة تواجه مصاعب ومتاعب نتيجة لنصائح نادي باريس وسياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، فقد اتجهت البلاد الي الاقتصاد الحر ، واصدرت قوانين اجتذاب الاستثمارات الاجنبية ، ثم طبقت الحكومة سياسة التقشف في ميزانية الانفاق مما ادي الي ارتفاع الاسعار وزيادة التضخم والدين العام ، علي الرغم من التركيز الحالي علي صناعة السياحة والفندقة وصيد سمك التونا واعطاء شركة هاينز الترخيص لاقامة احد اكبر مصانع تعليب الاسماك في العالم من ناحية التقدم التكنولوجي، فإن هذه السياسة لم تؤد الي نتائج ايجابية في اوضاع الاقتصاد الداخلي للبلاد ويجوار هذا النشاط الاقتصادي توجد خدمات اكبر مطار دولي في المنطقة للرحلات العالمية القادمة من اوروبا الي الشرق الاقصي واستراليا. ولكن اخر الدراسات المنشورة تقول ان الدولة تستورد حوالي ٩٠٪ من احتياجات المواطنين.

• ان اعتزال الرئيس رينيه يمثل انتهاء فصل تاريخي في حياة الدولة وفي علاقات سيشل المتنامية مع دول الجنوب الافريقي وفي مقدمتها جنوب افريقيا، وتقول الانباء المتداولة ان عمره حاليا ٦٩ عاما وانه اشتري مزرعة «رانش» في استراليا لقضاء سنوات الاعتزال هناك، والاضافة الاخيرة في المقال هي ان الرأى العام والصحافة المصرية لها معرفة بجزر سيشل منذ عام ١٩٢١ عندما قررت السلطة البريطانية الحاكمة في مصر نفي سعد زغلول باشا وقيادات حزب الوفد الي هناك، واقاموا في جزيرة ماهي، حتي نقل سعد باشا زغلول لاسباب صحية الي جبل طارق في اغسطس ١٩٢٢ .

المصالحة الصومالية بعد ١٤ عاما

● يوم ٢٩ يناير ٢٠٠٤ نجحت وساطة منظمة ايجاد ومنتدى أصدقاء إيجاد الذى يضم دولا منها مصر والولايات المتحدة وايطاليا وبريطانيا ووقع ممثلو الفصائل المسلحة وزعماء العشائر على اتفاق المصالحة الوطنية وتقاسم السلطة لبدء فترة انتقالية مدتها خمس سنوات وتم التوقيع فى نيروبي بحضور الرئيس كيباكى ووزراء حكومة كينيا وينص الاتفاق على تفاصيل كثيرة تدور حول تشكيل برلمان فيدرالي من ٢٧٥ عضوا واساليب انتخابهم طبقا لاوضاع الاقاليم والمناطق الصومالية، ويقوم البرلمان الفيدرالي الانتقالي بانتخاب رئيس انتقالي للدولة وهو يعين بدوره حكومة انتقالية ، ويضع البرلمان مشروع الدستور الفيدرالي للبلاد والذى يوضح نص الاتفاق معالمه الكبرى ثم عرض المشروع على الاستفتاء الشعبي العام قبل اجراء انتخابات حرة نزيهة وانتهاء المرحلة الانتقالية. كما نص الاتفاق على استمرار سريان وقف اطلاق النار بين الفصائل المسلحة والكيانات الحكومية التى جرى اعلانها وتشكيلها خلال اعوام الفوضى منذ عام ١٩٩١ فى البلاد الصومالية.

● يعرض المقال عددا من الملاحظات السياسية حول الاتفاق المعلن وهى:

. إن ما اعلن هو آخر اتفاق وقد سبقه تاريخ طويل من الاتفاقات بين الفصائل والعشائر الصومالية اعتبارا من مؤتمرات الجامعة العربية عام ١٩٩١ ثم مؤتمرات للمصالحة فى اثيوبيا واليمن وليبيا والقاهرة وأخيرا مؤتمر عرتا فى جيبوتى ٢٠٠٠ .

. أول اشارة عن الاتفاق صدرت من جانب وزير خارجية جيبوتى يوم ٢٨ يناير ثم اصدر وزير خارجية ايطاليا ٢٩ يناير بيانا يعلن فيه اسهام ممثل ايطاليا فى منتدي اصدقاء ايجاد فى تقديم مبادرة حاسمة أدت الى حل آخر المشكلات التى واجهت الصوماليين وهى تتعلق بعدد اعضاء البرلمان واسلوب توزيعهم بين المناطق والعشائر وبعد هذا جرى التوقيع فى نيروبي واصدرت حكومة كينيا بيانا عن الموضوع.

. اصدر الأمين العام للأمم المتحدة بيانا يدعم الاتفاق ويهنئ الصوماليين والرئيس كيباكى وحكومته والرئيس موسيفينى الرئيس الدورى لقمة ايجاد ودعا المجتمع الدولي للمساندة وتقديم المعونات ،وكذلك اصدرت وزارة الخارجية الامريكية بيانا بنفس المعنى والتهنئة لحكومة كينيا، والملاحظة العامة هى أن الاتفاق يحظى بتوافق امريكى وأوروبي وافريقي علما بان الجامعة العربية قد سبق لها تعيين ممثل للأمين العام للجامعة حضر المفاوضات فى نيروبى. كما أن الجامعة سبق لها انشاء صندوق مالى لدعم وأعمار الصومال بعد المصالحة بناء على قرار من القمة العربية ، الا أننى لم أجد فى الصحافة العربية مايشير الي

صدور قرارات التهنئة للصوماليين علي الاتفاق من جانب الجامعة العربية والحكومات العربية ذات الاهتمام بالموضوع.

. أن مراجعة اسماء الصوماليين الموقعين علي الاتفاق تدل علي أن ممثلى الاتجاهات المتعارضه والمجالس والتكتلات الصومالية المتقاتلة قد قبلوا الاتفاق وتوصلوا الي نقطة وسط فوقفوا علي أساسها ،وهذا يكشف عن أن الدول والسياسات الخارجية الافريقية والاوروبية والامريكية والعربية قد قبلوا ماتم التوصل اليه وهذه نقطة هامة لأن ماسبق من اتفاقات ومصالحات قد تعرض لحالات من نقض العهود والرجوع عن الاتفاقات التى سبق للصوماليين توقيعها ومن بين الاسماء ذات الدلالة بين الموقعين عبدالقاسم صلاد حسن رئيس الجمهورية الانتقالي الذى انتخبه مؤتمر عرتا عام ٢٠٠٠ والعقيد عبدالله يوسف رئيس حكومة بونت لاند ، وعدد من قادة الفصائل المتقاتلة فى العاصمة والاقاليم مثل موسى سودي بالاهو ، ومحمد كانيارى ، وآدن محمد نور ، كما وقع علي الاتفاق اثنان من ممثلى منظمات المجتمع المدنى فى الصومال وهمار رجل وسيدة.

. اذا نجح هذا الاتفاق وتم تنفيذه خلال الفترة الانتقالية ووفقا للجدول الزمنى الوارد به ، فسوف تقوم فى البلاد لأول مرة بعد ١٤ عاما حكومة صومالية فى مقديشو وبرلمان فيدرالي ودستور فيدرالي ، ولايبقى خارج هذا الاتفاق سوى جمهورية صوماليلاند المعلنة من طرف واحد ولا تحظى باعتراف دولي حتى الان وقد سبق لقادة هذه الدويلة الاعلان عن استعدادهم للتفاوض مع حكومة مقديشو اذا استقرت احوال البلاد وقام بها نظام حكومى مقبول وشرعى من ناحية المواطنين.

● وفى تقديرى أن الاتفاق الصومالي يستحق دعما عربيا صريحا ومباشرا من الجامعة العربية ومن الحكومات والدول اعضاء الجامعة ومهما كان الرأى فى تفاصيله الا أن التوصل اليه يعنى إنهاء الحرب الاهلية والنزاعات المسلحة والمعاناة الشديدة التى لقيها المواطنون طوال الفترة السابقة منذ عام ١٩٩١ ومن جانب آخر فان التوصل الي استقرار الوضع الصومالي يتفق مع السياسات الاوروبية والامريكية التى تنشط وتقيم حاليا بقواتها البرية والبحرية فى القرن والشرق الافريقى.

البرلمان الانتقالى فى الصومال

• فى مناسبة انعقاد الجلسة الأولى للبرلمان الصومالى تلقى الرئيسى كيباكى وحكومة كينيا التهنئة والتقدير لدور كينيا فى إتمام المصالحة السياسية الصومالية، لقد ادى أعضاء البرلمان اليمين الدستورية فى مبنى الأمم المتحدة فى نيروبى، وكان عدد الأعضاء (٢٠٤) من مجموع اعضاء البرلمان البالغ عددهم ٢٧٥ عضوا، وكان الاجتماع صحيحا طبقا لنص الوثيقة السياسية للمصالحة الصومالية التى وقعت عليها جميع الأطراف الصومالية العسكرية والمدنية يوم ٢٩ يناير ٢٠٠٤ . لقد نصت الوثيقة على اختيار ١٢٪ من مجموع الاعضاء من النساء الصوماليات كما نصت على اقامة نظام سياسى فيدرالى وان الفترة الانتقالية تمتد الى خمس سنوات، وان هذا البرلمان الانتقالى ينتخب رئيسه أولا، ثم ينتخب رئيس الدولة الذى يختار رئيس الوزراء لتشكيل الحكومة الانتقالية.

• لقد بدأت جهود المصالحة فى أكتوبر ٢٠٠٢ تحت رعاية منظمة ايجاد ، وتولت كينيا باسم المنظمة هذا الدور وعاونتها منظمات ودول عديدة من افريقيا وأوروبا وامريكا الشمالية ومنظمات الأمم المتحدة والاتحاد الافريقى والاتحاد الأوروبى والجامعة العربية وقد استغرقت جهود المصالحة وقتا طويلا وشاركت فيها أطراف صومالية وصل عددها فى عام ٢٠٠٢ إلى حوالى ٩٠٠ عضو ، وقدمت الدول المنظمات لكينيا نفقات الاقامة والمواصلات، ولما تزايدت النفقات بشكل غير معقول اتفقت اطراف الاشراف الدولى الخارجى على تخصيص اعداد المشاركين الصوماليين الى حوالى ٢٠٠ عضو ، كما طلبت الأمم المتحدة من الدول عامة الاسهام المالى بضمان استمرار انعقاد المشاورات وكانت الصين آخر دولة تبرعت هذا العام بمبلغ ١٠٠ مليون دولار، ومع ذلك فان الهيئة التنفيذية لاعمال مؤتمر المصالحة تقول انها مازالت مدينة بحوالى ١٠ ملايين دولار.

• لقد درست هيئة الاشراف السياسى على اعمال المصالحة تجارب لما سبق من مصالحات ومؤتمرات لم يكتب لها النجاح، وكان آخرها مؤتمر عرتا فى جيبوتى عام ٢٠٠٠، وتوافقت الآراء على اختيار المدخل القبلى والعشائرى بديلا عن مدخل الأمة الصومالية، وذلك لضمان الاجماع وحضور جميع الاطراف والفصائل والشخصيات الداخلية والخارجية، وقد تحقق نجاح هذه المحاولة عندما تقرر ان تختار كل قبيلة وعشائرها المنوعة من القبائل الكبرى الأربع اسماء ٦١ عضوا فى البرلمان ، وان تختار مجموعة القبائل والعشائر والاثنيات الصغيرة اسماء ٧١ عضوا فى البرلمان، واطلق على المجموعة الأخيرة من القبائل والعشائر اسم القبيلة الخامسة لنجاح الاختبار الداخلى فى كل قبيلة ثم تشكيل لجنة توفيق وتراض من قيادات كل قبيلة تقوم بالتفاوض والتفاهم للوصول الى قائمة واحدة تمثل القبيلة سواء فى القبائل الكبرى او فى مجموعة القبائل والعشائر المسماة بالقبيلة الخامسة، وفعلا نجحت التجربة بالنسبة للقبائل الاربع الكبار وقدمت قوائم باسماء عددها ٢٢٤ ، وترتيبا على هذا اعتبرت

الاغلبية البرلمانية حاضرة وجاهزة لافتتاح اعمال البرلمان مع وجود ضغوط دولية لاتمام تسمية ٧١ عضوا آخرين فى البرلمان.

● وفى الفترة الأخيرة اعلن الاتحاد الافريقى بانه سوف يرسل قوات افريقية لحفظ السلام والاستقرار ونزع السلاح من الميليشيات المتناحرة وان دول الجوار الافريقى للصومال لن تمثل فى هذه القوات ، وانما يجب ان تأتى من دول افريقية لم يسبق ان قامت بادوار تدخل فى المشكلات والتعقيدات الصومالية وليست ضدها شكاوى او شكوك من جانب الاطراف الصومالية المتنوعة ، وتقول وسائل الاعلام العالمية ان مجلس الامن والسلم الافريقى سوف يعقد جلسة عاجلة قريبا لتسمية هذه الدول وتحديد اعداد القوات وتشكيل هيئة القيادة والمدة الزمنية لعمل قوات حفظ السلام الافريقية ومن جانب آخر اصدرت الأمم المتحدة ومجلس الأمن قرارا أخيرا لمجلس الامن استمرار وتشديد اجراءات حظر بيع واستيراد الاسلحة الى جميع الاطراف الصومالية.

● إن الآراء المنشورة فى الدراسات الأجنبية تميل إلى التفاؤل، وترى ان المصالحة سوف تتقدم نظرا للارهاق والمتاعب والتدمير الذى اصاب الاطراف الصومالية المتقاتلة، كما ان الاطراف الخارجية التى تتدخل فى مشكلات الصوماليين قد اقتنعت بالموقف الدولى العام للمصالحة وخاصة ان الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى لها مراكز عسكرية وقواعد فى جيبوتى لمراقبة المنطقة وان الهدوء فى الصومال يساعد فى الحملة العالمية ضد الارهاب ، واخيرا فان حكومة صلاد حسن قد انتهت شرعيتها القانونية فى اغسطس ٢٠٠٣ وان عددا من كبار قادة الفصائل والميليشيات قد جرى اختيارهم أعضاء فى هذا البرلمان الانتقالى.

الرئيس المنتخب فى الصومال

• يوم ١٠اكتوبر ٢٠٠٤ جاءت الرئاسة الاولي الي العقيد عبدالله يوسف بعد ان انتظرها طويلا، وعمل من اجلها منذ انهيار نظام الرئيس سياد بري في عام ١٩٩١ ، مع تاريخ سابق في المعارضة السياسية والمسلحة ضد ذلك النظام. من قبل كان اعتماد العقيد عبدالله يوسف علي اهل الشوكة لاقامة امارة التغلب، ونجح في اقتطاع منطقة بونت لاند وحكمها، ولكن في اجتماع البرلمان الانتقالي الصومالي فاز بالرئاسة الاولي صناديق الانتخاب ليصبح الرئيس الانتقالي للحكومة الانتقالية التي تستمر خمس سنوات قادمة. ويعرض المقال بعض الملاحظات السياسية حول الموضوع.

• الملاحظة الاولي تدور حول ملامح القاعدة الانتخابية التي تكونت في البرلمان الصومالي الانتقالي لتأييده او معارضته، فقد فاز في الدورة الثالثة للادلاء بالاصوات بأغلبية ١٨٩ صوتا ضد عبدالله عدو الذي حصل علي ٧٥ صوتا . وهذه الاغلبية توضح ان قبيلة الوارود التي ينتمي اليها الفائز ، قد عقدت تحالفا مع قبيلتين اخريين وأكثر من ٢٦ صوتا لأن اصوات القبائل الكبري الثلاث هي ١٦٣ صوتا، بينما حصل عبدالله عدو علي اصوات قبيلته الهوية مع اصوات من مجموعة العشائر والقبائل الصغري التي تسمي مجازا باسم القبيلة الخامسة «٦١+١٨»، وهذا الميزان السياسي يكشف انه حصل علي قاعدة انتخابية واسعة ولكن يعني ايضا ضرورة المحافظة علي هذا التأييد خاصة عند تسمية رئيس الوزراء الانتقالي ثم تسمية الوزراء في الحكومة الانتقالية التي ستطلب ثقة البرلمان ، ومن ناحية ثانية فأن اصواتا معارضة في داخل وخارج البرلمان بدأت في اتهام دول الجوار وبالتدخل والضغوط في العملية الانتخابية لمصلحة الرئيس الفائز، مع غمز ولمز بأنه صديق اثيوبيا وكينيا وانه متفاهم مع السياسة الامريكية حول محاربة الارهاب بالمنطقة، ولهذا ارتفعت اصوات من المنظمات الاسلامية تندد بمواقفه المتشددة ضد النشاط الاسلامي في دويلة بونت لاند من قبل.

• الملاحظة الثانية : هي فحص ميزان القوي الحالي في العلاقات الدولية والاقليمية في منطقة القرن الافريقي وشرق افريقيا ومنابع النيل، والمؤشر الاول هو الحضور والمشاركة في حفل اداء اليمين الدستورية ومستوي هذا الحضور وحرارة هذا التأييد ، لقد حضر رؤساء دول كينيا واوغندا ورواندا وبوروندي وجيبوتي واليمن ونيجيريا، وحضر نائبا رئيسى السودان وجنوب افريقيا وحضر وزراء خارجية كل من اثيوبيا واريتريا.

وحضر الامين العام لجامعة الدول العربية والمفوض العام للاتحاد الافريقي والممثل الشخصي للامين العام للامم المتحدة، وحضر ممثلا رئيسي وزراء المملكة المتحدة والنرويج، ثم عديد من السفراء والدبلوماسيين الذين يمثلون الدول العربية والافريقية، وانهالت برقيات التأييد من دول قارات اوروبا وامريكا الشمالية وآسيا. ولاستكمال هيبة ومقام اداء اليمين الرئاسية اهدته كينيا سيارة مرسيدس جديدة مع حرس خاص

للمنزل الذي يقيم فيه ، وللموكب الرئاسي الي مقر البرلمان الانتقالي في عاصمة كينيا.

ولكن علي الجانب المقابل غاب عديد من اعضاء البرلمان ومن بينهم امراء حرب وزعماء قبائل ومنظمات دينية احتجاجا صامتا علي النتيجة ، وان كانوا هم ضمن المشاركين في العملية الانتخابية خلال الدورات الثلاث للانتخاب .

● الملاحظة الثالثة: تتعلق بالمسئوليات والمهام التي تحدث عنها الرئيس عبدالله يوسف في خطابه امام البرلمان الانتقالي بعد اداء اليمين الدستورية، قال انه يدعو اولا الي المصالحة والتسامح علي جميع مستويات الشعب الصومالي وانه يدعو الي وحدة الصومال والصوماليين ، وانه سوف يعمل للامن والاستقرار ويطلب قوة دولية من الاتحاد الافريقي والامم المتحدة للمساعدة في نزع السلاح وبناء مؤسسات الحكومة قبل طرح الدستور الصومالي الدائم للاستفتاء واجراء انتخابات الرئاسة الاولي واعضاء السلطة التشريعية في نهاية الفترة الانتقالية مع تأكيد الطابع الفيدرالي لنظام الحكم في البلاد، ثم وجه دعوة الي حكومة صوماليلاند للتفاوض مع حكومته لاعادة بناء الصومال الموحد شعبا وحكومة ودولة.

● وفي تقديري ان الملامح الكبري للخطاب تكشف عن معرفة وتقدير متاعب ومصاعب المرحلة الانتقالية ، فهو احد امراء الحرب سابقا ومن واجبه ان يتفاهم بالسياسة وبالتسويات الوسطية مع امراء الحرب الاخري ، ولذلك طلب المصالحة والتسامح كمدخل للاتصالات والتفاهمات حول اختيار رئيس الوزراء والوزراء في الحكومة الانتقالية، وهو يطلب الامن والاستقرار كمدخل لطلب قوات اقليمية صدر بها من حيث المبدأ قرار من الاتحاد الافريقي ومجلس الامن والسلام الافريقي، وهذا سيكون ايضا مدخلا نحو الاعمار والمعونات والدعم المالي الذي يبدأ العمل من اجله بمؤتمر في السويد يحضره رئيس الدولة ورئيس وزرائه الانتقالي، ولكن رسالته الي جمهورية صوماليلاند قوبلت بالرفض العلني علي اساس ان صوماليلاند دولة بها نظام سياسي دستوري وانتخابات حرة ونزيهة علي مستوي رئاسة الجمهورية واعضاء البرلمان، وفي تقديري ان هذا موضوع يتطلب وقتا قد يمتد الي نهاية الفترة الانتقالية وحتي تظهر معالم النظام الديمقراطي الذي سوف يتأسس في الصومال بقيادة الرئيس عبدالله يوسف.

مأزق النظام السياسى فى أوغندا

● يواجه النظام السياسى فى اوغندا تراكم نتائج وتعقيدات ازمتين متشابكتين حاليا ، ويزداد هذا التراكم وتنتشر آثاره خلال العام الحالى حتى عام ٢٠٠٦ ، وهو موعد الانتخابات الرئاسية المقبلة ، لقد نشأ النظام السياسى الاوغندى منذ عام ١٩٨٦ عندما سيطر الرئيس موسيفينى على البلاد ،وحكمها من خلال سيطرة حزب حركة المقاومة الوطنية على جميع مؤسسات الحكم التنفيذية والتشريعية والجيش والشرطة ، وفى الاعوام التسعينات من القرن الماضى اصدر دستورا وفاز فى الانتخابات الرئاسية مرتين متتاليتين ، وطبقا لنص هذا الدستور لايجوز له ان يترشح للرئاسة الاولى لولاية ثالثة ، ومن ناحية ثانية فإن هذه الفترة الزمنية البالغة حوالى ١٨ عاما شهدت بدون انقطاع هجمات وفظائع يقوم بها جيش الرب للمقاومة ضد الحكومة من معاقله السرية فى شمال البلاد وفى جنوب السودان ، وفشلت الحكومة وجيشها فى تصفية وجوده بالاسلوب العسكرى ، ويطالب جوزيف كونى زعيم هذا الجيش بحكم البلاد وبصفته رسول الرب ومبعوثه لانقاذ البلاد والعباد .

● فى هذا الاطار العام تظهر نتائج الازمة الاولى التى تترتب على ضغوط الدول المانحة والمؤسسات المالية والنقدية العالمية على الرئيس موسيفينى بالتوسع فى تطبيقات الديمقراطية وحقوق الانسان والتعدد الحزبى الكامل ، وان يمتنع عن ترشيح نفسه لولاية ثالثة بأسلوب تعديل الدستور الحالى ، وقد ادت هذه الضغوط الخارجية والداخلية الى انشقاق فى داخل الحزب الحاكم وفى حركة واسعة تقوم بها احزاب المعارضة حول النظام الديمقراطى ، فالرئيس موسيفينى ومؤيدوه يقترحون فى محادثات مع الاحزاب والشخصيات المعارضة صياغة حزمة تعديلات دستورية تشمل التوسع فى التطبيقات الديمقراطية وتضم فى داخلها تعديل نص رئاسة الجمهورية الى ثلاث فترات متتالية بدلا من فترتين ولكن الانشقاق الداخلى فى الحزب الحاكم اوجد جبهة معارضة لتعديل نص رئاسة الجمهورية وتقوده بعض القيادات التاريخية للحزب الحاكم ، واعدوا اجندة للاصلاح يريدون عرضها على المواطنين فى الانتخابات القادمة . بالاضافة الى نشاط احزاب المعارضة السياسية مثل الحزب الديمقراطى وحزب المحافظين وحزب مؤتمر الشعب .. الخ ، ويضيف المعارضون ايضا ان ١٨ عاما من حكم الرئيس موسيفينى وسيطرة الحزب الحاكم على مؤسسات الدولة المركزية والاقليمية والريفية والصحافة لن يجعل الانتخابات القادمة حرة ونزيهة كما ان الفساد قد استشرى فى القيادات المدنية والعسكرية نتيجة الانغماس فى حرب الكونغو ، وطبقا لما صدر من تقارير للامم المتحدة حول نهب وسرقة ثروات الكونغو كينشاسا .

● الازمة الثانية هى نتيجة فشل الجيش الحكومى فى القتال ضد جيش الرب للمقاومة ، ففى كل مرة يهجم هذا الجيش بإسلوب فظيع ووحشى على التجمعات

المدنية والريفية فى شمال البلاد .

يقول الرئيس وحكومته انهم طاردوه وقاموا بتصفية وجوده خاصة فى جنوب السودان ويعلنون مقتل قياداته المدنية والعسكرية،ولكن ما إن يطمئن المواطنون الى تصريحات الحكومة حتى يقوم جيش الرب بهجوم اشد فظاعة كما انه يخطف الاطفال الصغار بنين وبنات لتجنيدهم كمقاتلين او تشغيلهم كخادمات فى معسكراتهم ، واخر هذه الدورات من الهجوم والتصريحات حدث فى شهرى يناير وفبراير ٢٠٠٤، خاصة الهجوم الوحشى من قتل واحراق الاشخاص والمنازل فى مناطق قبيلة لانجى وظهر رد الفعل قبلى اثنى ضد قبيلة اتشولى التى ينتمى اليها جوزيف كونى واغلب قادته العسكريين وقد انتقل الرئيس موسيفينى الى شمال البلاد واجرى تعديلات فى القيادات الميدانية العسكرية، واطلق التصريحات التى قال فيها ان اللوم الاساسى يجب ان يوجه الى الدول المانحة والمؤسسات المالية العالمية لأنها وضعت قيودا او حدودا على الانفاق العسكرى ووجهت القسم الاكبر من الميزانية الى ميادين البنية الاساسية والخدمات الاجتماعية وبذلك فإن الاطراف الخارجية تمنع الرئيس من اعداد الجيش الحكومى كمايجب .

● ولكن المفاجأة كانت فى اجتماع السفير الامريكى والبريطانى واصدارا بيانا شديد اللهجة ضد تصريحات الرئيس ، وقالا ان سبب وضع القيود والحدود على الانفاق العسكرى هو انتشار الفساد فى قيادات الجيش العليا وصرف مرتبات لاسماء وهمية لمدة سنوات عديدة سابقة ، ومن جانب اخر اجتمع الاب كارلوس رودريجويز وعدد من رجال الكنائس وطالبوا فى بيان مشترك بالمبادرة لحل سياسى تفاوضى مع المتمردين وابتعاد الجيش الحكومى عن عملية التفاوض لانها فشلت من قبل ، وان يقوم بالتفاوض للحل السياسى جبهة من قيادات المجتمع المدنى والكنائس والاحزاب واعضاء البرلمان عن مناطق شمال البلاد ، ويحظى هذا التوجه بدعم من جماعة الانجلوفون الافريقى والسياستين الامريكية والبريطانية

● اعتقد ان تطورات الاحداث فى اوغندا تستحق المتابعة خاصة بعد اتفاق المواقف الاوروبية والامريكية حول عدم تعديل النص الدستورى الخاص بفترات رئاسة الجمهورية ودعوة الرئيس موسيفينى الى الانصراف عام ٢٠٠٦ .

تعديل الدستور فى أوغندا

● سبق للحكومة والبرلمان الاتفاق على تشكيل لجنة خبراء لمراجعة الدستور الحالى وتقديم توصيات بشأن تعديله، وفى هذا العام اعلنت اللجنة تقريرها وقدمت توصيات خاصة بالفترة الانتقالية التى يتم فيها التعديل وتسبق الموعد المقرر لاجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية فى مارس ٢٠٠٦ وانهكت الأحزاب والشخصيات العامة فى التعليق وابداء الرأى حول توصيات التقرير، وانتظر الجميع رأى الحكومة حول التوصيات والاجراءات المقترحة.

● يوم ٢١ سبتمبر أعلن وزير العدل والشئون الدستورية رأى الحكومة فى بيان تتفق فيه الحكومة مع التوصيات بشكل عام ، وتعلن اختلافها حول موضوعين أساسيين هما اجراءات النص على التحول لمرحلة الحزبية التنافسية الكاملة فى إطار ديمقراطى، والموضوع الثانى هو اجراءات تعديل النص الخاص بمدد ولاية رئيس الجمهورية التى ينص عليها الدستور الحالى بفترتين متتاليتين فقط، والمقترح المطروح هو تعديلها الى مدد متتالية بدون قيد زمنى.

● وكانت توصيات لجنة مراجعة الدستور تقول إن الاستفتاء العام هو الادارة الدستورية للحصول على الموافقة الشعبية بشأن إقرار التحول الديمقراطى للحزبية التنافسية الكاملة، واقرار تعديل النص الدستورى الخاص بمدد ولاية رئيس الجمهورية، ولكن الحكومة تقول ان اغلبية الثلثين فى البرلمان الحالى كافية لإقرار تعديل مدد ولاية الرئيس، وان الاستفتاء الشعبى هو وسيلة اقرار الحياة الحزبية التنافسية على ان تحتفظ الحكومة بحق صياغة سؤال الاستفتاء وتحديد موعده ، وانها لن تفصح الآن عن الصيغة التى ستطرحها فى الاستفتاء.

● هذا النقاش العام أثار ضجة كبرى بين الأحزاب على جانبى الحكومة والمعارضة، كما انه استدعى الدول المانحة لابداء رأيها علانية وفى مقدمتها الولايات المتحدة وبريطانيا، وأيضا أبدى عدد من المستثمرين الرأى وفى مقدمتهم المؤسسات المالية الدولية، ويجمع الأطراف الخارجية على ضرورة اقرار الحياة الحزبية الكاملة والتحول الديمقراطى الكامل، وعدم تعديل النص الخاص بمدد ولاية رئيس الجمهورية والاكتفاء بمدتين متتاليتين فقط كما هو منصوص عليه حاليا، وموقف الأطراف الأجنبية هو موقف قوى، فالدول المانحة تدفع نقدا نصف ميزانية أوغندا السنوية، وهى تهدد بانقاص أو إبطاء سداد المعونات المقدمة من الخارج، كما انها تتحدث حاليا عن الفساد وسوء توزيع الميزانية.

● وبالنسبة للأطراف الداخلية فهناك انقسام فى الحزب الحاكم منذ عام ٢٠٠٣، حينما طالب المجلس التنفيذى والمؤتمر العام بالعودة إلى نظام الحزبية الكاملة وعدم تعديل نص الدستور الخاص بمدد ولاية الرئيس .. وقام الرئيس موسيفينى بفصل الوزارة

والقادة العسكريين والأعضاء البرلمانيين الذين يعارضون مبدأ تعديل مدد ولاية الرئيس ولهذا شكل الأعضاء فى البرلمان بالتعاون مع الأعضاء من أحزاب المعارضة وخاصة الحزب الديمقراطى وحزب الشعب وجماعة برنامج الاصلاح المؤيدة لكيزابيسيجى. منتدى التغيير الديمقراطى لاستقطاب قوى المعارضة فى تحالف والسعى الى اختيار مرشح واحد ليتنافس فى انتخابات رئاسة الجمهورية القادمة عام ٢٠٠٦. وذلك اسوة بما حدث من قبل فى كينيا. ولكن حتى الآن لايوجد اتفاق حول اسم واحد وهذا هو سبب ضعف قوى المعارضة حاليا التى يقتصر نشاطها على المدن الكبرى.

● وعلى الجانب الآخر ينشط حزب الرئيس موسيفينى فى الريف وخارج المدن الكبرى فى مجالات التعليم والصحة وإنشاء البنية التحتية، وهذا يعطى الحزب والرئيس إمكانية استقطاب تأييد أوسع، وعلما بأن المعارضة لاتستطيع طبقا للدستور الحالى ان تنشط خارج مقارها الحزبية فى المدن إلا بعد الحصول على إذن من البوليس ونقطة الضعف الكبرى التى تواجهها الحكومة هى انها لم تفلح حتى الآن فى إنهاء الحرب الأهلية الدائرة فى الشمال ضد جيش الحزب المسيحى للمقاومة الذى يعيث فسادا وتدميرا فى اقليم الشمال واحيانا ينقل نشاطه إلى اقليم الغرب، ومن جانب آخر تحاول الحكومة تخفيف أو تقليل الضغوط الخارجية بشأن ميزانية الانفاق العسكرى فالاتفاق السابق بين الدول المانحة وحكومة أوغندا هو وضع سقف للميزانية العسكرية وتحويل المعونات والمساعدات إلى مكافحة الفقر وتحسين التعليم والصحوة والبنية الأساسية، ولكن الأطراف الخارجية اكتشفت ان الحكومة قد رفعت الميزانية العسكرية هذا العام من ١٥٠ مليون دولار إلى ٢٠٠ مليون دولار، وأى تخفيض فيها سوف يغضب الجيش وقياداته العسكرية، والحكومة تريد تأييدهم ومساندتهم فى المرحلة الراهنة.

انتهاك حقوق الإنسان فى أوغندا

● يوم ٢٩ مارس ٢٠٠٤ أصدرت منظمة هيومان رايتس ووتش تقريرا من ٧٦ صفحة عن انتهاكات حقوق الإنسان فى أوغندا، ويمثل حصيلة دراسات وتحقيقات ميدانية فى العامين الأخيرين، ويحتوى التقرير على شهادات مواطنين تعرضوا للاعتقال والسجن والتعذيب، وهم من عدة تيارات ومنظمات معارضة، وان الدولة لديها أجهزة بوليسية وعسكرية تعمل فى هذا الميدان بالاضافة إلى فرق خاصة تم تدريبها واعدادها بعد احداث سبتمبر ٢٠٠١ بالولايات المتحدة والحملة العالمية ضد الإرهاب، وقد امتدت عمليات التعذيب البشع إلى انصار المعارضة السياسية التى تعارض فكرة تعديل الدستور الحالى ليسمح التعديل للرئيس موسيفينى بالترشيح لدورة رئاسية ثالثة بدلا من النص الحالى الذى ينص على دورتين رئاسيتين متتاليتين فقط ينتهيان عام٢٠٠٦.

● وبالاضافة إلى شهادات وتحقيقات المواطنين، خصصت المنظمة الصفحات الأخيرة من التقرير لرد مؤسسات الحكم التى تصف هذه الأقوال بانها كاذبة ومحض هراء، كما احتوت الصفحات الأخيرة على خطاب من الكولونيل نوبل مايومبو رئيس إدارة المخابرات العسكرية الذى ينفى فيه هذه الأكاذيب، ويشرح اجراءات المحاكمة والاتهامات والضمانات القانونية الواردة بقانون العقوبات الأوغندى التى تحمى المواطن وتحفظ حقوقه القانونية، وهذا الخطاب مؤرخ بتاريخ ١٣ مارس ٢٠٠٤.

● وشهادات المواطنين الذين تعرضوا للتعذيب يصنفها التقرير إلى مجموعات طبقا للانتماء السياسى أو لنوع الاتهامات التى تم توجيهها إليهم، فهم من أنصار المرشح المعارض فى انتخابات ٢٠٠١ (بيسيجى) وأنصار القوى الديمقراطية المتحالفة، وأنصار التحالف الوطنى الديمقراطى، وأعضاء جيش الرب للمقاومة، ويضاف إلى هذه الأسماء مجموعة من أسماء مواطنين متهمين بمعارضة الرئيس ونظام حكومته، ويقول التقرير ان محققى المنظمة وباحثيها قابلوا وتحدثوا إلى هؤلاء المواطنين، وانهم زاروا بعضهم فى السجون بترتيبات خاصة وسجلوا شهاداتهم.

● وقد خصص التقرير صفحات عديدة لشرح أنواع وأساليب التعذيب فى مراكز سرية لايستطيع أفراد الأسرة أو المحامون الوصول إليها، وان قضاياهم والاتهامات ضدهم لم تعرض على المحاكم والقضاة الطبيعيين لكل مواطن، وان عديدا منهم قدموا إلى محاكمات عسكرية مع انهم من المدنيين، وان الجهات الرسمية التى قامت بعمليات الاعتقال والتعذيب هى أجهزة الأمن البوليسية وادارة المخابرات العسكرية وعدد من الأجهزة الخاصة التى انشأتها الدولة بعد اصدار قانون مكافحة الإرهاب فى عام ٢٠٠٢.

● ومن جانب آخر يرصد تقرير المنظمة الخلفية السياسية لتصاعد هذه الحملة من الاعتقالات والتعذيب، فيقول انها بدأت بعد الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠١ حيث حصل الرئيس موسيفينى على ٦٩,٣٪ من الاصوات، وحصل منافسه على ٢٧,١٪، ولما تقدم

المنافس إلى المحكمة الدستورية العليا يطلب إبطال اعلان النتائج لما شاب الانتخابات من مخالفات وتزوير وترهيب، حكمت المحكمة باغلبية ثلاثة أصوات ضد صوتين بان ماحدث لايؤثر فى النتائج المعلنة ولايؤدى إلى بطلانها، وقد تعرض هذا المنافس لمطاردات ومضايقات رسمية عديدة اضطرته إلى الخروج هربا من البلاد، والآن تجرى فى الدولة مناقشات وتطرح آراء من جانب المعارضة تطلب تعديلات دستورية بتوسيع دائرة العمل الديمقراطى والسماح الفعلى بالنشاط الحزبى غير المقيد وليس فقط باعلان وجود التعدد الحزبى، ولكن تجاوب الحكومة مع هذه المطالب يأتى فى إطار المساومة على تعديل النص الدستورى الخاص بالمدد الانتخابية الرئاسية بحيث تكون ثلاث مرات متتالية أو يطلق النص بجواز التنافس بدون تحديد مدد الولاية للرئاسة الأولى.

● ويحتوى التقرير على مجموعة من التوصيات تبدأ بالطلب من الحكومة بالالتزام بنص القانون ومنع التعذيب ومحاكمة المسئولين عن عمليات الاعتقال العشوائى والتعذيب فى البيوت السرية، ويطلب من الهيئات القضائية والهيئات الطبية الالتزام بالقانون فى اثبات آثار التعذيب والكشوف الطبية الصحيحة، ويناشد التقرير الدول المانحة والأمم المتحدة بضرورة المراقبة المستمرة لهذا الموضوع والطلب من أوغندا بالالتزام بمواثيق حقوق الإنسان ومنع التعذيب، ويؤكد التقرير الدول المانحة ان تطلب صراحة من حكومة أوغندا بتوجيه المعونات المقدمة من أجل ترقية وتنمية التعددية السياسية واستقلال وحماية منظمات المجتمع المدنى وتعيين مفوض مستقل من جانب الدول المانحة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى لمتابعة هذا الموضوع خاصة فى شمال وشرق البلاد وتقديم تقارير دورية عن مهمته، وأخيرا يطلب من لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة ولجنة حقوق الإنسان بالاتحاد الافريقى التحرك والتدخل بالتنديد والتحقيق!

انتخاب الرئيس فى جنوب أفريقيا

● يوم ٢٢ ابريل ٢٠٠٤ ادى اعضاء الجمعية الوطنية المنتخبون اليمين الدستورية امام قاضى القضاة بالدولة، وكان من بينهم الرئيس مبيكى ونائبه جاكوب زوما اللذان انتخبا ضمن هؤلاء الاعضاء (٤٠٠ عضو) ثم رأس قاضى القضاة الاجتماع الاول لانتخاب رئيس الجمعية الوطنية.

● ويوم ٢٣ ابريل رأس قاضى القضاة الاجتماع الخاص بترشيح اسم رئيس الجمهورية ونائبه، وطبقا للنص الدستورى فانه يحق للاحزاب السياسية التى يمثلها اعضاء منتخبون بالجمعية ان ترشح من تشاء من الاسماء، ورشح حزب المؤتمر الافريقى الحاكم الرئيس مبيكى لولاية رئاسية ثانية وهى الاخيرة فى شغل المنصب، وامتنعت الاحزاب السياسية الاخرى عن التقدم باسماء المرشحين، واجريت عملية الانتخاب ففاز الرئيس مبيكى باجماع الاصوات فى الجمعية، ثم انتخب نائبا له جاكوب زوما، وطبقا للنص الدستورى اعلنت رئيسة الجمعية الوطنية خلو المقعد البرلمانى الذى يشغله الرئيس مبيكى لان الدستور يمنعه من الجمع بين منصب الرئاسة وعضوية الجمعية الوطنية، ولا ينطبق هذا النص على النائب.

● وتتضح الصورة السياسية فى انتخابات عام ٢٠٠٤ يوم ١٤ ابريل حيث ذهب الناخبون الى صناديق الاقتراع للادلاء باصواتهم لانتخاب اعضاء السلطة التشريعية على المستوى الوطنى وعلى مستوى الاقاليم التسعة فى الدولة، وكانت مهمة اللجنة الوطنية المستقلة فى الدولة هى الاشراف والاختصاص بالعملية الانتخابية ابتداء من اعداد سجلات اسماء الناخبين واعداد البطاقات الانتخابية ومتابعة تنفيذ القواعد القانونية للتنافس الانتخابى ثم الادلاء بالاصوات فى صناديق الانتخابات واعلان النتائج ، واللجنة المستقلة هى صاحبة الاختصاص بفحص الشكاوى والطعون والفصل فيها، وقولها هو الفصل فى هذا الموضوع.

● كانت اللجنة قد قبلت تسجيل اسماء (٢٠) حزبا سياسيا للتنافس فى الانتخابات على المستوى الوطنى وعلى المستوى الاقليمى، وسمحت اللجنة لوفود الاشراف على حرية ونزاهة الانتخاب، وهى وفود قادمة من دول الاتحاد الاوروبى والولايات المتحدة والاتحاد الافريقى، وبجوارها قامت وفود من الجمعيات والمنظمات غير الحكومية من الداخل بالمشاركة فى المتابعة والاشراف، وتابعت الصحافة الوطنية ووسائل الاعلام المنوعة الخارجية والداخلية ايضا العملية الانتخابية ، واعلنت اللجنة المستقلة النتائج كالتالى:

. فاز حزب المؤتمر الوطنى الافريقى بنسبة ٦٩،٦٨٪ من اجمالى اصوات المقترعين وحصل على (٢٧٩) مقعدا فى الجمعية الوطنية، كما فاز لاول مرة بالاغلبية فى مقاعد السلطة التشريعية فى الاقاليم التسعة بالدولة.

. فاز حزب التحالف الديمقراطى بخمسين مقعدا فى الجمعية الوطنية، وحصل حزب الحرية انكاثا على (٢٨) مقعدا فى الجمعية الوطنية، وحصل حزب الحركة الديمقراطى المتحدة على (٩) مقاعد، والحزب الوطنى الجديد حصل على (٧) مقاعد ، وحصل حزب الديمقراطيين المستقلين على (٧) مقاعد، والحزب الافريقى الديمقراطى المسيحى على (٦) مقاعد، وحصل مؤتمر عموم افريقيا على (٣) مقاعد، وجبهة شعب ازانيا على مقعدين.

● ويوم ٢٧ ابريل تم تنصيب الرئيس مبيكى رئيسا للجمهورية لولاية ثانية اثر اداء اليمين الدستورية امام الجمعية الوطنية ، والقى خطاب الشكر الذى اكد فيه ان ما تم من اجراءات وخطوات هو تصويت بالثقة فى النظام الديمقراطى القائم فى الدولة، وهو رسالة الى كل عضو بالتوقعات التى ينتظرها المواطنون من السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية فى الفترة القادمة ، وفى اليوم التالى اعلن الرئيس مبيكى بصفته رئيسا للوزراء عن تشكيل الحكومة الجديدة التى ضمت ٢٨ وزيرا من بينهم (١٢) امرأة تشغل مناصب الوزراء، كما اعلن حزب المؤتمر الافريقى صاحب الاغلبية. على مستوى الاقاليم اسماء مرشحيه التسعة لرئاسة السلطة التنفيذية فى الاقاليم بدون استثناء.

● والملاحظة العامة فى تسمية شاغلى المناصب الوزارية على المستوى الوطنى هى الطابع الائتلافى او التحالفى الذى ظهر خلال المعركة الانتخابية، فقد غاب بوتوليزى رئيس حزب الحرية انكاثا عن منصب وزير الشئون الداخلية الذى شغله خلال فترة الولاية الاولى للرئيس مبيكى، واكتفى الرئيس بتعيين احد اعضاء الحزب فى منصب نائب وزير، كما شغل رئيس الحزب الوطنى الجديد منصب الوزير، وشغل احد اعضاء هذا الحزب منصب نائب لوزيرة الخارجية مع بقاء عزيز باهاد نائبا للوزيرة، وبهذا تكون الاعراق الثلاثة ممثلة فى قيادة وزارة الخارجية، وشغل رئيس منظمة شعب ازانيا منصب الوزير ايضا، واستطرادا نشير الى ان حزب المؤتمر الوطنى الافريقى طبق الصورة الائتلافية التحالفية فى تشكيل المجالس على المستوى التنفيذى فى الاقاليم .

انتخاب الرئيس فى مالاوى

• يوم ٢٠ مايو جرت الانتخابات العامة على مستوى رئاسة الجمهورية ومستوى السلطة التشريعية، وكانت المحكمة العليا قد قررت تأجيل الموعد المقرر للانتخابات يوم ١٨ مايو بناء على شكوى قدمتها احزاب المعارضة بوجود تزوير وفساد واسع فى سجلات الناخبين، وقررت المحكمة ان تتم الانتخابات العامة قبل يوم ٢٥ مايو حتى لاتواجه الدولة فراغا دستوريا على مستوى الرئاسة الاولى والمستوى البرلمانى، اعلنت اللجنة الوطنية للانتخابات انها استأجرت شركة كمبيوتر من جنوب افريقيا فقامت بمراجعة الاسماء فى جداول الناخبين الامر الذى ترتب عليه ان الاسماء صارت ٥,٧ مليون ناخب بدلا من ٦,٦ مليون ناخب.

• تنافس فى انتخابات الرئاسة الاولى خمسة مرشحين هم بنجو واموثاريكا مرشح الحزب الحاكم، ومجوى ريزانو قائد تحالف الوحدة المعارض الذى يضم سبعة احزاب، وجون تمبو مرشح حزب مؤتمر مالاوى، ومرشحان اخران قالا انهما مستقلان. واعلنت النتائج بعد ثلاثة ايام من يوم الاقتراع ، وقالت لجنة الانتخابات انها تأكدت وتحققت من صحة النتائج، وان كانت المعارضة قد اعلنت ان تزويرا وفسادا واسع النطاق قد جرى فى الدوائر الانتخابية وفى احصاء اصوات المقترعين، كما اعلنت وفود المراقبين القادمين من الاتحاد الاوروبى والكومنولث البريطانى ومنظمة سادك للجنوب الافريقى ان المخالفات الخطيرة كانت الطابع العام للانتخابات ، وان وسائل الاعلام الرسمية انحازت انحيازا واضحا للحزب الحاكم، وان الحزب الحاكم قد استخدم كل امكانات الدولة من سيارات ووسائل اتصال ومواصلات فى الحملة الانتخابية، وان استخدام المال العام من ميزانية الدولة قد ظهر فى الاعلان عن مشروعات وبرامج خلال الحملة الانتخابية.

• على مستوى رئاسة الدولة كانت النتائج هى التالى:

مرشح الحزب الحاكم بنجو واموثاريكا حصل على ٣٥٪ من اجمالى اصوات المقترعين مرشح حزب مؤتمر مالاوى جون تمبو حصل على ٢٧٪.

مرشح تحالف الوحدة المكون من ٧ احزاب معارضة مجوى رايزانو حصل على ٢٦٪.

المرشحان الرابع والخامس حصل كل منهما على اقل من ٩٪ من اجمالى الاصوات:

• على مستوى انتخابات البرلمان المكون من ١٩٣ عضوا كانت النتائج هى:

حصل الحزب الحاكم الجبهة الديمقراطية المتحدة على ٤٩ مقعدا ، وحصل حزب مؤتمر مالاوى على ٦٠ مقعدا، وحصل تحالف الوحدة على ٢٨ مقعدا، وحصل المستقلون على ٣٨ مقعدا، ومن جانب آخر اعلنت اللجنة الوطنية للانتخابات تأجيل اعلان النتائج فى عدد من الدوائر الانتخابية بسب وجود اخطاء.

• رفضت احزاب المعارضة هذه النتيجة ، وقالت انها سوف تطعن امام المحكمة العليا،

ولكن الحزب الحاكم لم ينتظر ، وأقسم المرشح الفائز اليمين الدستورية واستلم السلطة. وانصرف الرئيس السابق الذى احتفظ لنفسه برئاسة الحزب الحاكم وهو الجبهة الديمقراطية المتحدة .

وكان رد الفعل عنيفا فى الشارع بالعاصمة وفى المدن الكبرى ، فسارت المظاهرات وجرى تحطيم واحراق المحلات والسيارات، واستعمل البوليس الرصاص المطاطى ، وافادت وسائل الاعلام بحدوث حالات من القتلى والجرحى، وطاردت قوات الامن الخاصة المتظاهرين وفرضت حالة من الضغط الامنى.

● نشرت وسائل الاعلام والاتصالات تقارير منوعة عن كل احداث مالاوى مثل تقرير المعهد الانتخابى لدول الجنوب الافريقى التابع لمنظمة سادك ، والذى ارسل وفدا برئاسة رئيس جمهورية بوتسوانا السابق ، ويضم اعضاء من تسع دول فى الجنوب الافريقى، ومثل تقرير لجنة العدالة والسلام الكاثوليكية التابعة للكنيسة الكاثوليكية فى مالاوى ، والذى يثبت ان النتائج المعلنة تخالف كل التوقعات والاستقصاءات والاستطلاعات التى اجريت قبل يوم الانتخابات من اطراف داخلية واطراف خارجية.

● المهم الآن هو ان الرئيس بنجو يمارس السلطة ويبلغ مع العمر نحو ٧٠ عاما ومدة الرئاسة الاولى هى خمس سنوات ، وقد سبق له العمل فى البنك الدولى، كما شغل منصب وزير التخطيط فى عهد الحزب الحاكم والرئيس السابق، وشغل ايضا منصب الامين العام لمنظمة كوميسا لشرق وجنوب افريقيا.

والذى يشغل الدراسات المتخصصة حاليا هل سيعود الرئيس السابق باكيلى موليزى لترشيح نفسه ، بعد انتهاء الولاية الاولى للرئيس الحالى بنجو، خاصة ان الرئيس السابق حاول تعديل الدستور ليسمح لنفسه بولاية ثالثة بعد ان شغل الرئاسة الاولى مرتين متتاليتين منذ عام ١٩٩٤ ، وفشلت المحاولة لتعديل الدستور ، ولذلك احتفظ لنفسه برئاسة الحزب الحاكم خاصة ان عمره مازل ٦١ سنة حاليا .

تغييــــر ســــياسى فى مـــالاوى

● فى مايو ٢٠٠٤ فاز رئيس الجمهورية الحالى بنجوموثا ريكا بمنصب الرئاسة الأولى بنسبة ٣٦٪ من اصوات الناخبين ، كما فاز حزب الجبهة الديمقراطية المتحدة بعدد ٤٩ مقعدا فى البرلمان من اجمالى عدد المقاعد ١٩٣ ،وكانت التوقعات تقول ان الرئيس الجديد سوف يسير تحت مظلة حزب الجبهة الذى رشحه للرئاسة وطبقا لتوجيهات الرئيس السابق موليزى الذى وصف نفسه بأنه المهندس السياسى للنظام الحالى، خاصة ان الرئيس بنجو يبلغ من العمر ٧٠ سنة، وسوف يصل فى نهاية المدة الحالية الى ٧٥ عاما ، وقد قرر انه لن يعيد ترشيح نفسه وسوف يعتزل العمل السياسى .

● ولكن الرئيس بنجو تحرك بسرعة اذهلت المراقبين، حتى ان الدراسات الافريقية المتخصصة تقول انه سوف يسبق فى الحركة والتوقيت ما سبق ان قام به الرئيس موانا واسا فى زامبيا الذى انقلب سياسيا على الرئيس السابق وحزبه وقدمهم للقضاء بتهم الفساد .

● بدأ الرئيس بنجو بالعمل على دعم مركز قوته فى البرلمان فتفاهم مع عدد من الاحزاب الصغيرة وبعض المتنافسين السابقين فى انتخابات رئاسة الجمهورية ، وفى المقدمة الحزب الجمهورى وحزب التحالف من أجل الديمقراطية وحزب مؤتمر الديمقراطية ،ووعدهم بمناصب وزارية لانشاء تحالف جديد فى الحكومة ،وفى الوقت نفسه تفاهم مع عدد من قيادات حزب الجبهة الديمقراطية المتحدة الذين عارضوا بشدة محاولات الرئيس السابق موليزى عندما اراد تعديل الدستور لترشيح نفسه لرئاسة ثالثة متتالية .

● وفى مقابل هذه التحالفات اعلن الرئيس بنجو حملة واسعة ضد الفساد الذى حدث وانتشر فى عهد الرئيس السابق موليزى الذى شغل منصب رئاسة الجمهورية لمدة عشر سنوات ، كما اجرى تعديلا وزاريا فى شهر يونية ٢٠٠٤ اخرج بموجبه عددا من الوزراء السابقين وعين وزراء جدد لتمثيل التحالف الحكومى الجديد ، ولتأكيد عزم الرئيس بنجو على مكافحة الفساد فقد عزل المدعى العام المعين من جانب الحكومة السابقة وعين مكانه شخصية قانونية تتصف بالكفاءة والحياد، وكلفه بالتعاون الوثيق مع مكتب مكافحة الفساد فى اعادة التحقيق فى قضايا الفساد السابقة والتى جرى ايقاف التحقيقات فيها بسبب نقص أو عدم ادلة قانونية .

● وفى مقدمة هذه القضايا اتهام وزير المالية الذى اختاره الرئيس السابق موليزى نائبا لرئيس الجمهورية الحالى، وقضايا فساد اخرى ضد وزير المالية الذى تلاه فى المنصب ووزير التعليم ،وتقول الانباء ان قيمة قضايا الفساد تبلغ حوالى ٩٠ مليون دولار امريكى ،ومن ناحية اخرى عزل رئيس الجمهورية القائد العام للجيش ،وينوى حاليا عزل القائد العام للبوليس بتهمة تسييس هاتين المؤسستين .

• ويعبر توزيع المناصب الوزارية عن التغيير فى مراكز القوى الحزبية والتحالفات الجديدة بالمعنى السياسى التنفيذى، فقد حصل رئيس الحزب الجمهورى على منصب دبلوماسى رفيع المستوى لانه قرر اعتزال العمل السياسى ،وعين رئيس حزب التحالف من أجل الديمقراطية وزيرا للزراعة ،وعين رئيس حزب مؤتمر الديموقراطية وزيرا للصحة واعاد تشكيل وزراء المجموعة الاقتصادية التى ورثها عن عهد الرئيس السابق ، فغير وزير المالية لان الدول المانحة قالت انها لاتستطيع ان تتعاون مع هذا الوزير وغير وزير التخطيط والتنمية ،وابقى عددا من الوزراء السابقين فى مناصبهم وزاد عليهم بتعيين بعض شخصيات من حزب الجبهة الديموقراطية المتحدة اختارهم بنفسه ، كما اختار وزير الخارجية الذى يعمل معه بصفة مباشرة .

• واقدم ايضا الرئيس بنجو على خطوة ذات معنى، فقد نقل مقر رئاسة الجمهورية من مدينة بلانتيير حيث مقار الاحزاب والنشاط السياسى الى مدينة ليلونجوى ، كما غير بصفة كاملة طاقم العاملين المدنيين والعسكريين فى رئاسة الجمهورية ،و عين رئيسا جديدا لها.

• وترتبت على هذه التغييرات السياسية نتائج متنوعة، منها أن عددا من القضايا المرفوعة ضد نتائج الانتخابات قد اوقفت المحاكم السير فيها بناء على طلب اصحابها ،وان التوتر بدأ يظهر فى داخل حزب الجبهة الديموقراطية الذى يفترض انه حزب الحكومة او الحزب الحاكم ، وايضا تقول الانباء ان مشاورات تجرى مع شخصيات معارضة اصلا لاختيار مرشح واحد يتم الاتفاق على اسمه لترشيحه لمنصب رئاسة الجمهورية عام ٢٠٠٩ عندما تنتهى ولاية الرئيس الحالى بنجو موثاريكا.

التغييــــــر فى الســــــنغال

● فاز الرئيس عبدالله واد برئاسة الجمهورية عام ٢٠٠٢ بعد هزيمة الرئيس السابق عبدو ضيوف وكان شعار الرئيس واد هو التغيير.

ومنذ ان تولي الرئاسة أجري تعديلات متتالية في رئاسة السلطة التنفيذية وحتي ابريل ٢٠٠٤ عين أربعة رؤساء وزارات وشكل ست حكومات وعين ١٢٦ وزيرا. وهذه الظاهرة استرعت انتباه الدارسين في الشئون الافريقيه الذين تناولونها بالدراسة المقارنة وأيدها البعض وانتقدها البعض الآخر.

● في أبريل ٢٠٠٤ عزل رئيس الجمهورية رئيس وزرائه ادريس شيخ والذي كان يشغل ايضا منصب نائب رئيس الحزب الحاكم (الحزب الديموقراطي السنغالي برئاسة عبدالله واد)واختار الرئيس وزير الداخلية مرشحا لرئاسة الوزراء وهو مهندس بترول شغل فيما سبق منصب وزير الطاقة كما أنه عضو باللجنة القيادية للحزب الحاكم.. وفي تشكيل الوزارة الجديدة جري تفكيك عدد من الوزارات لاتاحة الفرصة لتعيين عدد من الوجوه الجديدة في مناصب الوزراء ولكن الملاحظة الهامة ان وزير الخارجية احتفظ بمنصبه الذي يشغله منذ تولي الرئيس واد منصب رئيس الجمهورية كما دخلت الوزارة الجديدة شخصيات من القيادات الحزبية التي انشقت عن الرئيس السابق عبدو ضيوف في انتخابات عام ٢٠٠٠.

● وتلا تشكيل الوزارة الجديدة صدور قرارات الرئيس واد باعادة تشكيل اللجنة القيادية للحزب الحاكم .. وخرجت من عضويتها اسماء وشخصيات كانت من كبار مؤيدي نائب الرئيس كما ان إدريس شيخ فقد منصب نائب رئيس الحزب وان ظل عضوا باللجنة القيادية وتقول الدراسات المنشورة ان التغييرات الأخيرة الواسعة علي مستوي الحكومة وعلي مستوي الحزب الحاكم لها صلة بمواعيد الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٦ وانتخابات رئاسة الجمهورية عام ٢٠٠٧ ويضاف الي هذا تكهنات سياسية متداولة ان الدعوة للانتخابات التشريعية القادمة سوف تكون في عام ٢٠٠٥ وان فوز الحزب الحاكم بالأغلبية في الانتخابات القادمة سوف يكون مؤشرا قويا لدعم ترشيح الرئيس واد لفترة رئاسية ثانية في عام ٢٠٠٧.

● المعضلة الاساسية التي تواجه السنغال هي الاقتصاد وتقول الدراسات ان شبح الركود يهدد الدولة علي الرغم من ان معدلات التنمية هذا العام سوف تصل الي ٦٪ وان تقديراتها للعام القادم هي ٥,٨٪ وان السنغال تستفيد حاليا من برنامج الألفية الجديدة الذي ترعاه واشنطن وانه من المقدر حصول السنغال علي بليون دولار من اموال هذا البرنامج وفي نفس الوقت حصلت السنغال علي تخفيضات للديونها الخارجية بموجب مبادرة الدول الأكثر فقرا والأكثر مديونية الذي يرعاه البنك الدولي والمؤسسات المالية العالمية ولهذا تمضي السنغال في تنفيذ برامج الخصخصة وتفكيك سيطرة الدولة علي

المؤسسات الاقتصادية الكبري.

• ومن ناحية أخري فالرئيس واد لديه أفكار عظيمة يعلنها ويمضي في تنفيذها مثل مشاركته في انشاء مبادرة نيباد التي يتبناها حاليا الاتحاد الأفريقي ودعوته الي الحرب علي الارهاب تأييدا للحملة الأمريكية بعد احداث سبتمبر ٢٠٠١ فقد دعا الي عقد قمة افريقية في داكار في اكتوبر ٢٠٠١ لاصدار ميثاق افريقي للعمل ضد الارهاب وهو يؤيد حاليا التقارب والتعاون مع المغرب وتنمو بين البلدين شراكة متينة علي المستوي السياسي والمستوي التجاري وفي مجالات النقل والمواصلات.

واخيرا فقد كان احد الزعماء الأفارقة الستة الذين تلقوا دعوة لحضور مؤتمر الثمانية الكبار في جورجيا بالولايات المتحدة هذا العام.

• وعلي الجانب الآخر من التنافس السياسي الأمريكي الفرنسي الأوروبي في افريقيا فان السياسة الفرنسية تشعر بالقلق امام تقلص وتراجع الوجود الفرنسي من مستوي السيطرة الكاملة اقتصاديا وسياسيا وثقافيا لان الوجود الأمريكي علي مستويات سياسية واقتصادية والمعونات الفنية يتزايد وكذلك تنشط شركات ومؤسسات اقتصادية لدول أوروبية أخري والمؤشر الذي يفصح عن هذا القلق هو مقدار المعونات الفرنسية للسنغال فقد تراجع من عام ١٩٩٩ حيث كانت المعونات ٨٢ مليون يورو واصبح ٣٦,٥ مليون يورو عام ٢٠٠٢.

• وبالاضافة لما سبق فان الحديث منتشر ومتداول عن الفساد والاغراق في الانفاق بدون مبرر وقد صدر كتاب هام باللغة الفرنسية عام ٢٠٠٣ عن انتشار الفساد واشار إلي دور لأسرة الرئيس عبدالله واد ولهذا يجري التحقيق البرلماني حاليا في هذه الاتهامات.

انتخاب الرئيس في غانا

● اعلنت اللجنة الانتخابية المستقلة يوم ٧ ديسمبر المقبل موعدا لاجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية ، وكانت قد انتهت من عملية اعادة تقسيم الدوائر الانتخابية باضافة ٣٠ دائرة انتخابية جديدة، كما سوف تقوم بإعلان موعد بدء اجراءات التنافس والترشيح للانتخابات خلال شهر سبتمبر الحالي، وفي الوقت نفسه توالي اللجنة اجراءات التسجيل في سجلات الانتخابات واصدار بطاقات الناخبين التي تحمل كل منها صورة الناخب وان كانت هناك شكاوي من جانب الاحزاب المعارضة من البطء في الاجراءات.

● قامت الاحزاب باجراء الانتخابات والاختيارات التمهيدية بين انصار كل حزب في مختلف الدوائر الانتخابية، وكشفت الانباء المعلنة عن مفاجآت بعدم نجاح عدد من الوزراء في الحكومة واعضاء البرلمان علي جانبي الحكومة والمعارضة، واسرع حزب المعارضة الرئيسي وهو تحالف انتخابي واسع. واسمه المؤتمر الوطني الديمقراطي. بإعلان برنامجه الانتخابي يوم اول اغسطس ٢٠٠٤، ومازال الناخبون في انتظار اعلان البرنامج الانتخابي للحزب الحاكم وهو الحزب الوطني الجديد، وبجوار هذين الحزبين توجد مجموعة من الاحزاب الصغيرة والمنشقة وقيمتها في عملية التصويت هي الفوز بمقاعد انتخابية في مناطق معينة تمثل قواعدها الانتخابية ، ولكنها تؤثر في تشتيت اصوات الناخبين بالنسبة لانتخاب الرئيس القادم بين مرشح الحزب الحاكم ومرشح حزب المعارضة الرئيسي.

● اعلنت المعارضة الرئيسية ان مرشحها للرئاسة هو جوف اتاميلز ولم تتفق قيادات الحزب بعد علي اسم نائب الرئيس الذي يدون علي البطاقة الانتخابية للحزب، وتتداول اسماء كثيرة ولكن الانباء تقول انه من الحكمة الانتخابية ان يكون نائب الرئيس من منطقة الشمال، وان يكون مسلما حيث ان المرشح للرئاسة من الجنوب ويعتنق المسيحية.

وهذا الموضوع موجود علي جانب الحزب الحاكم فالرئيس كوفور مسيحي من الاشانتي وان نائبه هو علي ماهاما مسلم من الشمال ، وحتي الآن لا يدري الرأي العام شيئا عن نوايا الرئيس كوفور الذي اعلن عن ترشيح نفسه للدورة الرئاسية القادمة بحكم النص الدستوري، وهل سيكون نائبه في الانتخابات المقبلة هو النائب الحالي، ام يختار اسما جديدا لمنصب نائب الرئيس؟

● المعارضة بدأت بتوجيه اتهامات للحكومة بالفساد وانها تتحرش بأنصار المعارضة مستخدمة في هذا قوات البوليس، وانها اقرت ضريبة جديدة تثقل كاهل المواطنين هي ضريبة القيمة المضافة بهدف تمويل برنامج التأمين الطبي في البلاد، وانها لم تقم بالتحقيق في قضايا قتل واغتيالات حدثت خلال الفترة السابقة ، وذلك لان الذين

توجه اليهم شائعات الاتهام هم من اعضاء وانصار الحكومة؟ ويضاف الي هذا فضيحة شحنة من الاسلحة الاسرائيلية التي وصلت الي غانا، وتساءلت الصحف لحساب من هذه الاسلحة الصغيرة والمتقدمة؟ واساءت الحكومة التصرف بإخفاء الموضوع او نفي الاخبار، ولهذا شنت المعارضة حملة بأن الحكومة تستعد لتزوير الانتخابات وتخويف وترويع المواطنين باستقدام عصابات متمردة من دول الجوار تقوم بمهاجمة انصار المعارضة وتخريب العملية الانتخابية، واضطرت الحكومة الي اعلان الحقيقة بأن شحنة الاسلحة وصلت لحساب الرئيس الانتقالي في ليبيريا الذي ارسل فرقة من المتطوعين الليبراليين للتدريب في غانا لتشكيل حرس خاص للرئيس وحمايته في عاصمة ليبيريا.

● الرئيس كوفور يعتمد في حملته الانتخابية علي انجازات حكومته في الداخل حيث شهدت البلاد تحسنا بالمعني النسبي في ميدان الاقتصاد ، ولكن الانجاز الاكبر كان في السياسة الخارجية، فقد تم اختياره متحدثا رسميا باسم الزعماء الافارقة الذين دعاهم الرئيس بوش لحضور قمة الدول الكبار التي انعقدت في جورجيا بالولايات المتحدة، كما اختاره الاتحاد الافريقي رئيسا للجنة اعداد قوة حفظ السلام التابعة للاتحاد، وهو حاليا رئيس منظمة ايكواس وقام بدعوة قمة إقليمية في عاصمة بلاده حضرها كوفي أنان الامين العام للامم المتحدة وناقشت القمة النزاعات المسلحة في كوت ديفوار وفي دارفور.. الخ، ومن جانب آخر زار غانا زعماء ورؤساء عديدون من دول الانجلوفون الافريقي، وهذه النشاطات تصب في صالح الرئيس وسياسته الخارجية وعلاقاته الطيبة علي المستوي الافريقي وعلي المستوي العالمي.

● علي الرغم من الصورة السياسية السابقة فإن وسائل الاعلام العالمية تشير الي امكان حدوث مفاجآت انتخابية قد لاتكون في صالح الحزب الحاكم ، واعادة انتخاب الرئيس كوفور، والتركيز في الحديث هو عن دخول الاحزاب الصغيرة بمرشحين في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية ، مما يؤدي الي تشتيت وتوزيع أصوات الناخبين في الدوائر الاثنية ومواطني القبائل والشعوب المختلفة في غانا.

الرئيس المنتخب في غانا

● فاز الرئيس جون كوفود في انتخابات رئاسة الجمهورية، وهي الولاية الثانية والاخيرة طبقا لنص الدستور، وسوف يشغل المنصب حتي ٢٠٠٨، وكانت غانا قد شهدت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية يوم ٧ ديسمبر الحالي، وتنافس علي منصب رئاسة الجمهورية اربعة مرشحين وحصل الرئيس كوفور علي ٥٢,٨٪ من اجمالي اصوات الناخبين، وحصل مرشح المعارضة جون اتاميلز علي ٤٤,٣ من الاصوات وحصل المرشحان الآخران علي ١,٧٪ و١,٢٪ من اجمالي الاصوات الانتخابية.

● وهذه هي المرة الثانية التي يهزم فيها الرئيس كوفور والحزب القومي الجديد منافسه ميلز زعيم حزب المؤتمر الوطني الديمقراطي المعارض والفارق بين المعركتين في عام ٢٠٠٠ وفي عام ٢٠٠٤ ان انتخابات عام ٢٠٠٠ احتاجت الي جولة ثانية للاعادة علي مستوي الرئاسة الاولي ، اما في عام ٢٠٠٤ فقد حصل الرئيس كوفور علي اكثرمن نصف عدد الاصوات وبذلك انتفت الحاجة الي انتخابات الاعادة. علما بأن اعداد المواطنين المسجلين في الدفاتر الانتخابية بلغ حوالي ١٠ ملايين ناخب وان عدد الذين ادلوا باصواتهم في انتخابات عام ٢٠٠٤ هو ٨٣,٢٪ من مجموع الناخبين المسجلين.

● وعلي مستوي الانتخابات البرلمانية فقد تنافست اربعة احزاب واعداد من المستقلين في ٢٣٠ دائرة انتخابية ، وكانت اللجنة الانتخابية المستقلة قد قامت برسم حدود الدوائر الانتخابية طبقا للتعداد السكاني العام وارتفع عدد الدوائر الانتخابية من ٢٠٠ في الانتخابية السابقة الي ٢٣٠ في الانتخابية الحالية، وفاز الحزب القومي الجديد في ١٢٩ دائرة ، وفاز حزب المؤتمر الوطني الديمقراطي في ٨٨ دائرة وحصل الحزبان الثالث والرابع علي أربعة مقاعد وثلاثة مقاعد علي التوالي ، وذهبت باقي المقاعد للمستقلين وقد راقبت العملية الانتخابية فرق من المراقبين القادمين من الاتحاد الافريقي والاتحاد الاوروبي والكومنولث والامم المتحدة.. الخ.

● كان الموضوع الرئيسي في الانتخابات هو القضايا الاقتصادية فقد طبقت حكومة الرئيس كوفور عديدا من الاصلاحات الاقتصادية بعد الاتفاق مع المؤسسات المالية والنقدية العالمية ، كما استفادت من تطبيق برامج تقليل وتخفيض الفقر والدول الاكثر فقرا والاكثر مديونية. وقد ترتب علي هذه الاصلاحات نتائج سياسية واجتماعية تراوحت بين التأييد والشكوي في ميادين تكلفة التعليم واسعار الوقود والكهرباء والماء.. الخ ، ومن جانب آخر فإن المشروعات الجديدة استقطبت عديدا من النازحين من الريف الي الحضر سعيا وراء العمل والاجور، ولهذا فإن الدراسات المتخصصة اشارت قبل الانتخابات الي التغيير في توزيع الكتل السكانية واتجاهات الرأي العام في المدن مقارنة بما كان عليه الحال في عام ٢٠٠٠ .

● وقد اقتضي التنوع في اديان وثقافات السكان ووجود قواعد قبلية وعشائرية في

الريف، ان رشح كل متنافس في معركة الرئاسة نائبا له من المسلمين المقيمين في شمال البلاد، واعاد الرئيس كوفور ترشيح علي ماهاما نائبا له في الفترة الثانية ، واختار جون التاميلز الحاج محمد ميمونى نائبا له في معركة الانتخابات . وبهذا الاسلوب تنافس المرشحان علي اصوات المواطنين المسلمين في الريف وفي المدن، وفي هذا المقام تقول الدراسات المنشورة ان مجموع الناخبين المسلمين مازال يدلي باصواته بوجه عام في اتجاه واحد وفي جانب واحد من جوانب المعركة الانتخابية ، ولكن هذا رأي يتطلب اعادة الدراسة في ضوء النتائج في انتخابات هذا العام.

● وقد اهتمت وسائل الاعلام الاوروبية والامريكية بسير المعركة الانتخابية كما تعددت فرق المراقبين القادمين من الخارج ، ويوجد اجماع علي ان الانتخابات كانت حرة ونزيهة طبقا للمعايير العالمية التي تتحدث عنها دول الشمال عامة، وان سلوك الناخبين يوم الادلاء بالاصوات كان سلوكا راقيا ومتحضرا ، وان العملية الانتخابية تمت في هدوء في الاغلبية العظمي من الدوائر ، وان المعارضة قدمت شكاوي متنوعة الي لجنة الانتخابات المستقلة التي فحصتها، واصدرت حكمها فيها، وتقول تعليقات الامم المتحدة المنشورة ان انتخابات غانا هي رسالة ذات مغزي الي جميع دول افريقيا ودول العالم المتقدمة حيث انها اتصفت بالحرية والنزاهة وتعتبر نموذجا للانتخابات في افريقيا.

انتخاب الرئيس فى الكاميرون

● فى انتخابات اكتوبر ٢٠٠٤ فاز الرئيس بول بيا بولاية رئاسية جديدة مدتها ٧ سنوات قادمة، وقد تنافس ضده ١٥ مرشحا انسحب منهم ثلاثة مرشحين قبل بدء التصويت بسبب شكاوى عدم النزاهة والانحرافات، ولكن الرئيس حصل على ٩٢.٥٪ من اصوات الناخبين. وطبقا لنص التعديل الدستورى عام ١٩٩٦ فان الرئيس يستطيع ان يشغل المنصب مرتين متتاليتين فقط، ولهذا رشح الرئيس بيا نفسه فى انتخابات عام ١٩٩٧ وفى انتخابات ٢٠٠٤، علما بان الرئيس يحكم الكاميرون منذ ٢٢ عاما فى عهد الحزب الواحد ثم فى عهد النظام الحزبى الديمقراطى فى البلاد منذ عام ١٩٩٢.

● النظام الانتخابى فى الكاميرون يسمح باجراء الانتخابات فى دورة انتخابية واحدة ويفوز المرشح الذى يحصل على اعلى الاصوات الانتخابية، وينطبق هذا على انتخابات البرلمان وانتخابات الرئاسة الاولى، وفى عام ٢٠٠٢ اجريت الانتخابات البرلمانية وفاز الحزب الحاكم بحصوله على ١٤٩ مقعدا وتلاه حزب المعارضة الرئيسى الجبهة الوطنية الاجتماعية وحصل على ٢٢ مقعدا، وينص الدستور على تشكيل لجنة انتخابية للاشراف على الانتخابات وان ظل اعلان النتائج من سلطات وزارة الحكم المحلى واللامركزية.

● المشكلة الاولى فى الانتخابات الأخيرة والسابقة هى جداول سجلات الاسماء للناخبين، وفى ٢٠٠٤ كانت الاسماء هى ٤.٦ مليون اسم، ولما اعترضت المعارضة على انها تحتوى على اسماء مكررة واسماء للمتوفين، اعلنت اللجنة الانتخابية انها راجعت السجلات وحذفت الاسماء المكررة وصار عدد اسماء الناخبين ما بين ٣.٦ مليون و٤ ملايين ناخب. فلما سألت وفود المراقبين القادمين من اوروبا وامريكا الشمالية كيف يمكن قبول هذا العدد؟ لان تعداد سكان الدولة يصل الى حوالى ١٦ مليون مواطن طبقا لتقديرات الحكومة ومطبوعات المنظمات الدولية ، وان المعقول والمقبول هو ان يصل تعداد الناخبين البالغين اكثر من ٢٠ عاما الى حوالى ٨ ملايين ناخبا ولكن وفد مراقبى الكومنولث البريطانى بقيادة رئيس وزراء كندا السابق لم يتلق اجابة عن هذا السؤال.

● لقد ساعد الرئيس بيا على الفوز المريح فى هذه الانتخابات انه يحكم الدولة منذ ٢٢ عاما وان مدير حملته الانتخابية هو رئيس الوزراء الحالى، وان طليعة مؤيديه فى المسيرات والحملة الانتخابية هم ١٠٠ من نجوم كرة القدم الكاميرونيين ذوى الاسماء العالمية، اما السبب الثانى فهو تشتت احزاب المعارضة الذين لم يتعلموا من تجارب الانتخابات السابقة، فقد تفاهمت احزاب المعارضة على تشكيل جبهة واحدة وترشيح مرشح واحد ضد الرئيس بيا فى انتخابات عام ٢٠٠٤.. واعلنوا تشكيل التحالف من اجل الديمقراطية والمصالحة والتعمير الذى جمع تحت مظلته ١١ حزبا، ولكن اختلفت هذه الاحزاب حول اختيار اسم المرشح الواحد فى انتخابات الرئاسة، فانقسمت الاحزاب المتحالفة الى اكثر من فريق وهذا هو تفسير الاداء السيىء لاحزاب المعارضة فى

الانتخابات. ويضاف الى هذا الاتهامات بالانحرافات وعدم النزاهة فى العملية الانتخابية التى تسيطر عليها اجهزة الحكومة.

● وعلى الجانب الاخر من الحياة السياسية فى الكاميرون فان الحزب الحاكم قد اصابه الترهل وظهرت بداخله الانشقاقات بين قوى التجديد والتحديث وقوى المحافظة على الوضع الراهن، وفعلا خرجت من صفوفه زعامات وقيادات كثيرة طوال السنوات الاخيرة وشكلت احزابا ومنظمات، ولكن ظل التشتت هو طابع العلاقات المتبادلة بين الاحزاب المعارضة للرئيس بيا، ومع ان الاتهامات متداولة فى الاعلام الاوروبى حول الفساد المنتشر فى اجهزة الدولة، وان انتهاكات حقوق الانسان متعددة وواضحة، الا ان الحزب الحاكم يشدد من قبضته على امور البلاد، ويوجد حديث فى الصحافة الفرنسية حول صحة رئيس الجمهورية، وذلك اثر زيارات متكررة الى فرنسا، وان عمره حاليا ٧١ سنة، ولكن هذه الاشارات والاحاديث تلقى نفيا قاطعا بان الرئيس فى صحة جيدة وقدرة تامة على حكم البلاد.

● القضية الاساسية فى الكاميرون هى الاقتصاد، على الرغم من ان الدولة منتجة للبترول، وقد اصدر البنك الدولى وصندوق النقد الدولى تقارير عديدة تفيد بأن الدولة ضمن قائمة الاكثر فقرا والاكثر مديونية، وطلبا تعديلات وتنفيذ برامج فى ميدان الاقتصاد، ولكن الاجراءات المطلوبة لم يكتمل تنفيذها ومازالت معروضة للتطبيق بعد اجراء الانتخابات الرئاسية، ومن المعروف فى التقارير الدولية المنشورة ان الاغلبية العظمى من المواطنين تعيش تحت حد الفقر، ولهذا تستعد الجهات الدولية المانحة لجولة جديدة من المفاوضات مع الكاميرون.

بعد انتخـــــاب الكامـــيرون

● نشرت المجلات والمطبوعات المتخصصة عددا من الدراسات والتعليقات حول نتائج انتخابات الكاميرون في اطار المتابعة للمعارك الانتخابية الافريقية قبل انتهاء عام ٢٠٠٤ ، فقد تلتها انتخابات الرئاسة والبرلمان في بوتسوانا وناميبيا وسوف يشهد شهر ديسمبر انتخابات غانا وموزمبيق.

● الموضوع الرئيسى في هذه المناقشات هو الديمقراطية عامة حاليا ومستقبلا في دول افريقيا جنوب الصحراء والموضوعات الفرعية تشمل سلامة ومراجعة سجلات الناخبين وضبط الاعداد طبقا لوقائع التعداد العام للدولة، ودور منظمات المجتمع المدني ونشاطها خلال العملية الانتخابية... ولكن اهم هذه الموضوعات هو السؤال عن مفاهيم الحكم الرشيد وحرية ونزاهة الانتخابات والشفافية في هذه العملية ، وفي هذا المقام استشهد عدد من المشاركين بنصوص من وثائق الاتحاد الافريقي ومبادرة النيباد، فضلا عن الاستناد الي وثائق حقوق الانسان العالمية والاقليمية.

● في إطار المعركة الانتخابية في الكاميرون كان نجاح الرئيس بيا أحد مداخل النقاش فقد حصل علي ولاية رئاسة ثانية لمدة سبع سنوات تنتهي في عام ٢٠١١، طبقا لنص التعديل الدستوري في عام ١٩٩٦ ، ولهذا خاض معركتين انتخابيتين للفوز بالرئاسة الاولي عام ١٩٩٧ والثانية في عام ٢٠٠٤ .

ولكن هذا غير صحيح في اطار الحياة السياسية الكاميرونية ، فالرئيس بيا يحكم هذه الدولة منذ عام ١٩٨٢ في ظل الحزب الواحد ثم في عهد التعدد الحزبي منذ عام ١٩٩٢، وبهذا تكون هذه هي الولاية الخامسة للرئيس بيا في حكم هذه الدولة، وبذلك تكون مرت ٢٢ سنة منذ بدء توليه منصب رئيس الجمهورية.

● وفي موضوع سجلات قيد اسماء الناخبين تتحدث المناقشات حول موضوع التعداد العام للمواطنين والسكان في الكاميرون فقد كان اخر احصاء وتعداد عام ١٩٧٨ ، ومنذ ذلك التاريخ لم تجدد الدولة الارقام والاحصاءات، ولهذا فإن سجلات قيد الناخبين تحتوي علي حوالي ٤ ملايين ناخب وتقديرات اجمالي السكان ١٦ مليون نسمة . وعندما جرت عملية تنقية الجداول الانتخابية هبط عدد المقيدين في سجلات الناخبين الي مايتراوح بين ٣ ملايين و٤ ملايين نسمة ، والاجماع بين الدارسين ان هذا اول مطعن في نزاهة وسلامة الانتخابات ، ومن ثم يكون القول بأن حصول الرئيس بيا علي حوالي ٧٢٪ من اجمالي الاصوات هو قول لايعني شيئا من الحقيقة لان عمليات التدخل في النتائج تجعل المرشح الذي يليه لايحصل علي اكثر من ١٧٪ والمرشح الثالث يحصل علي حوالي ٤٪ من اجمالي اصوات الناخبين.

● واثار عدد من الدارسين موضوع احجام الاتحاد الافريقي عن ارسال وفد من المراقبين الي انتخابات الكاميرون مع عدم ذكر الاسباب بينما ارسل الاتحاد بعد ذلك وفدا من

المراقبين الي انتخابات بوتسوانا وانتخابات ناميبيا، واعلن انه سوف يرسل وفدا الي انتخابات غانا ثم موزمبيق. وفي تقدير الآراء المنشورة ان السبب هو عدم رضاء الاتحاد الافريقي علي الانتخابات في الكاميرون ، ولكن هذا القول يثير سؤالا عن دور الاتحاد الافريقي في متابعة نزاهة وشفافية العملية الانتخابية والتمسك بمفاهيم الحكم الصالح والرشيد طبقا لما صدر من وثائق افريقية؟ وفي هذا المقام ظهر التباين والتناقض بين صياغات الوثائق عن التحول الديمقراطي وبين وقائع تزوير وتشويه العملية الانتخابية في بعض الدول مثل الكاميرون.

● واختلفت الآراء المنشورة حول موضوع تقديم الدولة اعانة مالية للمرشحين المتنافسين في معركة رئاسة الجمهورية ، ففي حالة الكاميرون حصل كل متنافس علي حوالي ٤٠ الف دولار امريكي، وفي دولة افريقية فقيرة تعتبر من بين الدول الاكثر فقرا والاكثر مديونية فإن هذا المبلغ ثروة طائلة وهو استنزاف لميزانية الدولة ، بينما يدافع بعض الدارسين عن المبدأ لان المرشحين لايمثلون شريحة الاغنياء او القادرين علي الانفاق، وان تقديم هذا المبلغ هو اجراء يهدف الي موازنة ومواجهة احتمالات سيطرة رأس المال علي العملية الانتخابية للدعاية وشراء الاصوات.

● ولاستكمال الصورة التي عرضتها هذه المناقشات، سوف توالي الصفحة متابعة الانتخابات وقضاياها في ناميبيا وبوتسوانا وغانا وموزمبيق التي تحددت مواعيدها خلال شهري نوفمبر وديسمبر من العام المقبل .

الرئيس القـــادم في الكونغـــو

● اعلنت لجنة الانتخابات المستقلة في الكونغو الديمقراطية «كينشاسا» جدول مواعيد الانتخـابات في عام ٢٠٠٥ وسوف تبدأ في شهر ابريل علي مستوي مجالس المحليات والاقاليم ثم في شهر يونيو تجري الانتخابات البرلمانية واخيرا في شهر يونيو انتخاب رئيس الجمهورية.

ولهذا بدأت المعركة الانتخابية علي مستوياتها المتنوعة، واعلن حتي الان عن تشكيل ٨٠ حزبا سياسيا استعدادا لخوض الانتخابات.

● وعلي الجانب الاخر من الاستعدادات ينهمك البرلمان بمجلسيه النواب والشيوخ في مناقشة القوانين الواجب اصدارها لتنظيم العملية الانتخابية، وفي مقدمتها قانون الجنسية والمواطنة وهو امر ضروري لمواجهة التنوع الشديد في الاثنيات واللغات والاديان والانتماء الجهوي والاقليمي خاصة في شرق البلاد، وتقول الانباء المنشورة ان القانون يلبي مطالب الكثرة الغالبة من اهل البلاد، ويلي هذا قانون التعداد العام لان البلاد لم تعرف من قبل الاحصاء العام للسكان، وخاصة بعد سنوات الحرب الاهلية وكثرة القتلي والنازحين، وهذا القانون يمهد لاصدار قوانين تحديد الدوائر الانتخابية وتحديد مقار اللجان الانتخابية وتوزيع الموظفين المسئولية عن تسيير العملية الانتخابية علي مستوياتها المحلية والبرلمانية والرئاسية.

● يضاف الي هذا قانون تكوين وتشكيل الاحزاب السياسية التي سوف تتنافس في الانتخابات وهذا امر ضروري لان بعض هذه الاحزاب سوف يكتفي بالنشاط والترشيح علي المستوي البرلماني وان لم يفكر في الترشيح في جميع الدوائر الانتخابية في الدولة، ولكن توجد احزاب سوف تخوض هذه الانتخابات علي جميع مستوياتها مثل حزب الرئيس كابيلا وحزب زعيم المعارضة السياسية المخضرم منذ ايام الرئيس الاسبق موبوتو وهو اتيان تشيكيدي واحزاب تمثل فصائل المعارضة المسلحة سابقا قبل المصالحة الوطنية.

● ومازال البرلمان بمجلسيه يستكمل مناقشة نص الدستور الدائم للدولة والذي سيدعي المواطنون للاستفتاء عليه ويحتوي المشروع المعروض للمناقشة علي المباديء الاساسية الخاصة بحقوق الانسان ودورية الانتخابات وغيرها من المباديء التي طلب خبراء الامم المتحدة والدول المانحة النص عليها في الدستور الدائم وقد ثار نقاش طويل حول شكل نظام الحكم الرئاسي والبرلماني، ويتجه النقاش العام نحو الأخذ بالنظام الرئاسي وتحديد مدتين متتاليتين لتولي المنصب كما تدور المناقشة حول توزيع السلطات بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والحكومة الفيدرالية والحكومات الاقليمية.

● وتنشغل الامم المتحدة والدول المانحة باجراءات وتفاصيل الانتخابات القادمة اذ ان

اتمام هذه الانتخابات سوف يمنح النظام السياسي المشروعية والشرعية الدستورية بانتهاء المرحلة الانتقالية الحالية وقد اعلن الاتحاد الاوروبي عن الاستعداد للانفاق علي هذه الانتخابات ومن ناحية ثانية حينما ابدي الرئيس كابيلا مخاوفه من تجدد الصراع الاثني والجهوي خلال المرحلة القادمة فاعلنت انجولا عن استعدادها الكامل لتدريب قوات الامن وقوات الجيش اللازمة لحفظ الامن والاستقرار حتي اتمام العملية الانتخابية القادمة، وهذه التعهدات لاتمنع من دور قوات حفظ السلام التابعة للامم المتحدة والتي ارتفع عددها الي حوالي ١٦ الف جندي من دول افريقية واسيوية ولكن الاغلبية العددية تأتي من الهند وباكستان.

● ومن المبكر حصر اسماء المتنافسين علي مستوي انتخابات الرئاسة الاولي لان العملية سوف تحتاج الي تمويل كبير وهذا التمويل قد ينص قانون الانتخابات علي ان تقدم الدولة مساعدة مالية لكل من تقبل اللجنة الانتخابية المستقلة اوراق ترشحه لمنصب الرئاسة الاولي وقد تقدم الدول المانحة مساعدات مالية للمرشحين وان كانت الانباء تقول انها لن تفعل هذا منعا من تزايد اعداد الراغبين في الحصول علي المعونات المالية الخارجية، ولكن المعلن حتي الان هو رغبة الرئيس كابيلا في الترشيح للرئاسة الاولي وايضا اعلن ايتان تشيكيدي زعيم حزب الاتحاد من اجل الديمقراطية والتقدم عن رغبته ثم اعلن ايضا جن بيير بمبا زعيم حركة تحرير الكونغو ويشغل حاليا منصب نائب رئيس الجمهورية في حكومة المصالحة الوطنية الانتقالية.

ومن ناحية ثانية فإن القضايا المعلنة في المعركة الانتخابية هي محاربة الفساد والتنمية الاقتصادية وحماية الامن القومي ووحدة البلاد وكل المتنافسين يتحدث عنها.

انتخابات في بوتسوانا وناميبيا

• شهدت بوتسوانا الانتخابات التشريعية والرئاسية ، ويقضي الدستور الصادر منذ عام الاستقلال ١٩٦٦ ان المواطنين ينتخبون اعضاء الجمعية الوطنية وعددهم ٥٧ لمدة خمس سنوات، وفي اول اجتماع لها يقوم الاعضاء بانتخاب رئيس الجمهورية ومن الامور المقررة ان كل حزب يتنافس في الانتخابات يكون قد اعلن عن اسم مرشحه لرئاسة الجمهورية. وفي الانتخابات عام ٢٠٠٤ اعلن الحزب الديمقراطي الحاكم انه سوف يرشح رئيس الجمهورية لفترة ولاية ثانية بحكم الدستور، وهي الفترة الاخيرة بالنسبة لمن يشغل منصب الرئاسة الاولى.

• تنافست في الانتخابات خمسة احزاب وكان عدد الناخبين حوالي نصف مليون ناخب من بين التعداد العام لمواطني الدولة وهو ١,٧ مليون نسمة، ويجري الانتخاب على اساس الدوائر الانتخابية الفردية، وكانت النتيجة هي التالي بالنسبة لمجموع مقاعد الجمعية الوطنية وهو ٥٧ مقعدا : حصل الحزب الديمقراطي على ٤٤ مقعدا ونسبة اصوات الناخبين ٥١,٧٪.

حصل حزب الجبهة الوطنية على ١٢ مقعدا ونسبة اصوات الناخبين ٢٦,١٪.

حصل حزب المؤتمر على مقعد واحد ونسبة اصوات الناخبين ١٦,٦٪.

ولم يحصل الحزبان التاليان على مقاعد بالجمعية الوطنية.

• ويتكون البرلمان من مجلسين: الجمعية الوطنية وعضويتها بالانتخاب كل خمس سنوات وهي التي تنتخب رئيس الجمهورية وهو السلطة التنفيذية ويرأس مجلس الوزراء ويعين نائبا له الذي يشغل منصبا وزاريا. اما المجلس الآخر فهو مجلس الرؤساء ويشغل عضويته رؤساء القبائل الثمانية الكبرى ، وينضم اليها عدد من رؤساء العشائر. وعندما يخلو منصب الرئيس ينتخب البرلمان رئيسا جديدا لاستكمال مدة الرئاسة حتى موعد الانتخابات البرلمانية المقبلة.

• وفي هذا العام تم انتخاب الرئيس فيستوس موجاو رئيسا لفترة ولاية ثانية وهو رئيس الحزب الديمقراطي، وعين الرئيس نائبا له من قيادات حزبه وهو أيان خاما.

• تعتبر بوتسوانا من النماذج الديمقراطية الناجحة في القارة الافريقية، فمنذ الاستقلال لم تشهد انقلابا عسكريا او محاولة الانقلاب، والحكم فيها للمدنيين بترشيح من الاحزاب المتنافسة في الانتخابات البرلمانية، وتشهد وفود المراقبين الافارقة والاجانب ان الانتخابات تتصف بالحرية والنزاهة وتستوفي المعايير الدولية للانتخابات الديمقراطية.

• في ناميبيا جرت الانتخابات التشريعية والرئاسية في منتصف شهر نوفمبر ٢٠٠٤ ويتكون البرلمان من مجلس واحد هو الجمعية الوطنية التي تتكون من ٧٢ مقعدا وتجري

الانتخابات علي اساس الدوائر الفردية، ويقوم الناخبون باختيار اعضاء البرلمان وايضا اختيار رئيس الجمهورية ويتم ترشيح الرئيس علي اساس حزبي بواسطة الاحزاب المتنافسة ، علما بأن اجمالي تعداد المواطنين في الدولة هو ١,٩ مليون نسمة وان اعداد الناخبين المقيدين في سجلات الانتخابات تزيد قليلا علي نصف مليون ناخب.

● تنافس في الانتخابات ثلاثة احزاب رئيسية هي حزب سوابو وحزب مؤتمر الديمقراطيين وحزب التحالف الديمقراطي وحصل حزب سوابو وهو الحزب الحاكم علي ٥٥ مقعدا وحصل مؤتمر الديمقراطيين علي خمسة مقاعد وحصل التحالف الديمقراطي علي اربعة مقاعد، وذهبت المقاعد الباقية الي المستقلين. كما فاز مرشح حزب سوابو بمنصب رئيس الجمهورية اذ حصل علي ٧٦,٤٪ من اصوات الناخبين.

● وبهذه النتيجة سيقوم حزب سوابو بحكم البلاد للمرة الرابعة لمدة خمس سنوات قادمة، بعد ان امضي رئيس الحزب سام نوجوما ثلاث فترات رئاسية متتالية مدتها ١٥ عاما منذ اعلان الاستقلال وقد رشح الحزب بطلب من رئيسه نائبه بوهامبا لتولي الرئاسة القادمة، وكان يشغل ايضا منصب وزير الاصلاح الزراعي.

● وطبقا لتقارير المراقبين الدوليين فإن الانتخابات قد جرت في جو من الحرية والنزاهة، ولكن القضية التي تشغل الدراسات المتخصصة هي التنبؤ بالسلوك السياسي للرئيس الجديد الذي اختاره الرئيس السابق مرشحا وخليفة له والسبب هو ان حالتين سابقتين في زامبيا ومالاوي جري فيهما نفس اسلوب الاختيار والترشيح، فأدي هذا الي انقسامات في داخل الحزبين ، كما ان رئيسى الجمهورية في كل منهما انقلب علي رئيسة السابق وساقه الي المحاكم بتهمة الفساد المالي والسياسي، ولايتوقع الدارسون ان يتم هذا في حالة ناميبيا حيث الفساد قليل، وان نوجوما سوف يشغل منصب رئيس الحزب الحاكم حتي ٢٠٠٧ .

انتخـــاب الرئيس فى موزمبيـــق

● فى يومى الثانى والثالث من ديسمبر الحالي شهدت موزمبيق الانتخابات الرئاسية والبرلمانية ، وينص القانون الانتخابى علي اجراء الانتخابات كل خمس سنوات علي اساس القوائم النسبية بين الاحزاب المتنافسة والتى تعلن قوائم اسماء مرشحيها لهذه الانتخابات، مع النص علي أن الحزب الذي لايحصل علي ٥٪ من اجمالي اصوات الناخبين لايمثل فى مجلس النواب ، وأن فوز الرئيس يكون باغلبية الأصوات من بين المتنافسين.

● وكان الرئيس شيساونو قد اعلن أنه لن يرشح نفسه للرئاسة فى انتخابات العام الحالي، وطلب من حزب فريليمو الحاكم أن يختار مرشحا للمعركة الانتخابية، وفعلا اختارت اللجنة القومية للحزب جوبوزا مرشحا للرئاسة الأولي ، ويقال إن اسباب تنحى الرئيس شيسانو هى انه حكم البلاد لمدة ١٨ عاما متتالية فى عهد الحزب الواحد وفى عهد التعدد الحزبي ، وانه تنافس فى عام ١٩٩٩ مع رئيس حزب رينامود الاكاما فى انتخابات الرئاسة الاولي وفاز بنسبة ٤٪ من الاصوات فقط ، ولهذا طعن دالاكاما فى النتائج بالتزوير .

● فى الانتخابات الحالية تنافس خمسة مرشحين علي منصب رئاسة الجمهورية فى مقدمتهم مرشح الحزب الحاكم جوبوزا ومرشح حزب رينامو دالاكاما، ودومينجوس مرشح حزب السلام والتنمية والديمقراطية ، وتنافس مرشحو ١٨ حزبا حول مقاعد مجلس النواب البالغ عددها ٢٥٠ مقعدا. وتولت اللجنة القومية للانتخابات موضوعات التنظيم والاشراف علي المعركة الانتخابية بدءا من تسجيل اسماء الناخبين حتى اعلان النتائج ، علما بان حق الانتخاب مكفول للمواطنين المقيمين فى الخارج، ولذلك اقيمت مراكز انتخابية فى البرتغال والمانيا وتنزانيا وزيمبابوى ، كما قررت اللجنة الانتخابية استعمال اجهزة الحاسب الالكترونى فى فرز واحصاء الاصوات الانتخابية ، ولكن مع انهمار المطر الغزير يومى الانتخابات وباقي الاسبوع الأول .. قررت اللجنة أن الاعلان النهائى للنتائج سيكون يوم ١٥ ديسمبر ، ونظرا لأنها لم تتمكن من الوفاء بوعدها، فقد قررت تأجيل الاعلان حتى يوم ١٧ ديسمبر ٢٠٠٤ .

● اشتكي حزب رينامو وشاركته بعض احزاب المعارضة من ان الحكومة عمدت الي تزوير الانتخابات ، وعطلت وصول الناخبين الي مراكز الاقتراع في المحافظات، وان اللجنة الانتخابية تلاعبت في اجهزة الحاسب واحدثت خللا في قاعدة البيانات الانتخابية، الامر الذي ادي الي تزوير النتائج المعلنة، ولهذا طلب حزب رينامو اعادة احصاء الاصوات بالفرز اليدوى، وتقول اللجنة الانتخابية ان هذا هو سبب التأخير في اعلان النتائج النهائية.

● حرصت اللجنة الانتخابية علي الاعلان تباعا عن نتائج فرز الاصوات في محافظات

الدولة. وجري هذا الاعلان في وكالة الانباء الحكومية وهي تشير حتى الان الي ان جويوزا سوف يحصل علي ٦٠٪ من اجمالي اصوات الناخبين وان دالاكاما سوف يحصل علي ٣٠٪ وتذهب باقي الاصوات الي المرشحين الآخرين. اما في البرلمان فقد تأكد تمثيل حزب فريليمو وحزب رينامو وفشلت الاحزاب الاخري في الحصول علي نسبة ٥٪ المقررة في قانون الانتخابات.

● استقبلت الدولة فرقا من المراقبين لمتابعة العملية الانتخابية من الاتحاد الاوروبي والاتحاد الافريقي والبرتغال ومنظمة سادك للجنوب الافريقي، ولم تعلن حتي الآن. تقارير المراقبين عن سير الانتخابات ، وان كانت الاشارات المعلنة في تصريحات لوسائل الاعلام تقول انها حرة، وبالاضافة الي هذا شكلت الحكومة فريقا وطنيا لمتابعة المجتمع المدني وهيئات التدريس بالجامعة، ويضم اعضاء من مجلس كنائس البروتستانت والمجلس الاسلامي ومؤتمر كنائس الكاثوليك والمنظمة القومية لحقوق الانسان ويرأس الفريق رئيس جامعة مونديلاني بالعاصمة مابوتو، وقد تعاون مع هذا الفريق مركز كارتر للديمقراطية والانتخابات بالولايات المتحدة، وقدم معونات فنية وتكنولوجية علي مستوي الاشراف والمتابعة للعملية الانتخابية.

● يوم ١٧ ديسمبر اعلنت وكالة الانباء الرسمية ان الفرز النهائي لاصوات الناخبين لم يتم مركزيا، وان كانت قد اكدت مرة ثانية فوز حزب فريليمو ومرشحه للرئاسة علي حزب رينامو ومرشحه للرئاسة، ووعدت وكالة الانباء بالاعلان النهائى عن نتائج الانتخابات في اقرب وقت ممكن.

تشــــاد فى مهــب الريـــح

● ادى تراكم احداث المنطقة الى اتساع محيط دائرة الصراع حتى وصل الى تشاد ، وكشف عن تفاعلات هذه الاحداث علامة مفاجئة ، وهى اعلان تشاد يوم ٢٠٠٤/٥/١٨ عن احباط محاولة تمرد عكسرى قامت بها مجموعات من الجنود فى العاصمة ، والسبب المعلن هو عدم استلام الجنود مرتباتهم الشهرية ، ويقال ان المتمردين من فرق وقوات خاصة مثل الحرس الجمهورى والحرس الوطنى ، وهذه علامة تثير القلق ولاتبشر بالخير ، لأن الاصل فى تدريب وتسليح هذه الفرق الخاصة هو انها خط الدفاع الاخير ضد اى محاولة انقلابية تهدد النظام القائم منذ عام ١٩٩٠ برئاسة الرئيس ادريس ديبى ، والذى يعتمد اساسا على ولاء فروع وعشائر قبائل الزغاوة التى ينتمى اليها الرئيس .

● هذه التفاعلات التى تتصارع وتتزاحم داخل الدائرة التشادية تعبر عنها مجموعات من المحاور التى يعرض المقال اهمها :

. محور توزيع ايرادات النفط الذى يستخرج من جنوب البلاد ، وينقل فى انبوب الى ميناء بالكاميرون لتصديره، وفى هذا الموضوع يظهر دور وتعليمات البنك الدولى بشأن النسب المئوية للتوزيع والاتفاق مع ضوابط محاسبية ورقابية ضد الفساد ، ولكن الوضع البترولى تدور حوله منافسات أمريكية وفرنسية وليبية ، فالشركات الامريكية هى صاحبة اليد العليا فى الاستثمار والضخ ، والاستثمارات الليبية تمثلها الشركة الليبية للاستثمار الخارجى وهى تدير انشاءات فى الفنادق وفى المياه المعدنية وفى التصدير والاستيراد ، اما فرنسا فهى المستثمر والشريك القديم بالمعنى الاقتصادى ويواجه المنافسات الجديدة ، ولكن السياسة الفرنسية تمثلها قوات عسكرية تقيم فى القاعدة الفرنسية وهى السند والدعم عند اجهاض وتحطيم اى محاولة انقلابية ضد الرئيس الحالى .

. محور اثار الحرب الاهلية وانتهاك حقوق المدنيين فى دارفور خاصة ان تشاد هى الوسيط الدولى والافريقى المقبول من جانبى النزاع المسلح ، فقد اخترقت قوات الجيش السودانى والميلشيات العربية المتعاونة معه خط الحدود السياسية المشتركة مع تشاد وهاجمت اللاجئين فى معسكراتهم وخطوط تزويد المتمردين عبر تشاد ، فاشتبك معهم الجيش التشادى ، وطلبت الحكومة تدخل العقيد القذافى بصفته منسق السلام فى منطقة تجمع الساحل والصحراء ، كما وجه الامين العام للامم المتحدة رسالة الى العقيد يدعوه فيه الى بذل مساعيه الحسنة لحل النزاع بوجه عام فى دارفور واحتواء تداعياته ، وهذا الموضوع يترك آثاره على الطبقة الحاكمة فى تشاد، إذ بها انقاسامات حول تأييد المتمردين أو اتخاذ موقف الحياد والوساطة والتهدئة فى غرب السودان، والرئيس ديبى يتمسك بالموقف الاخير لأنه يعرف الدعم السودانى لحركته الانقلابية التى قادها من دارفور حتى

وصل للحكم فى عاصمة تشاد.

. محور خاص بالجماعة السلفية للدعوة والقتال وهى جزائرية ، وإن كانت تتوسع فى نشاطها عبر الصحراء شمال مالى وشمال النيجر وشمال تشاد، وقد سبق أن قاد الزعيم الثانى بالجماعة واسمه الحركى «البارا» فصيلا عبر مناطق الصحراء واشتبك فى القتال مع الجانب التشادى ولكنه وقع فى أسر فصيل منشق فى تشاد يسمى الحركة التشادية من أجل الديمقراطية والعدالة ، وتم تسريب الخبر عبر وسائل الاعلام العالمية، وأعلن مكتب النائب العام فى ألمانيا عن اعتقاله ووجوده فى الأسر ، وألمانيا تطلبه للمحاكمة حيث سبق له اختطاف ٣٢ سائحا ألمانيا من الجزائر ، ونقلهم الى شمال مالى واطلق سراحهم مقابل فدية قدرها ٥ ملايين يورو، ويقال إن الطائرات الامريكية الخاصة بالرصد الجوى هى التى كشفت خط مسيرته وأن السياسة الامريكية هى التى تدرب وتسلح الفرق الخاصة بمكافحة الارهاب فى الجزائر ومالى والنيجر وتشاد، والمشكلة الأن هى أن الوسطاء يتفاوضون لتسليم الزعيم الجزائرى ورجاله ولكن لمن يجرى تسليمهم؟ هل لألمانيا أو للجزائر أو لحكومة تشاد التى تحذر من التفاوض مع جماعة ارهابية سبق للسياسة الامريكية أن أعلنت عن وضع اسمها فى قائمة الجماعات الموالية للقاعدة؟

وحاليا تخشى حكومة تشاد أن يتم الاتفاق من وراء ظهرها ويتم تسليم المعتقلين إلى ألمانيا؟ وهذا يغضب الجزائر التى تسعى بمعونة أمريكية للاستلام.

. محور داخلى خاص بالتنافس والصراع فى داخل الحزب الحاكم وفيما بين عشائر وفروع الزغاوة والقبائل الاخرى المتحالفة مع النظام الحاكم، والسبب هو موضوع انتخابات الرئاسة عام ٢٠٠٦، فالدستور منع الرئيس ديبى من ترشيح نفسه لأنه حكم ولايتين متتاليتين فى الرئاسة الأولى ، والخلاف يدور حول امكانية تعديل الدستور أو الاتفاق حول مرشح آخر ، وفى مكونات الخلاف عناصر من السلطة والثروة واعادة توزيع الاوراق والمغانم بين الاطراف الداخلية، وعلى جانب آخر من الصورة الداخلية توجد الجماعات السياسية والاحزاب المعارضة لحكم الرئيس ديبى فى جنوب وفى شمال البلاد وبعضها فى ساحة العمل السياسى والبعض الآخر فى ساحة التمرد المسلح، وهذا يعقد الصورة حاليا ويجعلها قابلة للتغيير على مستوى المواقف وعلى مستوى التحالفات وعلى مستوى التدخلات الأجنبية.

أزمة الحكم في تشاد

● يوم ٧ اكتوبر ٢٠٠٤ نشرت الصحافة التشادية بيانا يتهم كونسورتيوم شركات البترول العاملة في جنوب تشاد بالنصب والاحتيال وغبن الحكومة فيما وقعته من اتفاقيات، وردت الشركات الامريكية والماليزية والمكونة للكونسورتيوم بأنها تعمل وفقا لنصوص الاتفاقيات التي وقعتها الحكومة وبشهادة من جانب المؤسسات المالية الدولية وانها ملتزمة بنصوص القوانين السارية في البلاد، واعلنت احزاب المعارضة رأيها في ان الشكوي يجب ان توجه الي اقارب ورجال الرئيس ديبي الذين تفاوضوا ووقعوا باسم الدولة منذ زمن سابق. وتساءلت لماذا الآن تتحدث الحكومة عن اموال النفط؟ بينما هي تتسلمها منذ تدفق النفط في انابيب النقل الي موانيء الكاميرون.

● تقول وسائل الاعلام انها حاولت معرفة مصدر البيان ففي وزارة البترول يسود الرأي بأن البيان لم يصدر عن الوزارة، وفي رئاسة الجمهورية جري التقليل من قيمة البيان لانه ليس بيانا رسميا صادرا عن الرئاسة، وانما هو مجرد مقال كتبه احد الصحفيين العاملين بادارة الصحافة برئاسة الجمهورية. والتفسيرات التي تناقلتها وسائل الاعلام الاجنبية حول الموضوع ودوافع اهدافه تدور حول ازمة نظام الحكم الحالية وانها تتفجر او تتصاعد وتتراكم ويمكن اجمال هذه التفسيرات في النقاط التالية:

١ . الانقسامات والصراعات في داخل نخبة الزغاوة الحاكمة وامتدادها بوجه عام الي قبيلة الزغاوة، واسباب انقسامات والتشرذم في النخبة الحاكمة ترجع الي اسباب عديدة الاول ان الرئيس ديبي صحته متدهورة وان الشائعات تقول انه يؤهل ابه ابراهيم لتولي الحكم من بعده . وخاصة ان البرلمان قد وافق علي تعديل دستوري يسمح للرئيس ديبي برئاسة ثالثة متتالية وان الاستفتاء الشعبي علي التعديل سوف يتم في النصف الاول من عام ٢٠٠٥ والثاني هو الانقسام الواسع في داخل قبيلة الزغاوة حول التأييد والمعارضة تجاه اطراف التمرد والحكم في دارفور بالسودان، اذ يؤيد الرئيس ديبي ورجاله الحكومة ويؤيد قادة عسكريون ومدنيون في الحكومة التمرد الذي تشكل قبيلة الزغاوة عصبة في السودان، والثالث هو الاجراءات التنظيمية التي اتخذها الرئيس ديبي بعد فشل محاولة التمرد العسكري في مايو ٢٠٠٤ فقد قرر ادماج الحرس الجهوري في القوات المسلحة للدولة وعين سياسيا جنوبيا من انصاره وزيرا للدفاع وهذا غضب العسكريين والضباط من قبيلة الزغاوة.

٢ . انكماش قاعدة التأييد السياسي للنظام الحاكم لاسباب كثيرة منها انتهاء ثورة التطلعات وموجة الترقب الي ان يأس وعدم اكتراث بعد ان انتظر المواطنون تدفق اموال وعائدات البترول في شكل ميزانيات للصحة والتعليم والخدمات والبنية التحتية .. وبدأ السؤال يتردد في كل مكان اين اموال البترول؟ ومن

يحصل عليها ويقتسمها لحسابه؟ وخاصة بعد ان اصدر البنك الدولي تقارير عن اوضاع الاقتصاد والتنمية في تشاد وفيها يقول ان نموذج التنمية الذي تم الاتفاق عليه مازال حبرا علي ورق ومن الاسباب تحرك احزاب المعارضة السياسية للحديث حول الاتفاق علي مرشح واحد في انتخابات الرئاسة في عام ٢٠٠٦ حتي تتمكن من هزيمة الرئيس ديبي، ومن جانب اخر ظهرت تهديدات من فصائل المعارضة المسلحة تنذر بعودة دوامة الاقتتال الداخلي في مناطق من الشمال ومناطق من الجنوب.

٣. التنافس الدولي متعدد الاطراف لان نمو الازمة ينذر او يؤثر لتغيير الاوضاع ولذلك تحرك كل طرف اجنبي للتأكد من بقاء وضعه او تحسينه تجاه الاطراف الاخري فالصراع الفرنسي الامريكي موجود لان فرنسا لديها قاعدة عسكرية قرب العاصمة وسبق ان ارسلت مفرزة من جنودها لحماية حدود تشاد من هجمات ميليشيات الجنجاون السودانية التي سبق لها مرارا اختراق الحدود ، كما حدثت محاولات لتأليب القبائل ذات الاصول العربية في تشاد ضد قبيلة الزغاوة الحاكمة. اما الولايات المتحدة الامريكية فقد طرحت من قبل خطة مبادرة عبر دول الساحل والصحراء التي تقوم فيها بتدريب فرق عسكرية خاصة ضمن الحرب الامريكية ضد الارهاب في افريقيا وتشاد هي احدي الدول المستفيدة من هذه الخطة واموالها، ويضاف الي هذا وجود الشركات الامريكية في استثمارات البترول الحالية مع وجود تعاون بترولي كندي في الكشوف الجديدة، وفي ساحة التنافس الدولي توجد الصين في الاسواق وتسعي الي الحصول علي امتيازات للتنقيب عن البترول، وتوجد ايضا ليبيا باستثماراتها في ميادين انتاجية وخدمية متنوعة وكل الاطراف الخارجية تعرف ان ميدان الانتاج البترولي له مستقبل في الانتاج الحالي يصل الي ١٠٠ الف برميل يوميا وينتظر ارتفاعه في عام ٢٠٠٥ الي ٢٢٥ الف برميل يوميا. وهذا يعني ان الكعكة مغرية بالتنافس وكل طرف يريد نصيبا منها.

٤. يترتب علي ماسبق ان الاوضاع الحكومية تتعرض لسيولة وحركات متوقعة وغير متوقعة، وان التحالفات الحاكمة اليوم تتعرض لاحتمالات التغيير في تشاد ، ومن هنا يستحق المتابعة من جانب دول الجوار ايضا.

الاجتماع الأول لبرلمان عموم إفريقيا

• يوم ١٨ مارس ٢٠٠٤ انعقدت الجلسة الافتتاحية لبرلمان عموم افريقيا فى دورة انعقاده الأولى التى سوف تستمر خمس سنوات قادمة، ورأس الاجتماع الرئيس جواكيم شيسانو رئيس موزمبيق والرئيس الحالى للاتحاد الافريقى، وحضر هذا الاجتماع برلمانيون من ٤١ دولة افريقية وبلغ عددهم ٢٠٢ عضو، وشارك فى المناسبة التاريخية لانعقاد البرلمان رؤساء البرلمانات الافريقية وشخصيات سياسية وممثلو عدد من المنظمات الدولية والافريقية، وتحدث فى بداية الاجتماع الرئيس شيسانو والبروفيسور الفا عمر كونارى مفوض الاتحاد الافريقى، ودارت موضوعات الحديث حول أهمية الحدث فى حياة القارة ودور البرلمان فى دعم وتعزيز المسيرة والمؤسسات الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان وتعزيز الحكم الصالح الرشيد فى الدول وتحقيق الأمن والاستقرار.

• قبل بدء الجلسة الرسمية دارت مشاورات ومداولات بين الوفود البرلمانية على مستوى كل من اقاليم افريقيا الخمسة للاتفاق حول اسماء المرشحين لشغل المناصب الرئاسية للبرلمان، واعلنت مفوضية الاتحاد بيانا باسماء الدول التى وقعت وصادقت على بروتوكول انشاء برلمان عموم افريقيا الملحق بالمعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الافريقية طبقا للقرار الصادر عن القمة الافريقية المنعقدة فى مدينة سرت الليبية يوم ٢٠٠١/٣/٢، والذى دخل حيز التنفيذ يوم ١٤ ديسمبر ٢٠٠٣، وكانت الدولة المصرية قد وقعت على البروتوكول يوم ٢٠٠٣/٨/١١ ، وصادقت عليه بموافقة مجلس الشعب يوم ٢٠٠٣/١١/٢٩، وقد اشتمل البيان على اسماء ٤٥ دولة وقعت وصادقت وأودعت وثائق التصديق لدى مفوضية الاتحاد .

• كما شهدت الفترة السابقة على الاجتماع الرسمى بيانا صادرا عن مفوضية الاتحاد يقول ان الجماهيرية الليبية قد تقدمت بطلب سحب طلبها السابق باستضافة مقر البرلمان الافريقى فى بلادها، وبهذا الاعلان الرسمى بقى فى التنافس على استضافة المقر دولتان هما مصر وجنوب افريقيا، وطبقا للنص القانونى لانشاء البرلمان فان قرار اختيار المقر هو من اختصاص مؤتمر رؤساء الدول والحكومات (القمة الافريقية) فى اجتماعه القادم فى يوليو٢٠٠٤، ومن جانب آخر شهدت هذه الفترة تفاهمات واتفاقات بين المجموعات البرلمانية التى تمثل كل اقليم فرعى فى افريقيا بشأن الترشيح للمناصب الخمسة الرئاسية للبرلمان، ومن الامثلة حدوث التراضى حول ترك منصب رئيس البرلمان لمرشحة من تنزانيا وقيام كل من السودان وغانا وسيراليون بسحب اسماء مرشحيها لهذا المنصب.

• جرت الانتخابات حول مناصب الرئاسة التى تتكون من رئيس وأربعة نواب يمثل كل منهم اقليما فرعيا بالقارة الافريقية وكانت النتائج كالتالى:

. الرئيس: السيدة جيترود مونجيلا من تنزانيا (اقليم الشرق)

. النائب الأول: بروفيسور جوزيه فان دونيم من انجولا (اقليم الجنوب)

. النائب الثانى: دكتور محمد لطفى فرحات من ليبيا (اقليم الشمال)

. النائب الثالث: السيدة لوم إليس من تشاد (اقليم الوسط)

. النائب الرابع: السيد جيروم جيزير من بنين (اقلم الغرب)

● ووافق المجتمعون على اختيار رؤساء وأعضاء اللجان البرلمانية طبقا لمبدأ التوزيع بين الاقاليم الفرعية، وقد فاز الاستاذ الدكتور عبدالأحد جمال الدين بمنصب رئيس اللجنة القانونية (ممثلا لاقليم الشمال الافريقى) ، كما فازت تونس ومصر بعضوية فى كل من لجنة الاعتماد ولجنة الميزانية ، وباتمام هذه الانتخابات تكون الجلسة الافتتاحية التى اختتمت اعمالها يوم ٢٠ مارس قد أدت واجباتها ومسئولياتها القانونية والتى تتلخص فى اقرار قواعد العمل والاجراءات الخاصة بالمناقشات والمداولات والميزانية واداء القسم الدستورى وانتخابات القيادات فى الهيكل التنظيمى للبرلمان الافريقى.

● الملاحظة السياسية التى تستحق المناقشة والتحليل هى ان ما دار فى الاجتماع يعبر عن توازنات القوى أو ميزان القوى الجديد الذى حدث فى القارة الافريقية وفى العلاقات الاقليمية الافريقية بعد انتهاء الحرب الباردة ، وفى اطار انشاء الاتحاد الافريقى وبناء مؤسساته ، وان هذه الأوضاع الجديدة تترك اثرها حاليا على المداولات والاتصالات العلنية والسرية والتكتلات الاقليمية والفرعية استعدادا لصدور قرار القمة الافريقية القادمة حول اختيار مقر برلمان عموم افريقيا.

الدفاع المشترك الإفريقى

● تنعقد قمة الاتحاد الافريقى فى أديس أبابا يوم ٦ يوليو الحالى، وفى مقدمة جدول الاعمال المصادقة على اتفاقية عدم الاعتداء والدفاع المشترك بين الدول الافريقية الاعضاء فى الاتحاد، وقد صاغ الاتفاقية فى صورتها النهائية اجتماع وزراء الدفاع ، ثم وافق عليها وزراء الخارجية فى اجتماع المجلس التنفيذى قبل اجتماع القمة.

● تنص الاتفاقية على مبادئ عدم الاعتداء والدفاع المشترك والرد الفردى والجماعى فى مجالات حفظ الأمن وعدم استخدام القوة المسلحة ضد الاطراف الافريقية الاخرى ومنع الصراعات المسلحة بين الدول وعدم استخدام التراب الوطنى لأى دولة افريقية كمنطلق للقيام بأعمال تخريبية أو عدائية ضد دول افريقية أخرى، وتنص الاتفاقية على اعداد قوات مسلحة باسم قوات التدخل السريع لحفظ السلام والامن وتطلب من الدول الاعضاء التعاون الوثيق مع اللجنة العسكرية التى تتولى مسئولية قيادة هذه القوات، وبالاتفاقية نص يطلب من الدول الافريقية عدم الالتزام أو الارتباط قانونا باجراءات وتنظيمات تتعارض مع احكام اتفاقية الدفاع المشترك.

● وبهذه المصادقة يكون الهيكل العسكرى العام قد اكتمل لحماية الوضع الافريقى ابتداء من نصوص القانون التأسيسى للاتحاد الافريقى فى المواد الثالثة والرابعة والتاسعة من القانون، الى انشاء مجلس السلم والامن الافريقى فى مايو ٢٠٠٤ بعد دخول البروتوكول المنشئ لهذا المجلس الى حيز التنفيذ فى ديسمبر ٢٠٠٣ والمهام الاساسية للمجلس هى منع وتطويق الصراعات وتصدر قراراته بأغلبية أصوات ثلثى الاعضاء ، وليس لأحد من هؤلاء الاعضاء حق الفيتو ولكن المشكلة الكبرى التى تواجه تفعيل الهيكل العسكرى العام لاقرار السلم والامن فى افريقيا هى تمويل عمليات حفظ السلام بارسال قوات مسلحة أو ارسال مراقبين طبقا لكل حالة، لأنه من الثابت ومن تجارب السنوات الماضية أن عمليات حفظ السلام تتطلب ميزانيات ضخمة وأن الأمم المتحدة تقوم حاليا بهذا العبء بالتعاون مع الاتحاد الافريقى فى دول افريقية عدة.

● وقد سبق لاجتماع الدول الثمانى الكبار فى يونيو ٢٠٠٤ أن نظرت فى موضوع السلم والأمن فى افريقيا، خاصة ان عددا من هذه الدول له سابق مشاركة واسهام فى تدريب واعداد قوات حفظ السلام فى الدول الافريقية منذ اعوام التسعينيات من القرن الماضى.

لقد سبق للولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وكندا ودول الشمال الاوروبى (النرويج والسويد والدانمارك) الاسهام فى الاعداد والتدريب فى مراكز بالعواصم الافريقية ، وتقول الاحصاءات المنشورة ان اجمالى الجنود المتدربين تدريبا خاصا لا يزيد عن ١١٥٠٠ فى مطلع عام ٢٠٠٢، ولهذا وافق اجتماع الدول الكبار على مقترح قدمه الرئيس بوش بتدريب ٧٥ ألف جندى بالاضافة الى ما سبق حتى عام ٢٠١٠ ، وان تقوم الدول بالتمويل وتقديم الخبرات التدريبية والمعونات اللوجستية وان الولايات المتحدة سوف تخصص ٦٦٠

مليون دولار لهذه العملية حتى عام ٢٠١٠ وقد اعلنت بريطانيا وفرنسا قبول المبدأ.

● والبيانات المنشرة من الامم المتحدة والاتحاد الافريقى تقول إن عدد قوات حفظ السلام فى القارة الافريقية التى تشرف عليها الامم المتحدة قد بلغت فى عام ٢٠٠٤ نحو ١٢ الف جندى ، وان الاتحاد الافريقى قدم ثلث هذا العدد ، ولكن المطلوب الآن هو ارسال مزيد من القوات الافريقية الى ست دول هى ليبيريا وسيراليون والكونجو الديمقراطية وكوت ديفوار وبوروندى وعلى خط الحدود بين اثيوبيا واريتريا، كما انه من المنتظر ارسال قوات حفظ سلام افريقية الى السودان وان كان الحديث الآن يتراوح بين المراقبين والقوات المسلحة والحديث عن الاعداد لا يعتبر كافيا لأن قوات حفظ السلام يلزمها تدريب خاص ونوعية اسلحة خاصة، كما يلزمها حاملات جنود مصفحة ونقليات ، وكذلك طائرات مقاتلة لحماية العمليات العسكرية التى تقوم بها هذه القوات فى الدول الافريقية، ومن ثم فإن الميزانيات المطلوبة أكبر من طاقة الدول الافريقية ومن ميزانية الاتحاد، وذلك يلزم الاستعانة بالدول الاوروبية والامريكية فى هذا المجال.

● وفى الإطار العام لحفظ السلام الافريقى فإن القبول والموافقة على دور أمريكى أوروبى ليس جديدا فى حفظ السلام الافريقى منذ أيام منظمة الوحدة الافريقية.

حملة مكافحة الإرهاب فى إفريقيا

• منذ بداية العام الحالى تأكد الاهتمام الأمريكى والأوروبى بدول افريقية معينة تقع فى إقليم الغرب وإقليم الشمال من القارة الافريقية، وذلك بعد ان تم ترتيب وتنظيم الحملة العالمية لمكافحة الإرهاب فى القرن والشرق الافريقى.

وهذه الدول هى موريتانيا والنيجر ومالى والجزائر والمغرب، واخيرا انضمت تشاد إلى مجموعة هذه الدول، ويعرض المقال عددا من علامات ومظاهر الاهتمام الأمريكى الأوروبى:

• جرى انتشار أنباء فى وسائل الاعلام العالمى عن نشاط لتنظيم القاعدة وعدد من المنظمات المرتبطة به فى مناطق من الصحراء الافريقية، وان هذا النشاط يأخذ صورا من بينها نقاط انتشار ومعسكرات تدريب، ولهذا جرى الاعلان عن قيام القيادة العسكرية فى أوروبا بدراسة الموقف عامة وفحص البدائل اللازمة لتطوير واقتلاع مثل هذا النشاط.

• تلا هذه الأخبار تسريب انباء تقول ان السياسة الامريكية تسعى لاقامة قواعد عسكرية فى دول الساحل والصحراء والجزائر، ولكن القيادة العسكرية الأمريكية فى أوروبا اصدرت نفيا قاطعا بان السياسة الأمريكية لاتسعى لاقامة مثل هذه القواعد، وإنما تتعاون مع هذه الدول فى مجالات التعليم والتدريب والاعداد لفرق خاصة تنشط فى مجال مكافحة الإرهاب وحراسة الحدود ومنع التسلل، وان هذا التعاون يتم فى إطار مبادرة أمريكية تسمى التعاون عبر مناطق الساحل والصحراء الافريقية، وهى برنامج عسكرى تموله الولايات المتحدة من خلال التدريب والاستكشاف البرى والجوى ومتابعة تحركات المنظمات المسلحة عبر حدود هذه الدول، وتأكدت هذه الأنباء بعد قيام الجماعة السلفية للدعوة والقتال باختطاف سياح أوروبيين فى الجزائر ونقلهم إلى مخابئ فى الصحراء شمال مالى، حيث جرت مفاوضات اطلاق سراحهم مقابل فدية مالية.

• وفى الشهر الماضى تحركت مجموعة مسلحة من المتمردين الجزائريين من جنوب الجزائر إلى شمال مالى والنيجر حتى وصلت إلى شمال تشاد فى منطقة تبستى حيث تقابلت مع جماعات مسلحة متمردة ضد حكومة تشاد، واسرعت السياسة الفرنسية والسياسة الأمريكية إلى مساندة تشاد عسكريا ولوجستيا حتى تمكن الجيش التشادى من هزيمة المجموعة الجزائرية وخروجها من تشاد، وترتيبا على ماحدث انضمت تشاد إلى مجموعة الدول التى تهتم بها الحملة العالمية ضد الإرهاب، وعوملت معاملة الدول الافريقية الأخرى التى تستقبل فرق المدربين الأمريكيين والأسلحة المتقدمة وطائرات التجسس الأمريكية لمراقبة المنطقة عامة.

• وعلى الجانب الآخر من الصورة أفادت وسائل الإعلام ان القيادة العسكرية الأمريكية تدرس حاليا الخيارات والبدائل حول أفضل الوسائل للاشراف العسكرى على منطقة

الغرب والشمال، وأولها استمرار القيادة الأمريكية فى أوروبا فى المتابعة والاشراف، وثانيها انشاء قيادة خاصة بالمنطقة، وثالثها اسناد الاشراف إلى القيادة العسكرية المشرفة حاليا على منطقة القرن والشرق الأفريقى.

وعلى الجانب الآخر من الدراسات يقوم حلف الأطلسى بترتيب نشاطه فى مجال مكافحة الإرهاب فى افريقيا من خلال حوار مفتوح حاليا مع دول الشاطئ الجنوبى للبحر المتوسط وهى كلها دول افريقية، وكل هذه الخيارات والدراسات تصب فى مصلحة المفهوم الأمريكى لحملة مكافحة الإرهاب فى المناطق الافريقية عامة.

● اتفقت السياسة الأمريكية والسياسة الفرنسية على العمل المشترك فى ترتيب الحملة ضد الإرهاب فى افريقيا، وحدث هذا من قبل فى الشرق الأفريقى وحاليا فى الغرب والشمال الافريقى، ولكن هذا الاتفاق ينحصر فقط فى هذا الهدف لأن السياسة الفرنسية لاتتخلى عن أفكار وترتيبات الدفاع عن نفوذها التقليدى فى مجموع الدول الافريقية الفرانكفونية، وعند السياسة الفرنسية شك عميق فى أن السياسة الأمريكية تهدف إلى اختراق واحتواء الدول المغاربية خاصة لتحقيق أهداف أخرى سياسية وتجارية وثقافية، ومن ناحية أخرى فان هذه الدول الافريقية (فيما عدا الجزائر وموريتانيا) هى أعضاء فى منظمة تجمع دول الساحل والصحراء التى تقودها ليبيا، وان التسويات الأخيرة بالمعنى السياسى بين ليبيا والسياسة الأمريكية والسياسة البريطانية تدعو الاتحاد الأوروبى وفرنسا إلى القلق بشأن احتمالات المستقبل فى إطار التفاهم الانجلوفونى مع ليبيا.

● آخر الأنباء هى اتفاق أمريكى ـ فرنسى ـ أوروبى لترشيح تشاد لتكون الوسيط الخارجى بين حكومة السودان ومتمردى دارفور، وقد أدى هذا الدعم المشترك لتشاد إلى قيامها بهذا الدور الذى قبلته الحكومة السودانية والمتمردون، كما تم قبول انضمام ممثلى الاتحاد الافريقى والاتحاد الأوروبى وفرنسا والولايات المتحدة إلى جلسات ومباحثات التفاوض المباشر بين الطرفين السودانيين لوقف اطلاق النار وحماية المدنيين وتسهيلات وحول الإغاثة الإنسانية إلى كل مناطق دارفور، ويتولى الاتحاد الافريقى أمور نشر المراقبين العسكريين فى دارفور، وان هؤلاء المراقبين يأتون من دول افريقية غير ناطقة باللغة العربية وهى دول نيجيريا والسنغال وغانا وناميبيا.

إعلان نيروبى للمصالحة السودانية

• على نمط أفراح القبائل والعشائر فى المنطقتين الافريقية والعربية وجهت كينيا. الحكومة والوسيط الجنرال لازارو سامبويو. الدعوات إلى الأهل والجيران والاصدقاء لحضور مراسم توقيع اعلان نيروبى يوم ٥ يونيه ٢٠٠٤ بين حكومة الانقاذ السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان ، ولما كان هذا انجازا حقيقيا بعد مرور مايزيد على عشرين عاما من القتال والقتل والدمار والتخريب فقد تقاطر المدعوون زرافات ووحدانا لحضور افراح نيروبى ويعرض المقال عددا من الملاحظات السياسية حول المناسبة التاريخية :

• ينتسب الحضور والمشاركون إلى جماعتين : الأولى هى ممثلو دول الاشراف والضغط الدولى التى تابعت الدور ومارست التأثير منذ المفاوضات الأولى لتوقيع اتفاق ماشاكوس عام ٢٠٠٢ حتى توقيع بروتوكولات نيفاشا عام ٢٠٠٤ ، ومن بين هؤلاء ممثلو الولايات المتحدة وبريطانيا والنرويج وكندا ودول الاتحاد الأوروبى ودول ايجاد وجنوبى افريقيا ، وينضم اليهم ممثلو منظمات غير حكومية والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقى.

وقد اهتموا بالقضية وبالمصالحة وقاموا بتقديم النفقات المالية لعملية واجتماعات التفاوض واستعملوا اساليب الترغيب والترهيب ومايعرف بسياسة الجزرة والعصا.

والجماعة الثانية هى ممثلو الأهل والجيران وفى مقدمتهم وزير الخارجية المصرى والأمين العام للجامعة العربية وممثلو الدول العربية والافريقية الأخرى .. ومع ان الجانب الحكومى السودانى يؤكد ان مصر والمؤسسات العربية كانت على علم بمجريات التفاوض وتطورات المواقف عن طريق إبلاغه لهم بالتفاصيل إلا أن السؤال عن عدم مشاركتهم فى اعمال الجماعة الأولى منذ اليوم الأول واجب ان يطرح وان تقيم المواقف وهل كان العزوف أو التريث فى المشاركة هو نوع من حكمة الترقب والانتظار أم كان نوعا من سوء التقدير والتقييم فى مجالات التحليل والتنبؤ السياسى ؟

• وفى مقدمة الجماعة الأولى للإشراف والضغط يبرز ويتصاعد دور كينيا السياسى فى منطقة القرن وحوض النيل والشرق الافريقى ، فقد حظى بالدعم والمساندة الامريكية والاوروبية فى مفاوضات المصالحة السودانية وفى المفاوضات الحالية للمصالحة الصومالية ، وفى تقديرى ان الدور الكينى صار دورا مؤسسيا لانه بدأ فى عهد الرئيس السابق موى ثم فى عهد الرئيس الحالى كيباكى ، وهذا يؤدى إلى متابعة السياسات الخارجية التى تدعم الدور الكينى ليصير فى مستوى القوة الكبرى الاقليمية فى تلك المنطقة عامة ، خاصة أن مجلس الامن اتخذ قرارات خاصة بإرسال فريق متقدم لدراسة ترتيبات السلام ، ومازال الخلاف دائرا حول توصيف الفريق بالمراقبين أم بقوات حفظ السلام ، وهذا النقاش له صلة بنصوص الباب السادس والباب السابع من ميثاق الامم المتحدة ، فصياغة القرار الأخير يوم ٦/١١ تركت الباب مفتوحا للانتقال من

احكام الباب السادس إلى احكام الباب السابع خاصة ان السياستين الامريكية والبريطانية سبق ان اعلنتا عن الرغبة فى تطبيق احكام الباب السابع مباشرة بعد توقيع النصوص النهائية للمصالحة فى أغسطس القادم وبدء فترة الشهور الستة ثم الانتقال الى فترة السنوات الست.

● المناقشات الدائرة بين المفكرين فى مصر وفى السودان وباقى الدول العربية تكشف عن ان جوهر الاتفاق فى المصالحة هو بناء وضع «باورشيرنج» بالمصطلح الانجلو فونى بمعاينة السياسية والقانونية ، وفى تقديرى ان أفضل ترجمة لهذا المصطلح هى تقاسم قوة الدولة بمعناها الشامل وليس فقط تقاسم لمنظمات المجتمع والمؤسسات الاقتصاد والميزانية ومصادر الانتاج والدخل القومى والثروة الوطنية وعلاقات وقنوات الثقافات واللغات وفى اطار التجارب السابقة فى دول افريقيا جنوب الصحراء مثل جنوب افريقيا وموزمبيق وانجولا وسيراليون وكوت ديفوار .. الخ ، لايصل مبدأ وتطبيق مصطلح «باورشيرنج» إلى وضع تقسيم سيادة الدولة أو تقسيم ترابها الوطنى وتجارب بعض دول افريقيا جنوب الصحراء شهدت نجاح التطبيق وبعضها الأخر مازال فى حالة تعثر وقصور عن الوصول للتنفيذ الكامل كما يعبر عنه المصطلح فى الفكر الأجنبى.

ويلزم النقاش فى هذا الموضوع اضافة موضوع الديمقراطية والانتخابات الحرة النزيهة التى يصر عليها كل اتفاق من هذا النوع فالاصل فى عملية التقاسم هو بين طرفين أو جانبين ومن ثم فالاطراف الداخلية الأخرى مدعوة إلى تفهم المعنى والاصطفاف على هذا الجانب أو ذاك ولها ايضا ان تظل فى وضع المعارضة بدون التفاهم مع مستويات السلطة التنفيذية والحصول على نصيب منها ؛ لان الانتخابات الديمقراطية القادمة تحت الاشراف العالمى واستمرار دور جماعة الاشراف والضغط الدولى ستكون هى الاداة الوحيدة الصادقة لمعرفة قوة كل حزب أو جماعة سياسية بواسطة صندوق الانتخابات الحرة النزيهة بما فى ذلك الطرفان اللذان وقعا اتفاق واعلان المصالحة ، ويكفى هنا ان نشير إلى المصطلح الانجلو فونى الذى يسمى الحكومة باسم حكومة صاحب الجلالة الملك ويسمى المعارضة باسم معارضة صاحب الجلالة والمساواة فى المصطلح ليست شكلية أو اسمية انما هى نابعة من مبدأ تداول السلطة نتيجة لصندوق الانتخابات الحرة النزيهة.

التحرك لمنع صراع عربى افريقى

● تعمل ميليشيات جنجاويد فى دارفور تحت المظلة السياسية والعسكرية لحكومة السودان ولكن الانباء الأخيرة تفيد بان الميليشيات تجاوزت الخطوط الحمراء لعلاقة التابع بالمتبوع، فقد تحركت إلى داخل حدود دولة تشاد ليس فقط للهجوم على معسكرات اللاجئين السودانيين الى تشاد ،وإنما لحشد ابناء القبائل العربية للمشاركة فى العمل ضد ابناء القبائل الافريقية، وكشف هذا التحول اعلان رسمى صدر عن مستشار الرئيس إدريس ديبى للشئون السياسية يهدد فيه بتراجع تشاد عن دورها كوسيط بين حكومة السودان والمتمردين فى دارفور، وأشار إلى العصيان والتمرد الذى احدثته ميليشيات جنجاويد نتيجة قيامها بالتجنيد حاليا فى تشاد، وان معارضة مسلحة فى طور التكوين فى منطقة الحدود السياسية بين تشاد والسودان تعمل بصورة غامضة حتى الآن مع ميليشيات جنجاويد.

● هذا الاعلان يعبر عن قلق ومخاوف حكومة تشاد من تهديد النظام السياسى فيها وانقسام عربى افريقى فى داخل الدولة نظرا لأن تشاد بها فصائل مسلحة متمردة حاليا ضد الحكومة، ولكن الوضع الجديد سوف يهدد بقاء الرئيس ديبى ويهدد باشتعال حرب عرقية إثنية بين العرب الافارقة، ولهذا هددت الحكومة التشادية علنا بإمكانية خروجها من دور الوسيط ،وهو دور تسانده الولايات المتحدة وفرنسا والاتحاد الأوروبى والاتحاد الافريقى، وكان رد الفعل السودانى سريعا وايجابيا ،فقد اصدر الرئيس البشير قرارا بدعوة قوات الجيش والأمن بتجريد الميليشيات مهما كان اسمها من السلاح،وضبط الحدود السودانية التشادية. كما أعلن ان اتفاقا تم مع تشاد لنزع اسلحة جميع الميليشيات على جانبى الحدود ،وقد اشار البيان السودانى إلى اسماء هذه الميليشيات طبقا للتعريفات والمسميات المحلية وهى جنجاويد وبيشمرقة وتورا بورا، ودعا الى منع عبور الحدود التشادية السودانية لأى من هذه الميليشيات، وعدم زعزعة الأمن فى تشاد، كما اعلن النائب الأول للرئيس السودانى عن مبادرة لحل النزاع فى دارفور.

● وعلى المستوى العالمى كان رد الفعل واسعا والتحرك متنوعا، فقد هددت الولايات المتحدة بتطبيق عقوبات جديدة على الحكومة السودانية تشمل قوائم بأسماء القيادات العليا الذين سوف يمنعون من السفر والتنقل خارج السودان، واعلنت فرنسا عن تقديم مبادرة جديدة للحل حملها وزير الخارجية الفرنسى إلى الرئيس البشير، وفى أسبوع واحد توافد على الخرطوم ممثلو جماعة الضغط والاشراف الدولى المهتمين باستقرار السودان وهم ممثلو دول الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وايطاليا والنرويج وسويسرا، كما زار الخرطوم ايضا فى نفس الأسبوع ممثلو المنظمات الدولية والأقليمية وهم ممثل الأمين العام للأمم المتحدة للشئون الانسانية وممثل المفوض العام لشئون اللاجئين، وزارها المفوض العام للاتحاد الافريقى ألفا عمركونارى، وتحدث كل منهم حول خطورة

الوضع فى دارفور واحتمالات اتساع نطاق الصراع المحلى الى صراع دولى يمتد خارج حدود السودان بين العرب والافارقة.

● وفى هذا الايطار تجب الاشارة إلى تدفق المعونات الانسانية من جهات عديدة وفى مقدمتها الدولة المصرية، ولكن هذا لايكفى فى تقديرى، واعتقد انه يجب ممارسة السياسة المصرية ضغوطا على الدولة السودانية، وكذلك لابد أن تتحرك الجامعة العربية تحت شعار موقف عربى عام لمنع انتقال الحرب الأهلية الداخلية فى السودان الى حرب تمتد عبر الحدود وتشعل نيران صراع مسلح عربى افريقى. ان السياسة المصرية حاليا تساند حكومة السودان فى مواقفها السياسية لتسوية النزاعات المسلحة بالتفاوض والحل السياسى ،ويمكن استعمال أوراق المساندة السياسية للضغط من أجل الاسراع فى التسوية السياسية فى دارفور خاصة ان وسائل الاعلام العالمية قد تداولت أنباء عن اتصالات واتفاقات بين حركة تحرير السودان فى دارفور وتنظيمات قبائل الرشايدة والبجة فى شرق السودان، ولانستطيع تأكيد أو نفى هذه الأنباء حتى الآن ولكن معناها خطير إذا كانت صحيحة.

● لقد اعلنت قمة الاتحاد الأوروبى فى منتصف هذا الشهر عن دعوتها الحكومة السودانية لنزع أسلحة جميع المليشيات المؤيدة والمعارضة نظرا لاتساع المعاناة والانتهاكات لحقوق الانسان ،كما اعلنت القمة الأوروبية عن تقديم مبالغ تحسب بملايين اليورو لمواجهة الاحتياجات الانسانية للاجئين فى دارفور، وفى تشاد وآخر الانباء ان مفاوضات تجرى فى باريس بين حكومة السودان وقيادة حركة العدل والمساواة المتمردة ،وان ايطاليا وسويسرا تحاولان تنظيم مفاوضات بين الحكومة السودانية وقيادة حركة تحرير السودان ولهذا نقول ان نشاط الاتحاد الأوروبى على جميع المستويات جدير بالمتابعة.

مجلــس الأمــن وقضــية دارفــور

● يوم ٣٠ يوليو ٢٠٠٤ اصدر مجلس الامن الدولى قرارا بشأن الوضع فى دارفور وصدر القرار بأغلبية ١٣ صوتا وامتناع دولتين عن التصويت ، هما الصين وباكستان ، لقد قدمت الولايات المتحدة مشروع القرار فى صيغته الاولى . وتفاهمت مع دول الاتحاد الاوروبى والاعضاء بالمجلس حول التعديلات المقترحة حتى حصلت على تأييدها ، ولكن الاهتمام الاول كان بشأن موقف مجموعتين من الدول الاعضاء ،وهما المجموعة الافريقية وباقى الدول الاعضاء الدائمة بالمجلس ، وتفاوضت السياسة الامريكية مع الدول الافريقية الثلاث حتى حصلت على تأييدها للصيغة النهائية للمشروع وهذه الموافقة الافريقية اثرت فى مواقف الدول الاعضاء من قارة اسيا وقارة امريكا اللاتينية .

اما مجموعة الاعضاء الدائمين بالمجلس وهما الصين وروسيا ، فقد قبلت روسيا ماقبلته الدول الافريقية ، وقبلت الصين ان تلتزم بموقف الامتناع عن التصويت بدلا من الرفض واستعمال حق الفيتو ، وقد تفهم مؤيد القرار اسباب الموقف الصينى واسبابه الاقتصادية مثل استثمارات الصين فى بترول السودان وفى مد انابيب نقل البترول وانشاء سدود على نهر النيل والتنافس فى الاسواق التجارية السودانية ، كذلك اتخذت باكستان موقف الامتناع عن التصويت ويقال فى تفسير هذا ان باكستان والسودان بينهما من روابط التضامن من اكثر من عوامل الاختلاف ،فكلاهما ترى نفسها دولة اسلامية نموذجية ،وكلاهما تحت حكم العسكر ، كما تواجهان مشكلات واضطرابات داخلية عنيفة .

● يعرض المقال المبادئ الأساسية فى القرار الذى أصدره المجلس كالتالى :

١. يطلب من حكومة السوادن الوفاء بالتزاماتها التى قطعتها على نفسها مع الأمين العام للأمم المتحدة يوم ٣ يوليو الحالى بشأن نزع سلاح ميلشيات الجنجاويد واعتقال قادتهم الذين قاموا بالتحريض على ارتكاب انتهاكات حقوق الانسان والقانون الانسانى الدولى وتقديمهم للعدالة ، كذلك بما التزمت به من تسهيل اعمال الاغاثة الانسانية وتعزيز التحقيقات المستقلة فى انتهاكات حقوق الانسان بالتعاون مع الامم المتحدة واستئناف المفاوضات والمحادثات مع الجماعات المنشقة فى دارفور .

٢. الطلب من الامين العام للامم المتحدة تقديم تقرير عما تحرزه حكومة السودان او لم تحرزه من تقدم خلال ٣٠ يوما من تاريخ إصدارها هذا القرار ، مع اعتزام مجلس الامن فى حالة عدم وفاء حكومة السودان بما تعهدت به . اتخاذ مزيد من الاجراءات المنصوص عليها فى المادة ٤١ من ميثاق الامم المتحدة (الفصل السابع من الميثاق) ، وسوف يقرر مجلس الامن مايجب اتخاذه من التدابير التى لاتتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته .

٣. فرض حظر عسكرى على ميليشيات الجنجاويد والميليشيات الاخرى فى دارفور ، ويطلب المجلس من جميع الدول اتخاذ التدابير اللازمة لمنع مواطنيها او القيام من اقاليمها او استخدام سفن وطائرات تحمل علمها ببيع مواد عسكرية الى جميع الاطراف غير الحكومية وجميع الافراد العاملين فى ولايات شمال وغرب وجنوب دارفور ،وحظر توريد الأسلحة او المواد ذات الصلة من جميع الانواع ومنها الاسلحة والذخيرة والمركبات والمعدات العسكرية وشبه العسكرية وقطع الغيار .

٤. يؤيد المجلس قرار الاتحاد الافريقى بايفاد مراقبين دوليين تحت قيادة الاتحاد ، بما فى ذلك قوة الحماية العسكرية المقررة من جانب الاتحاد ،ودعوة جميع الدول الى تعزيز فريق الرصد الدولى للازمات التابع للاتحاد الافريقى .

٥. يؤكد المجلس دعمه الكامل لاتفاقات نيفاشا ، ويتطلع الى التنفيذ الفعال للاتفاقات وقيام سودان موحد يسوده السلام .

● وقد ظهرت ردود فعل عاجلة لقرار مجلس الامن ، فقد اعلنت قمة منظمة ايكواس لغرب افريقيا عن قرارها بزيادة عدد قوات حفظ السلام الافريقية فى دارفور ، ودعت حكومة السودان لاتخاذ اجراءات لاداء دورها فى حماية السكان المدنيين ، كما اعلنت هولندا بأنها تتكفل بنفقات وإجراءات النقل الجوى لقوة الحماية العسكرية الافريقية اللازمة لتنفيذ قرارات الاتحاد الافريقى (عددها ٣٠٨ رحلات)، ومن جانب آخر أعلن الاتحاد الافريقي ان الشركة المكلفة ببناء معسكرات وخدمات لوجستية لاقامة المراقبين وقوة الحماية . قد ابلغته بالانتهاء من عمليات التشييد والبناء هذا الاسبوع ، كما اعلنت فرنسا حالة الاستعداد فى قواتها الموجودة فى تشاد ، واقامت جسرا جويا لنقل الاغاثة الانسانية الى اللاجئين فى دارفور وفى تشاد .

● ويقتضى المقام الاشارة الى ان حكومة السودان اصدرت بيانا ترفض فيه القرار ولكن يبقى امام لمتابعين للشأن السودانى رؤية الموقف الواقعى للحكومة وتعاملها مع الاتحاد الافريقى والامم المتحدة طبقا للنص خلال ٣٠ يوما من تاريخ اصداره .

السياسة الليبية وقضية دارفور

• يعرض المقال قراءة في السياسة الليبية تجاه قضية دارفور، ويبدأ بمقتطف من حديث الاخ العقيد معمر القذافي في مناسبة احتفالات الفاتح من سبتمبر هذا العام، ونقلا عن المنشور في الصحافة العربية انه قال:

«إن الحرب لن تؤدي الي حل الازمة وإن القوة لن تحل المشكلة، ويتعين حلها في اطار الاتحاد الافريقي، ولو كانت القوة هي وسيلة الحل لكانت ليبيا اول من يسارع باستخدامها نظرا الي انها اقرب الدول الي دارفور».

• وتؤكد هذه الفقرة رؤية ليبيا بأن الطرفين المتقاتلين. الحكومة والمتمردين. وقعا في خطأ استخدام القوة والاستمرار في استخدامها للتوصل الي حل . وتري السياسة الليبية ان الحل السياسي التفاوضي هو البديل للوضع الحالي علي ان يتم في اطار الاتحاد الافريقي. والملاحظة هي ان ليبيا لم تعرض دورا او وساطة لمنظمة تجمع دول الساحل والصحراء التي تضم حاليا ٢٢ دولة بانضمام اربع دول جديدة لعضويتها في اجتماع قمة المنظمة في مالي في شهر مايو ٢٠٠٤ . وان هذه المنظمة لها آلية لمنع وادارة وتسوية المنازعات، وان الاعضاء بالمنظمة وقعوا علي اتفاقيات أمنية ودفاعية مشتركة، وانه سبق للمنظمة وان تدخلت لمنع النزاعات المسلحة مع دول اعضاء بها او بداخل الدول الاعضاء، وفضلا عن هذا فإن اعضاء المنظمة قد فوضوا الاخ العقيد في القيام بدور ومسئوليات منسق السلام في فضاء تجمع دول الساحل والصحراء، وقد قام بهذا الدور مرارا من قبل.

• ومن ناحية ثانية فإن الدور الليبي موجود ومطلوب في قضية دارفور، فقد طلبت تشاد «وهي عضو بالمنظمة» اكثر من مرة تدخل ليبيا، ودعت الحكومة السودانية وقوي المعارضة السودانية العقيد معمر القذافي للتدخل، ويضاف الي هذا دعوات للقيام بدور ليبي صدرت من الامين العام للامم المتحدة والرئيس أوباسانجو بصفته رئيسا للاتحاد الافريقي، كما اجتمعت الاطراف الدولية والاطراف الافريقية اكثر من مرة في ليبيا للبحث عن سبل واساليب الحل السياسي التفاوضي، واخيرا وافق العقيد معمر القذافي علي ارسال مبعوث خاص لحضور مفاوضات أبوجا بين الحكومة والمتمردين، وهذا المبعوث هو وزير سابق للشئون الافريقية وحاليا دبلوماسي يمثل بلاده في الامم المتحدة، وتجدر الاشارة الي ان قمة دول الساحل والصحراء التي اجتمعت في مالي في شهر مايو الماضي وحضرها الرئيس التشادي والرئيس السوداني ، واصدرت قرارات بدعم دور الاتحاد الافريقي بدون اشارة الي دور للتجمع مع ان التجمع هو منظمة اقليمية فرعية يعترف بها الاتحاد الافريقي.

• علي الجانب الآخر من التساؤلات وطلب المزيد من الاستفسارات حول الموقف الليبي . فإن تصريحات وزير خارجية ليبيا الي الصحافة الاوروبية والعربية تكشف عن رفض

ليبيا القاطع لتدخل قوات اجنبية اوروبية وامريكية، وتشرح التصريحات ان مثل هذا التدخل سيكون كارثة، وسيأتي الاسلاميون بحجة الجهاد وسيقاتل كذلك اهل دارفور ، وليبيا لاتقبل هذا في منطقة حدودها الجنوبية، وفي مزيد من الشرح اكد الوزير وجود مشروع من متطرفين اسلاميين لاقامة دولة او مملكة عازلة في المنطقة الحدودية بين ليبيا والنيجر وتشاد والسودان ، وان هذه المحاولات تقوم علي اساس الرغبة في التعاون مع المتمردين التشاديين المسلحين في شمال دولة تشاد. وفي تقديري فان هذا القول هو تعبير عن مفهوم الامن الوطني الليبي ودرء مخاطر تغيير الحدود السياسية الموروثة في المنطقة بعد تصفية الاستعمار الاجنبي.

● واستطرادا من الملاحظة السابقة فقد تداولت وسائل الاعلام العالمية اخبار وصول جماعة جزائرية مسلحة بقيادة عبدالرزاق البادا من قيادات الجماعة السلفية للدعوة والقتال بالجزائر ، وبدأت رحلتها من دولة مالي جنوبي الجزائر واتجهت غربا حتي وصلت منطقة الشمال ودخلت في قتال عنيف مع الجيش التشادي ومع الحركة التشادية من اجل الديمقراطية والعدالة وهي الحركة المتمردة والمتمركزة في جبال شمال تشاد. وقد وقع هذا القائد بعد قتل العديد من رجاله اسيرا في يد الحركة المتمردة، والتي عرضت تسليمه مقابل فدية مالية الي عدد من الدول مثل المانيا وليبيا والجزائر.. الخ ، ولكن هذا العرض لم تتحقق له نتائج حتي الآن، وهو اسير لدي الجماعة المتمردة، ونشرت تصريحات له تقول بأنه جاء يطلب المعونة من القبائل المسلمة في شمال تشاد وفي النيجر لانشاء قاعدة عسكرية بالمعني الجغرافي يمكن استخدامها ضد الجزائر، وهذه تفسيرات ساذجة لأن القاعدة العسكرية المنشودة سوف تشعل نيران الحرب والارهاب في دول الساحل والصحراء جنوب الدولة الليبية، كما انها سوف تكون في حالة نجاح اهدافها اقرب ما تكون الي دارفور ، علما بأن احدي الحركتين المتمردتين في دارفور وهي حركة العدل والمساواة حركة اسلامية تسعي الي اقامة دولة اسلامية في منطقة الغرب السوداني.

● ان اسرارا وتفسيرات كثيرة حول هذه الموضوعات مازالت في الملفات السرية للدول، ولكن مانشر ينذر بأن المخطط له صور وتطبيقات هدفها انشاء بؤرة قتالية في المنطقة التي تمتد فيها دول عديدة جنوب الدولة الليبية. واري ان الموضوع يستحق المتابعة خاصة ان المنطقة قريبة من نقطة التقاء الحدود الليبية والسودانية والمصرية.

كينيـــا ومـــاء النيـــل

• نشرت مجلة الأهرام الاقتصادى فى عددها الصادر يوم ١٥ سبتمبر ٢٠٠٣ ملخصا لتقرير اعده التجمع البرلمانى لجماعة دول شرق افريقيا (كينيا وأوغندا وتنزانيا) حول اتفاقية ماء النيل عام ١٩٢٩ بين مصر وبريطانيا ، وطلب التقرير مراجعة نصوص الاتفاقية مع اقتراح بيع مياه البحيرات العظمى لمصر والسودان ، وكانت وسائل الاعلام العالمية قد نشرت التقرير وتعليقات حوله فى أغسطس ٢٠٠٣.

• وخلال شهر ديسمبر ٢٠٠٣ فى مناسبة انعقاد مؤتمر وزراء مياه عموم افريقيا ثم المؤتمر الوزارى لدول حوض النيل العشر تفجر النقاش حول الموضوع فى الصحافة المصرية التى نشرت تصريحات للوزير الدكتور محمود أبو زيد ومقالات لعدد من الكتاب وامتد الحوار حول الموضوع إلى موعد انعقاد مؤتمر رؤساء البرلمانات الأفريقية بالقاهرة فى يناير ٢٠٠٤ ، وألقى الوزير الدكتور محمود أبو زيد محاضرة حول السياسات المائية فى دول حوض النيل نشرتها صحف القاهرة ، وفيها جوانب قانونية خاصة بمبدأ التوارث الدولى ، وفيها جوانب سياسية وتنظيمية خاصة بالسياسة المصرية التى تتخذ اسلوب التعاون بدلا من المواجهة ممأدى إلى النجاح فى تجاوز الأزمة بين مصر وكينيا ، ومن جانب آخر نشرت الصحف العربية حديثا لوزير خارجية السودان يقول إنه قام باتصالات ومساع لدى كينيا حتى يعالج موضوع المياه فى اطار المؤسسات التى تجمع دول الحوض ولا داعى للمواجهات ، وان الجانب الكينى تفهم الموضوع وانه قام بنقل هذا الموقف إلى الأخوة فى مصر مما أوجد ارتياحا لديهم ومن ثم انحسر التوتر بين مصر وكينيا.

• ويعرض المقال عددا من الحقائق والمعلومات حول الموضوع وقد سبق أن نشرت فى كتابى «السياسة المصرية ومياه النيل » الصادر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام عام ١٩٩٩ مايلى :

١ . فى مايو ١٩٢٩ تبادل رئيس وزراء مصر مذكرتين مع المندوب السامى البريطانى الذى وقع نيابة عن الادارة الاستعمارية البريطانية الحاكمة فى كينيا واوغندا وتنجانيقا وفى هذه الاتفاقية اقرار قانونى بحصة مصر المكتسبة من المياه ، وان لمصر نصيبا عادلا من كل زيادة تطرأ على موارد النهر فى حالة انشاء مشروعات جديدة على النهر وروافده وان حصة مصر تحددت (٤٨) مليار متر مكعب وحصة السودان (٤) مليارات متر مكعب سنويا.

٢ . فى ١٩٤٩ اتفقت مصر وبريطانيا نيابة عن اوغندا بإنشاء قناطر شلالات أوين لتوليد الكهرباء من بحيرة فكتوريا ، ودفعت مصر نصيبها من تكاليف المشروع مع تعويضات للسكان الذين تضرروا من اقامة القناطر ، وفى الاتفاق اقرت اوغندا بحقوق مصر والسودان المكتسبة فى اتفاقية ١٩٢٩، ثم تكررت الموافقة الأوغندية عام ١٩٩١ عند موافقة مصر والسودان على تعلية سد وقناطر أوين باقرار اتفاقية

الانتفاع الكامل بمياه النيل عام ١٩٥٩ (المعروفة باسم اتفاقية السد العالى) .

٣ . بعد إعلان استقلال تنجانيقا ثم وحدتها مع زنزبار فى دولة تنزانيا عام ١٩٦٤ ، أصدر الرئيس نيريرى اعلانا باسم «مبدأ نيريرى» يقول بعدم الاعتراف بالاتفاقيات التى عقدتها الدولة الاستعمارية قبل اعلان الاستقلال ومن بينها اتفاقية ١٩٢٩، وانضمت إلى هذا المبدأ اوغندا وكينيا وطلبت الدول الثلاث من مصر التفاوض معها حول الموضوع ثم وقعت تنزانيا مع رواندا وبوروندى اتفاقية نهر كاجيرا عام ١٩٧٧ مما اعتبر موافقة من الدولتين على مبدأ نيريرى واستطرادا نشير إلى ان حكومة السودان بعد اعلان الاستقلال طلبت ايضا من مصر اعادة التفاوض حول اتفاقية ١٩٢٩ ، واعلنت مصر فى ذلك الوقت ان ماسبق من اتفاقيات يظل ساريا طبقا لمبدأ التوارث الدولى إلى ان تحل اتفاقيات تفاوضية جديدة محل الاتفاقيات القديمة ، وان تكون هذه الاتفاقيات برضاء جميع الاطراف المعنية.

٤ . أعلنت اثيوبيا رفضها لاتفاقية ١٩٢٩ واتفاقية ١٩٥٩ فى جميع العهود السياسية أيام حكم الامبراطور ثم النظام الماركسى حتى النظام الحالى ، ولكن كينيا كانت أعلى صوتا فى الرفض والتنديد منذ استقلالها فى جميع المؤتمرات والمناسبات الدولية ، والأسباب موجودة فى بياناتها وهى اسباب جغرافية وأسباب اقتصادية مثل نتائج انشاء سد أوين وتعليته ورغبتها فى تنفيذ مشروع استصلاح زراعى ، وبناء عدد من السدود لحجز المياه فى داخل حدودها .. واستطرادا نشير إلى انه فى اجتماع تكونيل فى اوغندا عام ١٩٩٦ اشتكت أوغندا علنا من اتفاقية ١٩٢٩ ، واقترحت ان تدفع مصر والسودان تعويضات مالية لأوغندا بسبب استعمالهما مياه بحيرة فكتوريا واستمرت تنزانيا فى التمسك بموقفها الخاص بمبدأ نيريرى..

● إن إثارة الموضوع أخيرا هى فى تقديرى استمرار لمواقف قديمة وسابقة تعرفها السياسة المصرية ، ومن المفترض ان تكون مصر فى حالة متابعة ومراقبة لهذا الموضوع ، وانه من الخطأ ان تنشر الصحف المصرية مقالات وتصريحات تقول إن اسرائيل وراء إثارة الموضوع أخيرا ، وان أجهزة الاعلام الاجنبية تتلاعب للوقيعة بين مصر وجيرانها من دول حوض النيل أو ان هذه الاجهزة الاعلامية هى سبب الأزمة المفتعلة ، ونشير إلى ان الصحافة الكينية نشرت تصريحات منسوبة لوزير الرى المصرى ولكنه سارع بنفيها وعدم صحتها.

● إن دول حوض النيل تتسابق الآن فى مشروعات الرى والكهرباء وتبحث عن تمويل دولى لمشروعاتها وآخر الأنباء أن السودان ينشىء سد مروى ومحطات توليد الكهرباء اعتبارا من يناير ٢٠٠٤ وتمول العملية صناديق التمويل السعودية والكويتية والاماراتية والصندوق العربى للإنماء الاقتصادى بعد إتمام انشاء سد كجبار فى النوبة السودانية.

مـــاذا يحدث فى كينيـــا؟

● شهدت الاسابيع الثلاثة الأولى فى شهر يوليو الحالى مجموعة من التفاعلات الحادة التى تراكمت نتيجة أحداث سابقة منذ تولى الرئيس كيباكى رئاسة الجمهورية فى يناير ٢٠٠٣ ومرجع الاهتمام بهذا الموضوع هو أن كينيا دولة جوار فى حوض نهر النيل وانها تمارس ادوارا مباشرة وغير مباشرة مع اصدقائها من دول الانجلوفون فى موضوعات المصالحة السودانية والمصالحة الصومالية ومبادرة دول حوض النيل وهذه موضوعات تهتم بها اشد الاهتمام السياسة المصرية.

● فى الاسبوع الأول من يوليو سارت المظاهرات الغاضبة فى شوارع العاصمة نيروبى تهاجم الحكومة وتتهمها بعدم الوفاء بالوعود التى اعلنها الرئيس كيباكى فى معركته الانتخابية التى فاز فيها بالرئاسة الأولى ضد الرئيس السابق موى، ومرت سنة ونصف السنة على تولى الحكومة الجديدة لأمور الحكم ولم يتحقق إلا القليل خاصة ان الدستور الجديد لم يصدر وان الفساد مازال مستشريا وظهرت انواع جديدة منه، ومازالت معدلات البطالة مرتفعة ومستويات المعيشة منخفضة والاسعار فى ارتفاع ولما ألقى المتظاهرون الحجارة واحرقوا الاطارات رد البوليس بإطلاق الرصاص الحى على المتظاهرين وتساقط القتلى والجرحى.. ورأت وسائل الاعلام الخارجية ان هذا كان أسوأ اسبوع فى استعمال العنف الحكومى.

● فى الاسبوع الثانى دعا المندوب السامى البريطانى الى اجتماع يحضره رجال الاعمال وممثلو الاعلام وقرأ عليهم بيانا مكتوبا هاجم فيه الحكومة الكينية واتهمها بالغطرسة والجشع والفساد والرشوة والمحسوبية وان العهد الحالى يشهد انواعا جديدة من الفساد لم يعرفها العهد السابق وكشف عن صفقة انشاء رصيف بحرى وانشاءات ميناء على المحيط الهندى وتزويده بمعدات تكنولوجية حديثة وان الشركات الكينية التى تعاقدت مع الحكومة هى فروع وتوكيلات لشركات بريطانية وان عقودا من الباطن منحت لفروع شركات أوروبية مقرها سويسرا وأكد البيان ان أسعار العقود أعلى بكثير من الأسعار العالمية الأمر الذى ترتب عليه خسارة الميزانية الكينية مبلغ ١٨٨ مليون دولار أمريكى ثم ذكر ان صفقة اخرى سبقت عقد هذه الصفقة وكانت خاصة بطباعة جوازات سفر جديدة وان الاسعار المرتفعه فى الصفقة الأخيرة كان سببها دفع رشاوى واكراميات وعمليات كسب غير مشروع لاتمام التعاقد وأضاف بذكر اسماء عدد من المسئولين فى الحكومة وفى رئاسة الجمهورية ممن كان لهم دور فى اتمام الصفقتين وقال ان لجانا فى مجلس العموم البريطانى تبحث الموضوع لصلته بالشركات البريطانية التى قدمت رشاوى ولم تتمسك بالشفافية.

وقد احتجت كينيا فورا وبشدة لدى الحكومة البريطانية فردت وزارة الخارجية بأنها راجعت بيان السفير قبل القائه وتوزيعه على وسائل الاعلام ولم تجد فيه شيئا يستحق

التغيير.

•فى الاسبوع الثالث أصدر رئيس الجمهورية قرارا بتعديل فى الوزارة خرج بموجبه عدد من الوزراء من مناصبهم الوزارية وتغيرت مواقع عدد من الوزراء ولاحظت الصحافة البريطانية تغيير وزير الخارجية مع انه فى نظرها شخصية قوية ويتصف بالكفاءة والسمعة الحسنة.

ومع ذلك اصدر الاتحاد الأوروبى قرارا بتجميد كل انواع المعونات المقررة من قبل كينيا خلال العام الحالى ومقدارها ٤,٧ مليار شلن كينى وصاحب القرار اخبارا بان مجموع الرشاوى والكسب غير المشروع فى كينيا منذ تولى الرئيس كيباكى فى يناير ٢٠٠٣ بلغ حوالى ٨٪ من اجمالى الناتج القومى لكينيا وان هذا المبلغ كان يكفى لنفقات تشييد ١٥ الف فصل دراسى جديد لطلاب التعليم الابتدائى واصدرت الدول المانحة بيانا تقول فيه انها سوف توقف مساعداتها إذا لم تتخذ حكومة كينيا اجراءات فعالة ضد الفساد والكسب غير المشروع. ولهذا أصدر الرئيس كيباكى قرارا بتشكيل لجنة تحقيق قضائية للتحقيق فى هذه الاتهامات.

• وقبل انتهاء الأسبوع الثالث أصدر الرئيس كيباكى قرارا باعلان الدولة فى حالة كارثة قومية نظرا لوجود ٣ ملايين مواطن يواجهون نقصا شديدا فى الطعام بسبب استمرار القحط وانتشار المجاعة فى خمسة اقاليم من اقاليم الدولة الثمانية وطالب المجتمع الدولى بسرعة تقديم معونات واغاثة انسانية مقدارها حوالى ١٠٠ مليون دولار حتى نهاية هذا العام، ومن جانب آخر اصدرت منظمات الأمم المتحدة للغذاء والاغاثة الانسانية بيانات تطلب فيه معونات عاجلة لمواجهة انتشار المجاعة والامراض فى كينيا.

• طوال هذه الفترة الزمنية والرأى العام يسأل عن مصير مشروع الدستور الجديد الذى تم اعداده والانتهاء من صياغته ومازالت الرئاسة والحكومة تبحث هل تعرضه على البرلمان لاجازته أم تعرضه على الاستفتاء العام؟ وكلا الرأيين له مؤيدوه ومعارضوه بسبب صراع القوى بين الأحزاب والقبائل والمصالح.

هولندا والمصالحة فى بوروندى

• صارت هولندا آخر الوسطاء الدوليين الذين يتوسطون للمصالحة بين حكومة بوروندى وآخر فصيل متمرد يرفض اتفاق المصالحة وتقاسم السلطة التى سبق التوصل إليه بين الحكومة وأقوى الفصائل المسلحة تحت رعاية دولة جنوب افريقيا فى شهر أكتوبر ٢٠٠٣، وفى تقديرى ان هذه الوساطة تمت بالتفاهم بين هولندا وبلجيكا والاتحاد الأوروبى، لأنها أطراف ذات اهتمام مستمر بالمصالحة والأمن والاستقرار فى منطقة هضبة البحيرات الاستوائية حيث منابع نهر النيل.

• عندما تعثرت المفاوضات بين حكومة بوروندى وهذا الفصيل. الذى يسمى «حركة تحرير الشعب وقوات الهوتو الوطنية» ويتزعمه أجاثون رواسا. واتهم الفصيل المتمرد نائب رئيس جمهورية جنوب افريقيا. الذى قام باسم دولته بالوساطات السابقة. بالانحياز لصالح حكومة بوروندى، تدخلت هولندا وتم ترتيب لقاء سرى بين رئيس جمهورية بوروندى ورئيس الفصيل المتمرد فى مكان ما فى هولندا، وجرى ترتيب انتقال الطرفين الى المكان واخفاء خطوات الترتيب والانتقال والمكان عن الاعلام العالمى والداخلى فى كل من البلدين هولندا وبوروندى، ولكن التفاوض المباشر بين الجانبين حضره السفير ألدو أجيلو المبعوث الخاص للاتحاد الأوروبى، وهو ايطالى الجنسية وله اسهام معروف فى قضايا المصالحة فى بوروندى والكونغو كينشاسا وموزمبيق من قبل، وتم الاجتماع خلال شهر يناير ٢٠٠٤، وأعلن السفير أجيلو ان النتائج طيبة لأن الجانبين المتفاوضين تبادلا الرأى والمقترحات واتفقا على مقابلة ثانية سوف يجرى تحديد موعدها ومكانها ، وتقول وسائل الاعلام انها ربما تتم قبل نهاية شهر فبراير ٢٠٠٤.

• وقد سبق انعقاد الاجتماع السرى فى هولندا، ان عقدت بلجيكا فى منتصف شهر يناير ٢٠٠٤ مؤتمرا للمانحين الدوليين المعنيين بالاستقرار والسلام فى بوروندى، وكان الموضوع الأساسى هو برامج الاعمار ونزع سلاح المقاتلين واعادة بناء الجيش الوطنى وتدريبه، وقد وعد الاتحاد الأوروبى والبنك الدولى ودول أوروبية بصفتها المنفردة مثل بلجيكا وفرنسا وبريطانيا بالاسهام بمبالغ اضافية أخرى لتنفيذ اتفاقية المصالحة وتقاسم السلطة فى بوروندى، ومن الواضح وجود نوع من توزيع العمل أو تقسيم العمل الدولى فى المنطقة، فقد اخذت دول الاتحاد الأوروبى الأولوية فى بناء المصالحة فى بوروندى بينما أخذت الولايات المتحدة الأولوية فى بناء المصالحة فى الكونغوكينشاسا، وفى كل من الحالتين حضرممثلو الدول الأوروبية والامريكية والافريقية والمنظمات العالمية المالية والنقدية فى مقدمتها البنك الدولى الذى وعد بزيادة مساهمته فى عملية الاعمار.

• ومن القضايا محل الخلاف بين الحكومة والفصيل المتمرد هى ان الفصيل يرفض توقيع نموذج اتفاق تقاسم السلطة الذى تم التوصل إليه من قبل ويقضى بتخصيص

مناصب محددة بنسب مئوية فى مجلس الوزراء والبرلمان وقيادات الجيش الحكومى ويطالب باضافة اعلان الحكومة عن عقد اجتماع جديد بين الحكومة وكل فئات وطبقات الشعب من الهوتو والتوتسى بدون استثناء أو تمييز، ويستند فى هذا المطلب إلى ان انصاره ومؤيديه موجودون فى الريف وفى الفئات المهمشة فى المدن ومناطق الحضر، ويرى ان النموذج السابق الذى قبلته الفصائل الأخرى يلبى طلبات النخبة ولايلبى طلبات وتوقعات مؤيديه.

● بالاضافة إلى هذا فان دولة بوروندى تستعد لاجراء الانتخابات قبل نهاية هذا العام اذا تمت المصالحة العامة وقامت حكومة الوحدة الوطنية، ولذلك فان القيادات الحكومية الحالية والقيادات المتمردة السابقة بدأت تتحدث عن توزيع المناصب والمقاعد فى قيادات وهياكل الحكم التشريعية والتنفيذية تأسيسا على ان المصالحة الوطنية مازالت تحتاج إلى وقت قادم لاتمام تنفيذها وظهور نتائجها، ومن ناحية ثانية فان العيون تتجه إلى التشكيل الجديد للجيش الحكومى الذى تقوم بعثة هولندية حاليا باعادة تنظيمه وتدريبه فى ضوء اتفاق تقاسم السلطة، خاصة ان جيش الحكومة يخضع حاليا لقيادات من التوتسى، وهذا يثير القلق لدى اصحاب المصالح فى بقاء الأشياء على ماهى عليه ، وأصحاب المصالح فى تغيير الأوضاع الراهنة إلى أوضاع جديدة تتوافق مع اطار حفظ السلام الذى تتولى مسئوليته قوات من جنوب افريقيا.

● هذا المقال هو متابعة لمقال نشرته مجلة «الأهرام الاقتصادى» فى أكتوبر ٢٠٠٣ عن المصالحة فى بوروندى.

ملف اغتيال الرئيسين عام ١٩٩٤

• يوم ٦ أبريل ١٩٩٤ كانت الطائرة الرئاسية الرواندية تستعد للهبوط فى مطار العاصمة كيجالى، وعلى متنها رئيسا رواندا وبوروندى عائدين سويا من تنزانيا، وفجأة انطلق صاروخ فأصاب الطائرة اصابة مباشرة وتناثر حطامها على أرض المطار مع مقتل جميع ركابها ، وتلا هذا الحادث انطلاق الميليشيات الزواندية من الهوكو فى القتل والذبح للتوتسى فيما عرف بحرب الابادة التى استمرت ١٠٠ يوم ومقتل ١٠٠ ألف رواندى، ولم تتوقف إلا بعد استيلاء الجبهة الوطنية المتمردة على العاصمة وسيطرة كاجمى رئيسها على الدولة، وقد تابعت مقالات منشورة بمجلة الاهرام الاقتصادى هذه الاحداث المأسوية فى مقالات عدة عام ١٩٩٤.

• خلال شهر مارس من العام الحالى انفتح الحديث والتحقيق فيما سبق من أحداث، وأكثر من مناسبة هى التى دعت الى هذا الأولى هى استعداد رواندا لاحياء ذكرى الابادة البشرية وتدشين المصالحة والوحدة الوطنية فى عهد الرئيس كاجامى، والثانية هى اشتداد التلاسن وتبادل الاتهامات فى الصحافة الرواندية والصحافة الفرنسية حول مسئولية ما سبق من أحداث مريرة، والثالثة هى اعلان الأمم المتحدة فى نيويورك بأنها تحتفظ بالصندوق الاسود للطائرة المنكوبة منذ ذلك التاريخ، والرابعة هى زيارة رسمية قام بها الرئيس كاجامى الى بلجيكا والمؤتمرات الصحفية التى عقدها واشتراك الصحافة البلجيكية فى مناقشة أحداث التاريخ الماضى منذ عشر سنوات ونشر تقارير الاتهام للجبهة الرواندية الحاكمة حاليا.

• نشرت صحيفة الموند الفرنسية ملخصا لتقرير أعده القاضى الفرنسى المتخصص فى تحقيقات مكافحة الارهاب ، والذى قضى ست سنوات فى متابعة القضية الرواندية وعاونته فى هذا وحدة أمنية مكلفة بمتابعة الارهابيين ، ويقول المنشور بالصحيفة إن الصاروخ هو من نوع سام (١٦) سوفيتى الصنع وأنه جزء من صفقة باعتها موسكو عام ١٩٨٧ ، وقد تأكد القاضى من هذا عندما زار موسكو عام ٢٠٠٢، وأن عددا من هذه الصواريخ أرض جو وصل الى اوغندا التى سلمتها الى الجبهة الوطنية الرواندية المتمردة، وأن رجال هذه الجبهة هم الذين اطلقوا الصاروخ باعتراف ومعلومات حصل عليها القاضى من اثنين من كبار العسكريين على جانبى الحرب الاهلية فى عملية فحص منصة اطلاق الصاروخ، وأن مجموع هذه المعلومات مسجل فى تقارير للمخابرات الفرنسية والبريطانية والبلجيكية وتقرير القاضى هو تأكيد لما سبق من روايات لم تكن مؤكدة من قبل ولكن الاختلاف بين هذه الروايات هو حول من اشترى صفقة الصواريخ من موسكو عام ١٩٨٧؟ فالرواية الاولى تقول إنها بيعت الى العراق والرواية الثانية تقول إنها بيعت الى اوغندا، وتستند الرواية الاولى الى أن القوات المتحالفة فى حرب الكويت بعد الغزوالعراقى قد ضبطت فى مخلفات الحرب عددا من الصواريخ وارقامها المسلسلة

عقب الانسحاب وأنها انتقلت من العراق الى اوغندا قبل الحرب .

● وخلال الحوار والاتهامات المتبادلة ظهرت معلومات تشير الى أن فرنسا كانت تؤيد الرئيس الروانـدى المقتول وحكومته، ولم تكن على علاقات مع الجبهة المتمردة ، وأن هذا يبرئ فرنسا من شبهة الاتهام، ولكن هذه المعلومة فتحت بابا جديدا للسجال وهو اتهام رواندا بأن فرنسا هى التى أمدت حكومة رواندا وقتذاك بالاسلحة التى استخدمتها ميليشيات الهوكو فى مذابح المواطنين من التوتسى، وترى رواندا أن هذه المعلومة تثبت تورط فرنسا فى حرب الابادة ، وأنها لم تتخذ اى إجراء عسكرى يوقف المذابح خاصة أن قواتها العسكرية كانت موجودة مع قوات الامم المتحدة هناك، ومن جانب آخر اثار اعلان الامم المتحدة عن وجود الصندوق الاسود للطائرة لديها وأنها احتفظت به عشر سنوات، تساؤلات عديدة حول الهدف والمعنى من الاخفاء لهذه المعلومة؟ وكانت التعليقات هى أن الصندوق يثبت تحطم الطائرة ولكن لا يكشف عن الجهة التى اطلقت الصاروخ.

● هذا السجال وفتح أبواب الاتهامات المتبادلة ألقى بظلاله على حدثين صاحبا الحديث عن الذكريات السابقة الأول : هو أن زيارة الرئيس كاجامى الى بلجيكا شهدت انقساما شديدا بين الحكومة والمعارضة فى بلجيكا، مما جعل الهدف من الزيارة لتوثيق العلاقات بين الجانبين. يبدو بعيد المنال، حتى إن الانباء تقول إن الزيارة الرسمية للرئيس كاجامى الي القصر الملكى البلجيكى اتسمت بالفتور وغلب عليها طابع الشكليات البروتوكولية، والحدث الثانى هو الاثر الذى يصيب الاقتراح الفرنسى لعقد مؤتمر لدول هضبة البحيرات العظمى والمقرر أن ينعقد فى وسط هذا العام، وتأمل فرنسا من عقد المؤتمر والحديث عن التنمية والمعونات والتعاون أن تؤكد دورها ووجودها مرة ثانية لدى دول المنطقة، ولكن الانباء تقول إن احتمال غياب رواندا عن هذا المؤتمر أصبح قائما ومحتملا، وقد تساندها فى موقفها بوروندى، ومن ثم سيكون الفشل نصيب المؤتمر إذا انعقد هذا العام، أو قد يؤجل الى موعد فى العام القادم بعد الاستعدادات الفرنسية الواسعة التى لم تكن تتوقع له هذا الفشل المفاجئ.

محكمة جرائم الحرب في سيراليون

● بدأت المحاكمات يوم ٥ يونية ٢٠٠٤، وكان المتهم الماثل امامها سام هينجا من قادة الميليشيا المتمردة ضد الحكومة وخلال الحرب الاهلية في سيراليون والمتهم بجرائم حرب وكانت المحكمة قد اصدرت قرارها قبل نهاية شهر مايو برفض الاستئناف المقدم من تشارلز تايلور بأن له حصانة تعفيه من المحاكمة والملاحقة القضائية، اذ كان رئيسا لدولة ليبيريا ولم يكن طرفا في القتال الدائر بين حكومة سيراليون والمتمردين في تلك الفترة الزمنية واكدت المحكمة من جديد ضرورة ملاحقته واحضاره امامها لمحاكمته بتهم جرائم الحرب وجرائم ضد الانسانية، كما اعلنت وسائل الاعلام الدولية بوجود وثيقة معروضة علي المحكمة باتهام تايلور بالعمل وسيطا بين تنظيم القاعدة ومهربي الالماس في سيراليون وانه متورط بشكل مباشر في دعم عمليات استثمار مالية لتهريب الالماس لحساب القاعدة وان عددا من المتهمين بتفجير سفارتي الولايات المتحدة في كينيا وتنزانيا اقاموا فترات زمنية في ليبيريا.

● وقد اعلن الرئيس اوباسانجو رئيس نيجيريا انه مستعد لتسليم تشارلز تايلور اذا طلبت حكومة ليبيريا منه ذلك ورد الرئيس الانتقالي لحكومة ليبيريا بأن وجود تايلور في المنفي في نيجيريا هو جزء لايتجزأ من اتفاقية اقرار الامن ووقف الحرب الاهلية والمصالحة في ليبيريا ؛ ولهذا لن يطلب الرئيس الانتقالي تسليمه والا هدد الطلب كل اجراءات الفترة الانتقالية والمصلحة الوطنية في ليبيريا وفضلا عما سبق فان تايلور له ايضا مؤيدون في الحزب الوطني الذي كا ن يرأسه قبل الخروج للمنفي، وله ايضا نشاط مالي وسياسي في البلاد كما ان عددا من قادة الميليشيات المسلحة الذين تعاون معهم مازالوا هاربين ومقيمين في مناطق الغابات.

● هذه الاشكالية السابقة تكشف عن الموقف الحرج الذي تواجهه محكمة جرائم الحرب في سيراليون حيث ان عددا من المتهمين الكبار غير موجودين تحت سلطة المحكمة مثل فوداي سنكوح زعيم الجبهة الثورية المتمردة وقائد الحرب الاهلية الذي توفي في السجن عام ٢٠٠٣ ونائبه سام بوكاري الذي قتل رميا بالرصاص في أحد شوارع مونروفيا عام ٢٠٠٣ ومازال بول كوروما القائد الميداني للجبهة هاربا وينطبق هذا القول ايضا علي عيسي ساسي وعلي اوجستين جباو وغيرهم.

● اثار المحامون المدافعون عن هينجا وغيره من المتهمين دفوعا قانونيا كثيرة ، نشير الي بعضها مثل الشهود الذين جمعتهم المحكمة ونقلتهم خارج سيراليون في اماكن غير معلنة لحمايتهم من التهديد او القتل وتبين ان الادعاء ينفق عليهم مصاريف الاقامة والسفر والطلبات الاخري وان عددهم حوالي ١٧٠ حاليا ، ومثل تفويض المحكمة الصادر من مجلس الامن الذي سوف ينتهي في عام ٢٠٠٥ ، ومن ثم يجب الانتظار حتي يصدر مجلس الامن تفويضا جديدا ويقرر ميزانية جديدة ، ولهذا قررت المحكمة تأجيل

المحاكمة حتي سبتمبر ٢٠٠٤ .

● ومن ناحية ثانية ثار جدل قانوني بين القضاة والمحامين حول من يتحمل مسئولية جرائم الحرب هل هو القائد الذي اصدار الاوامر؟اما هم القادة الميدانيون والمتمردون الذين نفذوا جرائم الحرب البشعة؟ كذلك هل قضية تجنيد الاطفال والزواج القسري للفتيات تعتبر من جرائم الحرب خاصة وان القانون الاساسي لمحكمة الجنايات الدولية صدر عام ١٩٩٨، وان قسما كبيرا من هذه الاتهامات الموجهة للمتمردين حدثت قبل هذا التاريخ وحسم القضاة هذا الموضوع للمتمردين بالرجوع الي قرار الامم المتحدة الذي صدر عام ١٩٩٦ باعتبار تجنيد الاطفال واجبارهم علي الحرب واغتصاب القاصرات والزواج القسري هو من جرائم الحرب.

● والانتقال من الجانب القانوني الي الجانب السياسي يكشف عن ان المشكلة مازالت ساخنة وان الاطراف المتمردة قبلا لم تهدأ بعد ، فالمتمردون يعيشون في مناطق الغابات علي الحدود الفاصلة مع غينيا وكوت ديفوار وان غينيا تشعر بالتهديد حيث لاتوجد بها قوات حفظ السلام ولذلك قامت الولايات المتحدة بتدريب حوالي الف من رجال الفرق الخاصة لمجابهة اي تحرك من جانب القوي المتمردة، اما كوت ديفوار فإن الحكومة رأت الاستعانة بالمتمردين الاجانب ضد القوي المتمردة في داخل كوت ديفوار ، ويقال ان رئيس كوت ديفوار زار رئيس غينيا مرتين في هذا العام طبقا للتحالف بين البلدين والسماح للمتمردين العاملين لصالح حكومة كوت ديفوار بعبور اراضي غينيا ومهاجمة القوي المتمردة من الشمال بينما تطبق عليهم قوات الحكومة من الجنوب، وتقول الانباء ان هذه شائعات ليس لها اساس من الصحة حتي الآن.

المــــأزق فى كــوت ديفــوار

● نجحت السياسة الفرنسية فى تطويق موقف وسياسة الرئيس جباجبو على المستوى العالمى وعلى المستويات الاقليمية حتى الان، وهو يواجه نتائج المستويات الخارجية، كما يواجه تداعيات الموقف الاقتصادى المتدهور داخليا، مع استمراره فى الحصول على تأييد شعب جنوب البلاد الذى يناصب العداء شمال الدولة، وايضا يشعر بالاطمئنان لموقف القوات المسلحة بعد قيامه بعزل قائدها وتعيين احد انصاره المتشددين قائدا جديدا للجيش.

● ان اهم ما حدث على المستويات العالمية والاقليمية كان انعقاد قمة ابوجا برئاسة رئيس نيجيريا وحضور زعماء من الغرب الافريقى ثم الافريقى ثم اصدار قرارها بطلب لمجلس الأمن بفرض عقوبات على كوت ديفوار، وساندت بالتأييد مفوضية الاتحاد هذا الطلب، واصدر مجلس الامن قراره بفرض العقوبات الخاصة بمنع توريد السلاح، وان القرار باجماع اعضاء المجلس، ثم عقدت المنظمة الفرانكوفونية قمتها الدورية فى عاصمة بوركينا فاسو واصدرت قراراتها بالادانة لهجمات جيش كوت ديفوار على مطارات شمال البلاد، وطالبت بتطبيق صارم لاتفاقات باريس بشأن الازمة، وان اتفاقيات باريس واكرا الثالثة تشكل السبيل الوحيد لمصالحة دائمة فى كوت ديفوار ، مع ادانة شديدة للتجاوزات التى استهدفت المدنيين من المواطنين والمقيمين والاجانب. وأخيرا اعلن الاتحاد الافريقى انه دعا مجلس الامن والسلم الافريقى الى عقد اجتماع فى أديس ابابا يوم ١٠ ديسمبر الحالى لبحث الوضع فى كوت ديفوار.

● واستمرارا للسياسة الفرنسية فى احكام تجفيف القنوات الخارجية أمام حكومة كوت ديفوار ، فقد طلبت من اسرائيل بصفة رسمية التوقف عن امداد الرئيس جباجبو بالاسلحة والمعونات الفنية والاستخباراتية ، كما ان فرنسا على اتصال مستمر مع الصين لضمان عدم قيامها بأى اختراق للطوق الفرنسى نظرا لأن جباجبو يحاول دعوتها الى دعمه اقتصاديا مقابل عقود وامتيازات. أما محاولة حكومة جباجبو للتأثير فى السياسة الامريكية فإن الانباء تقول أن الولايات المتحدة الامريكية لن تغير من موقفها المؤيد لفرنسا الا اذا تلقت نصيحة من اصدقائها الافارقة مثل نيجيريا وغانا وجنوب افريقيا .

وهذه الدول هى حاليا اشد الدول المعارضة لسياسة جباجبو وأشد الداعين لمصالحة سياسية تفاوضية على اساس اتفاقيات باريس واكرا الثالثة .

● وتنقل وسائل الاعلام الاوروبية اخبارا عن تدهور الاحوال الاقتصادية فى جنوب الدولة الذى تسيطر عليه حكومة جباجبو، فتقول ان خزينة الدولة خاوية فى بداية شهر ديسمبر الحالى وتبحث الحكومة عن مورد خارجى لدفع مرتبات الموظفين وسداد المنحة المالية التقليدية التى تدفع فى مناسبة اعياد الميلاد والعام الجديد، ولهذا قامت باجراء

اتصالات مع الصين لتقديم قرض عاجل، وتستعمل على هذا المستوى اغراء منح عقود وامتيازات فى مجال الخدمات والاستثمارات، وتقول الانباء المنشورة ان عقود مؤسسات خدمية كبرى فى كوت ديفوار سوف تنتهى فى ختام عام ٢٠٠٤ وهى الكهرباء والماء والتليفون ، وتديرها حاليا شركات فرنسية.

● ومن ناحية اخرى فأن اغلاق المصانع والمحلات ومؤسسات الخدمات والتشغيل حدث على نطاق واسع بعد الاضطرابات والمسيرات المؤيدة لجباجبو، وتقول الاقرام المنشورة ان ٨٧ شركة كبرى مغلقة حاليا، وان ١٠٦ مؤسسات متوسطة مغلقة بصفة مؤقتة حتى يتوفر الامن والاستقرار، وان عدد الموظفين الذين سرحوا من النشاط الاقتصادى ويتراوح مابين ١٠ آلاف الى ٣٠ ألفا من الافارقة. ولهذا يقال ان الطبقة المتوسطة فى الجنوب بدأت تشعر بنتائج الازمة الاقتصادية والتضخم وارتفاع الاسعار.

● وينتظرالمراقبون يوم ١٥ ديسمبر الحالى موعدا فى قرار مجلس الامن الاخير لتطبيق مجموعة جديدة من العقوبات اذا لم تنفذ حكومة جباجبو الاصلاحات المطلوبة وتلتزم بتنفيذ الالتزامات الواردة باتفاقيات باريس ومن بينها عقوبات تحظر سفر القيادات الحكومية والحزبية والعسكرية لخارج البلاد. وعلى الجانب الآخر من الساحة ينشط القادة الشماليون فى نشر الرأى والسياسات الخاصة لهم فى الاعلام الفرنسى والافريقى، وقد سافروا الى جنوب افريقيا للتباحث مع الرئيس مبيكى الوسيط الافريقى لحل النزاع فى كوت ديفوار وفى مقدمة هذه القيادات الحسن واتارا الزعيم السياسى للشماليين عامة، وجيليوم سورو الزعيم السياسى لحزب القوى الجديدة الذى يضم المتمردين الشماليين ويساندهم فى مواقفهم زعماء دول الفرانكوفون الافريقية وفى مقدمتهم الرئيس عبدالله واد رئيس السنغال علما بأن تعداد الشماليين عامة يصل الى ٤٠٪ من اجمالى سكان البلاد البالغ حاليا ١٧ مليون نسمة.

جنوب أفريقيا والمغرب العربي

● في منتصف سبتمبر ٢٠٠٤ اعلنت جنوب افريقيا اعترافها بالجمهورية الصحراوية دولة افريقية مستقلة، وتحدث الرئيس مبيكي في افتتاح جلسات البرلمان الافريقي بأن بلاده تؤيد حق تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية، وان هذه القضية مازالت بدون حل بعد عقود طويلة من الصراع ، وان بقاء القضية علي هذا الحال هو عار كبير للقارة الافريقية. وشرحت صحافة جنوب افريقيا لماذا التوقيت؟ فقالت ان الجمهورية الصحراوية عضو في البرلمان الافريقي الذي اتخذ مقرا له في جنوب افريقيا، وكان من الصعب علي الدولة استقبال اعضاء البرلمان الذين يمثلون الجمهورية الصحراوية بدون الاعتراف بها وفضلا عن هذا فإن الجمهورية الصحراوية عضو مؤسس في الاتحاد الافريقي وعضو بمنظمة الوحدة الافريقية منذ عام ١٩٨٤ .

● هذا القرار له آثار واسعة المدي علي ميزان القوي السياسي في منطقة دول المغرب العربي عامة وبين المغرب والجزائر خاصة، وان الميزان اهتز لصالح الجزائر والجمهورية الصحراوية ، وغطي علي نتائج سياسية كثيرة كانت المملكة المغربية قد عملت من اجلها، وتشير الي زيارات الملك محمد السادس لدول غرب افريقيا الفرانكوفونية مثل السنغال وبنين والكاميرون والجابون والنيجر، فضلا عن مساهمته الايجابية في حل نزاعات افريقية مثل المصالحة بين موريتانيا والسنغال والمصالحة بين دول حوض نهر مانو وهي سيراليون وليبيريا وغينيا ، وان السياسة المغربية قد رفعت شعارالتعاون جنوب جنوب، والسعي لتمتين وتعزيز الشراكة مع الدول الافريقية وتأكيد احترام الوحدة الترابية للدول الافريقية، وقد ترتب علي هذا النشاط المغربي ازدياد معدلات التبادل التجاري والثقافي والسياسي مع دول افريقيا الفرانكوفونية ، من ناحية ثانية فإن السنغال والجابون قد اعلنتا عن اعداد مبادرة افريقية لعودة المملكة المغربية لعضوية الاتحاد الافريقي علي اساس ان المنظمة لاتستطيع ان تعمل بكفاءة في غياب المملكة المغربية.

● واستطرادا يجمل المقال موقف الجزائر والمغرب من هذه القضية طبقا لما تحدث به رئيسا البلدين في اجتماعات الامم المتحدة في شهر سبتمبر الحالي ، فقد قال الرئيس بوتفليقة ان الجزائر لن تحل محل شعب الصحراء الغربية في تقرير مصيره وان القضية هي قضية تصفية استعمار لم تستكمل الحل، وان مخطط الامم المتحدة لمقترحات الحل السياسي يلقي تأييدا كاملا من الجزائر، والحديث يشير الي مقترحات جيمس بيكر ممثل الامين العام والوسيط الدولي السابق لحل القضية . وعلي الجانب الاخر من الرؤية السياسية تحدث الملك محمد السادس بأن الحل الوحيد المضمون لقضية الصحراء الغربية هو الحكم الذاتي في اطار السيادة المغربية وهو حل سياسي تفاوضي نهائي، وذلك حتي لا تنفلت الاوضاع الامنية في منطقة افريقيا جنوب الصحراء عامة.

● وعلي المستوي الدولي فإن هذا العام يشهد اشتداد المنافسة الاوروبية الامريكية والمنافسة الفرنسية الامريكية، فقد تمت زيارات رسمية ومتبادلة من وزراء ومسئولين من الجانب الاوروبي والجانب الامريكي، واعلنت الصحافة عن اعداد مبادرة اسبانية فرنسية لدعوة الجزائر لدور نشط وفعال مع المملكة المغربية لحل القضية مقابل وعود بتأكيد الشراكة الاوروبية المغاربية، بينما الولايات المتحدة تتحدث عن شراكة جديدة اخري مع دول الشمال الافريقي، ودعت دول المنطقة لحضور اجتماعات حلف الاطلسي في اسطنبول هذا العام، واعلن الرئيس بوش قرارا بأن المملكة المغربية هي حليف اساسي للولايات المتحدة من خارج دول حلف الاطلسي، والاعلان بالمفهوم السياسي الامريكي يعني نتائج واسعة في مجالات المساعدات المالية والتعاون العسكري والدعم السياسي.

● بقي رد الفعل المغربي، فعلي المستوي الرسمي صدر بيان يقول ان الاعتراف مفاجيء ومخيب للتوقعات وان اعتراف جنوب افريقيا يؤثر بالسلب علي جهود الامم المتحدة، واصدرت الاحزاب والنقابات والشخصيات العامة في المملكة المغربية بيانات استنكار واتهام مباشر بأن الجزائر وراء القرار، واستدعت المملكة سفيرها من جنوب افريقيا للتشاور. وردت صحافة جنوب افريقيا بأن المغرب كانت عندها اشارات بأن الدولة علي وشك اتخاذ موقف تجاه القضية منذ اوائل صيف هذا العام، وان وزير خارجية المغرب زار جنوب افريقيا في شهر اغسطس لاقناع جنوب افريقيا باتخاذ موقف مؤيد للمملكة المغربية .

● السؤال المطروح الان علي الساحة الافريقية هو تحليل وتقييم اعتراف جنوب افريقيا علي باقي الدول الافريقية في الجنوب الافريقي وفي جماعة الانجلوفون؟ وهل سيتوالي الاعتراف لاضعاف موقف الفرانكوفون الافريقي؟

ان القضية خطيرة الاثار والنتائج تستحق المتابعة.

السوق الكبير وباب الدخول لافريقيا

• تأكيد الوجود في السوق الافريقي الكبير وان تعددت ابواب الدخول. هذا هو الهدف والغاية من الزيارتين اللتين قام بهما كل من الرئيس الصيني والمستشار الالماني في شهر يناير من العام الحالي ٢٠٠٤ الي عدد من دول القارة الافريقية. والسوق الكبير ليس احصاءات وارقاما اقتصادية فقط بل يرتبط به وتترتب عليه علاقات وتعاون سياسي وثقافي وعسكري وتكنولوجي الخ. ويعرض المقال قراءة سياسية لمعني واهداف الزيارتين ويترك التقييم الاقتصادي للمتخصصين في شئون التجارة والاقتصاد الدولي.

• المعلم الاول لكل من الزيارتين هو القطيعة مع التاريخ السابق القريب أو البعيد وتأكيد الانسجام والتوافق مع التيار العالمي الفكري والتطبيقي المعاصر، فالمانيا تريد أن ينسي الافارقة تاريخها الاستعماري القبيح الذي انتهي بتسويات الحرب العالمية الاولي وخروجها من حلبة التنافس الاستعماري في افريقيا، وان استمرت الكتابات والدراسات تفصل في قسوته وبشاعته حتي اليوم، ولهذا لم يكن في جدول زيارة المستشار دول مثل تنجانيقا ورواندا وبورندي والكاميرون وتوجو وناميبيا، وانما اختار في الشرق اثيوبيا وكينيا وفي الجنوب جنوب افريقيا وفي الغرب غانا، وهي قواعد ارتكاز وانتشار للتوجه الالماني المعاصر في ميادين الاستثمار والتجارة والمعونات وحفظ السلام الافريقي ومحاربة الفقر وتفعيل خطة نيباد للاتحاد الافريقي كما قال المستشار.

• اما الصين فقد تناست وتريد من الافارقة نسيان فترة العقائدية الثورية في عهد ماوتسي تونج حين كانت الاولوية للتحالف والتضامن الثوري العالمي ضد الامبريالية الامريكية ودعم حركات التحرير والحروب الاهلية المنشقة علي سياسة الاتحاد السوفيتي وحلف وارسو مثل انجولا وزيمبابوي .. الخ واختارت في جدول الزيارة دولا هي مصر والجزائر والجابون وهي منطلقات وساحات للنشاط الاقتصادي المتنوع والضخم في القارة الافريقية،وتعبر تمام التعبير عن الدخول الصيني الي افريقيا تحت شعار وسياسة التنافس في السوق بدون النظر الي قواعد الاوضاع السياسية الداخلية والخارجية .

• ولهذا كانت احاديث وتصريحات كل من الرئيس الصيني والمستشار الالماني تنسجم وتتوافق مع باب الدخول. فالصين تري أن افريقيا تكتظ بالموارد الطبيعية والمواد الاولية الهائلة وان السوق الصيني لديه طلب ورغبة في الاستيراد لاحدود لها ولا توجد شروط او تحفظات سياسية ترتبط بالتبادل التجاري والاستثماري من قريب او بعيد أما المانيا فهي جزء لايتجزأ من الاتحاد الاوروبي وحلف الاطلسي وهي عملاق اقتصادي ينشط في جميع انحاء العالم المعاصر، ولذلك اختارت الباب الفكري والتطبيقي الذي ينسجم مع تحالفاتها الدولية، فتحدث المستشار عن الرغبة في الاسهام والدعم للتنمية وخطة نيباد، ومحاربة الفقر والبطالة والارهاب والحروب الاهلية ودور بلاده في دعم

الديمقراطية وحرية الصحافة واقرار الأمن والسلام. واضاف مؤكدا دعم المانيا لدور جنوب افريقيا في عمليات حفظ السلام الافريقي والاسهام الالماني في اقامة مركز حفظ السلام في غانا.

● ان الوجود والنشاط الألماني الكبير في اسواق افريقيا يلزمه مفهوم سياسي واعلامي وانساني كما تفعل دول اوروبا وامريكا الشمالية ولهذا كان التأكيد علي التعاون الامني والعمل المشترك ضد الارهاب في اثيوبيا وكينيا وفي خطابه بالامانة العامة للاتحاد الافريقي في أديس ابابا، فالقوات الالمانية والاسطول موجود في جنوب البحر الاحمر والمحيط الهندي ولديها تسهيلات في جيبوتي وكينيا وتبحث عن موضع قدم في الصومال ولها القيادة علي قوات التحالف الدولي ضد الارهاب في هذه المنطقة ولها مشاركة في قوات الامم المتحدة في حفظ السلام في الكونغو ،كما اعلنت عن رغبتها في المساهمة في حفظ السلام في السودان بعد الاتفاق النهائي بين الحكومة والحركة الشعبية بقيادة جون جارنج وهو الذي ترعاه الولايات المتحدة ودول اوروبية اخري.

● وللصين ايضا وجود ونشاط اقتصادي متنوع في دول القارة الافريقية فقد سجلت احصاءات التبادل التجاري عام ٢٠٠٢ المنشورة ارتفاعا ضخما لصالح الصين في دول مثل مصر والسودان والجابون وانجولا واثيوبيا وهي تشتري البترول من الجابون وانجولا والسودان ولها رجال اعمال وشركات تقوم بالعمل في ميادين الانشاءات والاستثمارات ورصف الطرق وشبكة الاتصالات وبناء السدود ومد السكك الحديدية .. الخ، ولكن هذا النشاط المستمر لايكفي بل ولابد له من لمسات انسانية بمنطق الدول العظمي المعاصرة ،فهي تشارك حاليا في قوات الامم المتحدة لحفظ السلام في الكونغو وليبيريا، وهي ترصد منحا مالية ومعونات للاتحاد الافريقي ولنشاط الامم المتحدة في القارة الافريقية وهي تقدم انواعا من المعونة الفنية لدول متنوعة في اقاليم القارة الافريقية.

● الملاحظة الاخيرة هي مستوي الزيارة التي يقوم بها الرئيس الصيني والمستشار الالماني فهما يحتلان ارفع منصب في النظام السياسي لبلديهما ولم تكتف كل بلد بما سبق ارساله من وفود فنية وسياسية تشمل سياسيين ووزراء ورجال اعمال وفنيين واكاديميين .. الخ ، وهذا له معني في مطلع العام الحالي.

الصندوق والبنك وحكومة جامبيا

● فى الأسبوع الأول من مارس ٢٠٠٤ أصدر صندوق النقد الدولى بيانا يتهم فيه حكومة جامبيا بتقديم معلومات مزيّفة عن أوضاع الاقتصاد الجامبى، خاصة فى قطاعات الميزان التجارى والاحتياطيات المالية والأرصدة الموجودة تحت يد البنك المركزى من العملات الأجنبية، وإن هذه التقارير قدمتها الحكومة للحصول على التسهيلات التى يمنحها الصندوق لمكافحة الفقر ودعم التنمية .

وانضم إلى الصندوق البنك الدولى ومجموعة الدول المانحة، وطالبوا جامبيا بتعيين مراجع مستقل للعمليات المصرفية بالبنك المركزى من بين شركات ومكاتب المحاسبة الأوروبية أو الأمريكية، ولم تستجب الحكومة لهذا الطلب فاصدر الصندوق بيانا يطالب الحكومة بسداد مبلغ عشرة ملايين من الدولارات كانت تمثل الدفعة الأولى من قرض قدمه فى إطار هذه التسهيلات، وهكذا تعقدت العلاقات بين الجانب الدولى وحكومة جامبيا ووصلت الأزمة إلى الذروة.

● كان رد الفعل واسعا فى داخل البلاد وبين أحزاب المعارضة والحكومة، وردت الحكومة بان البلاد على وشك الدخول فى عصر البترول المستخرج من المياه الاقليمية فى المحيط الأطلسى، وثار الجدل بين الأطراف الداخلية والخارجية لأن استخراج البترول المنتظر مازال متوقعا بكميات قليلة لأن الكشوف تحت المياه لم تتم بعد، ومن ناحية أخرى فان كل عمليات الكشوف والامتيازات البترولية تتبع رسميا بحكم القانون مكتب الرئيس برئاسة الجمهورية، ولهذا كان من المطالب ان تنتقل التبعية إلى وزارة التجارة أو الصناعة، وهذه المنطقة فتحت ملفات هدايا البترول اليومى الذى سبق ان منحها حاكم نيجيريا الجنرال سانى أباتشا قبل تحول بلاده إلى الحكم الديمقراطى عقب اغتياله عام ١٩٩٨، وكانت هذه الهدية اليومية مقدارها ٢٠ ألف برميل من شهر أغسطس ١٩٩٦ حتى شهر يونية ١٩٩٨، وقد انكشف موضوع الهدية وعوائدها المالية التى قدرت بمبلغ خمسة ملايين دولار سنويا، بعد نزاع قانونى نشب بين مجموعتين من السماسرة وشركات التوزيع فى لندن حول أحقية كل طرف فى العمولات، وكشف النزاع القانونى ان المبالغ العائدة لجامبيا من هذه الهدية لم تقيد فى حسابات ميزانية الدولة ، وإنما وضعت فى بنوك سويسرية وبريطانية.

● وأمام كل هذه الاتهامات بالفساد لم يجد الرئيس جامع بدا من التضحية بعدد من مساعديه فألقى القبض عليهم وقدمهم للمحاكمة ، التى بدأت فى ديسمبر الماضى ومازالت مستمرة حتى الشهر الحالى، والأشخاص المتهمون هم من قيادات البنوك المركزى ومعهم ايضا رجل من أكبر مساعدى الرئيس ويدعى بابا جوب، وكان يشغل منصب زعيم الأغلبية الحكومية فى البرلمان، ومنصب زعيم منظمة شباب الحزب، وله نشاط مالى وتجارى مع عديد من الشركاء فى الحياة الاقتصادية، وهم جميعا متهمون

بالفساد والتلاعب فى الرسوم الجمركية وتهريب العملات الأجنبية خارج البلاد.. الخ.

● تقول الأنباء المتداولة فى وسائل الإعلام الأجنبية إن الرئيس جامع شديد القلق بشأن اتهامات الفساد لأنه قاد انقلابا عسكريا عام ١٩٩٤ ضد الحكومة السابقة ، واتهمها بالفساد وسرقة المال العام وافقار الدولة، وانه واجه انتقادات الدول الأوروبية والأمريكية التى تعارض مبدأ الانقلاب العسكرى لتغيير أوضاع الحكم فى الدول الافريقية، وكان اسلوبه فى المواجهة هو التخلص من زملائه أعضاء مجلس الثورة وتشكيل حزب مدنى واجراء انتخابات تعددية فاز فيها بالرئاسة وباغلبية مقاعد البرلمان، والأوضاع مستمرة على هذا النحو منذ ذلك التاريخ، وتذكر الأنباء ان التهم التى وجهت إلى الزملاء السابقين من العسكريين كانت الفساد واختلاس المال العام وأحيانا كانت الخيانة العظمى لاتهامهم بمحاولة قلب نظام الحكم .

● على الرغم من كل ماسبق فان الميزانية الجديدة فيها تقشف شديد نتيجة المصاعب الاقتصادية وأثار الجفاف الذى أصاب البلاد منذ عام ٢٠٠٢، ولكن الدول المانحة والبنك والصندوق تطالب باصرار على الشفافية ونظام محاسبى منضبط واخضاع عمليات البنك المركزى للمراجعة .

وهذا المناخ السياسى يفتح أبواب الأمل أمام المعارضة التى تتوزع إلى أحزاب شخصية وقواعد قبلية واثنية وليس بيها حاليا احتمالات الموقف الموحد أو التكتل فى معركة الانتخابات المقبلة .

متابعات فى أخبار أفريقيا



• شركات خدمات الأمن :

آخر أخبار هذه الشركات التى تجند المرتزقة المعروفين باسم كلاب الحرب .. إنها تعمل حاليا فى العراق، وان اعداد العاملين تصل حاليا إلى حوالى ١٠٠٠ عسكرى متقاعد اغلبهم يأتى من جنوب افريقيا وفرنسا ودول البلقان ، والباقى يأتى من دول فى قارة آسيا وجزر المحيط الهادى وانهم يعملون لحساب الادارة الامريكية بالعراق حاليا.

وقد نشرت الخبر أولا مجلة افريكاكونفيد ينشال يوم ٢٠ فبراير ٢٠٠٤ ، ثم أعدت وكالة الانباء الفرنسية تقريرا عن الموضوع نشرت صحيفة الحياة ملخصا له يوم ٢٤ فبراير ، وتقول المعلومات المنشورة ان دولة جنوب افريقيا قد اصدرت قانونا يعتبر هذه الأنشطة غير مشروعة قانونا ويفرض عقوبات رادعة لمن يتعامل فى تجنيد المرتزقة ، ومع ذلك فإن فرع جنوب افريقيا لشركة إيرنيس العالمية قام بتجنيد اعداد كبيرة من المرتزقة البيض الذين عملوا سابقا فى الفرق الخاصة أيام الحكم العنصرى قبل عام ١٩٩٤، ولديهم خبرات وتخصصات فى العمليات الأمنية مثل العمليات الخاصة وابطال مفعول الألغام وحراسة الشخصيات المدنيه الكبرى وأنابيب النفط واغتيال أو استهداف القيادات المعادية ، وقد انكشف الموضوع فى أوائل فبراير عندما انفجرت قنبلة فقتلت الضابط الجنوب افريقى فرانز سبريدوم وجرحت زميله جرحا بالغا ، وتقول الانباء ان شركة فرنسية أخرى تعمل فى تجنيد عسكريين سابقين من الفرقة الأجنبية الفرنسية ، وان لهذه الشركات مكاتب حالية فى بغداد ، وان مدير الشركة الجنوب افريقية له علاقة عمل طيبة مع أحمد جلبى المعارض العراقى وعضو مجلس الحكم الانتقالى، كما تتحدث الانباء عن قيمة العقود المالية التى يعمل بموجبها هؤلاء المرتزقة ، وتقول إنها تحسب بمئات الملايين من الدولارات سنويا.

• الاتحاد الأفريقى

قبل انعقاد القمة الاستثنائية للاتحاد فى مدينة سرت الليبية فى فبراير ٢٠٠٤ أعلن فى شهر يناير رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقى فى أديس أبابا ، ان اتفاقية انشاء مجلس الأمن والسلم الافريقى والمعاهدة الامنية الافريقية المؤسسة للمجلس قد دخلت حيز التنفيذ بتوقيع النصاب القانونى المنصوص عليه وهو ٢٧ دولة افريقية ، وايضا اعلن ان اتفاقية انشاء محكمة حقوق الانسان الافريقية قد دخلت حيز التنفيذ وان القمة الافريقية القادمة فى يوليو ٢٠٠٤ سوف تعين قضاة المحكمة وأنها استوفت توقيع النصاب

القانونى المنصوص عليه وهو ١٥ دولة افريقية ، وفى كل من الحالتين لم يكن اسم الدولة المصرية من الدول الافريقية التى وقعت على انشاء مجلس الامن والسلم أو المحكمة الافريقية لحقوق الانسان.

• الاتحاد المغاربى :

مرت الذكرى الخامسة عشرة لإنشاء هذا الاتحاد يوم ١٧ فبراير ٢٠٠٤ ، وقد مرت أيضا على هذا الاتحاد العشر سنوات الأخيرة بدون ان ينعقد اجتماع القمة للدول المؤسسة وهى ليبيا والمغرب وتونس والجزائر وموريتانيا ، واستطرادا نشير إلى ان ميثاق الاتحاد ليس به بند أو مادة تنظم قبول اعضاء جدد ، أو تشرح اجراءات التقدم للعضوية مما يجعله منظمة اقليمية مغلقة على الدول المؤسسة له.

• الإرهاب والسودان :

يوم ١١ فبراير ٢٠٠٤ نشرت الصحف العربية الصادرة فى لندن خبرا عن تقديم رسالة إلى ادارة الرئيس بوش ، وقعها عضوان بالكونجرس أولهما جمهورى وثانيهما ديموقراطى يطلبان فيها فتح تحقيق بشأن ارتباط اسماء (١٢) من كبار قيادات حكومة السودان حاليا بالعمليات الارهابية ومن بينها محاولة اغتيال الرئيس حسنى مبارك فى أديس أبابا عام ١٩٩٥، وقد ردت حكومة السودان على لسان وزير خارجيتها بالنفى وقالت إن العضوين الموقعين هما أصلا من العناصر المعادية للسودان وهما معاديان لأى تحرك سودانى نحو المصالحة والتفاوض وإيقاف الحرب الأهلية.



• الكونغو كينشاسا:

تعيش هذه الدولة حاليا في مرحلة انتقالية تشهد المصالحة الوطنية وتقاسم السلطة ولهذا فإن الدول التي ساعدت في انهاء الحرب الاهلية وفي مفاوضات التسوية السياسية، بدأت تسعي لحصاد نتائج جهودها وسياساتها لصناعة الاستقرار والامن في الكونغو الديمقراطية ، وفي مقدمة هذه الدول دولة جنوب افريقيا فقد اهتم الرئيس مبيكي بهذا الموضوع وزار الكونغو كينشاسا عام ٢٠٠٣ ومعه وفد من كبار المسئولين الحكوميين والحزبيين ورجال الاعمال ووقعت الكونغو وجنوب افريقيا مذكرة تفاهم ويجري الان اعداد الاتفاقية النهائية للتوقيع عام ٢٠٠٤ ومن بين المشروعات التي تم الاتفاق علي ان تشملها الاتفاقية بين الطرفين مايلي:

. تقوم شركة الكهرباء الحكومية «اسكوم» بتنفيذ مشروع سد انجا (رقم٣) الذي

يولد كميات اضافية من الكهرومائية التي سوف تتجه الي مناطق الجنوب الافريقي، ولهذا سوف تتعاون في التنفيذ شركات من انجولا وبوتسوانا وناميبيا والكونغو.

ويلي هذا مشروع سد انجا الكبير الذي تقول عنه الدراسات المنشورة انه سوف ينتج كميات هائلة من الكهرومائية الكافية لسد حاجات كل مدينة ومنجم ومصنع في جنوب افريقيا ويبقي بعد هذا ما يمكن تصديره الي دول اخري في افريقيا.

. شبكة التليفون المحمول وتقوم بتفنيذ عمليات التوسع والانشاءات الجديدة شركة فوداكوم الجنوب الافريقية ، وهي حاليا تتنافس مع شركة كندية تعمل في الكونغو حول التوسع في الشبكة واعداد المشتركين والمدن التي تغطيها الشبكة.

. شركة دينيل وهي شركة حكومية لصناعة السلاح ومشروعاتها تأتي ضمن اعمال اللجنة المشتركة بين البلدين لبحث مشروعات الدفاع والاتصالات .

. اتفاقات للاستثمار في مناجم الذهب والنحاس والكوبالت في اقليم كاتانجا وفي هذا المجال ستقوم شركات جنوب افريقيا بدعوة شركات امريكية واوروبية متخصصة للمساهمة في عمليات الاستثمار المشترك.

. السماح لشركات جنوب افريقيا للنشاط في مجالات الاعمال الهندسية والانشاءات والتعدين مثل شركات جريناكر وميبنبروك .. الخ ، وهذه المجالات قد اوصي بالنشاط فيها البنك الدولي ويساند الدعم عمليات مشروعات الانشاء والتعمير بعد ان اصدرت حكومة الكونغو قوانين التعدين والاستثمار والبنوك التي سبق ان طلبها البنك الدولي.

• زيمبابوي

اعلنت زيمبابوي يوم ١٠ مارس الحالي الاستيلاء علي طائرة شحن توقفت في مطار العاصمة هراري للتزود بالوقود وبالطائرة ٦٤ مرتزقا وشحنة كبيرة من المعدات العسكرية ، وظنت زيمبابوي في اول الامر ان هؤلاء المرتزقة هم مقدمة انقلاب او غزو لاراضيها واسقاط النظام السياسي بها ، فأعلنت الطوارىء واستدعت الجيش واذاعت الانباء عالميا خاصة وان الطائرة التجارية مسجلة بالولايات المتحدة.

● ولكن الشركة المالكة للطائرة اعلنت ان الركاب هم من فرق الخدمات الامنية ، وان محطة الوصول علي الكونغو لحراسة مناجم الالماس التابعة لشركة استثمارية ، واعلنت جنوب افريقيا وانجولا ان هذه المجموعة هم من المرتزقة الذين يعملون ضد القانون الساري في كل منهما ، والذي يحرم النشاط العسكري ضد اي دولة اجنبية ، وانهم يخضعون لطائلة القانون ، واعلنت الولايات المتحدة ان هذه الطائرة ورجالها لاعلاقة لهم بالادارة الامريكية ومؤسساتها المدنية والعسكرية، ولذلك اعلنت زيمبابوي انها القت

القبض علي الرجال وصادرت الطائرة وانها ستقدمهم للمحاكمة طبقا للقانون الساري ببلادها ، وهو يجرم هذا النشاط ويوقع عقوبات متنوعة تصل الي حد الاعدام في بعض حالات الارتزاق العسكري.

● وكشفت الانباء ان هؤلاء الرجال يحملون جوازات سفر جنوب افريقية ، وانهم يعملون لحساب شركة خدمات امنية بجنوب افريقيا ، وان قائدهم مرتزق معروف شارك في عمليات عسكرية عديدة آخرها في كوت ديفوار لحساب الحكومة ، وان الرجال ينتمون الي جنسيات دول هي: جنوب افريقيا، ناميبيا، انجولا، كونغو كينشاسا، زيمبابوي ، كازاخستان، ارمينيا، المانيا، وهم من البيض والسود الذين يحترفون هذه المهنة.

● اعلنت حكومة غينيا الاستوائية الغنية بالنفط ان تجمعا من المعارضين المنفيين في اسبانيا والشركات متعددة الجنسيات ورجال اعمال محليين هم الذين مولوا استئجار هؤلاء الرجال بهدف احداث انقلاب في غينيا الاستوائية ، وانه جري القاء القبض علي ١٥ شخصا من المشتبه بهم من الاجانب في البلاد ، وان المعلومات الخاصة بالموضوع وصلت الي الحكومة من اجهزة مخابرات دول افريقية واوروبية وامريكية .. وهكذا انتهت المغامرة في مطار هراري قبل تنفيذها في غينيا الاستوائية.



● زيمبابوى:

فى شهر مايو ٢٠٠٤ اعلن موجابى انه سوف يعتزل الرئاسة الاولى عام ٢٠٠٨، وفى شهر يونية الحالى اصدر قانونا يقضى بتأميم الارض ، ويحظر الملكية الفردية فى جميع انواع الارض فى الدولة.

. فى حديث مع تليفزيون كينيا نشرته صحف كينيا وجنوب افريقيا اعلن الرئيس عن رغبته فى الراحة والتفرغ للكتابة بسبب العمر الذى بلغ ٨٠ عاما حاليا، ولذلك لن يرشح نفسه فى انتخابات الرئاسة عام ٢٠٠٨، وانه قرر البقاء فى المنصب الى ذلك التاريخ حتى يختار خليفته فى حكم البلاد وقيادة الحزب الحاكم، وقال انه عند الاعتزال يكون قد حمل المسئولية لمدة ٢٨ عاما فى الحكم، وانه سوف يدعو المؤتمر العام للحزب للانعقاد فى شهر ديسمبر المقبل استعدادا للانتخابات البرلمانية القادمة فى شهر مارس ٢٠٠٥، وتتكهن الاخبار العالمية بأنه يريد ضمان الاغلبية فى السلطة التشريعية قبل الانتخابات الرئاسية المقبلة لضمان فوز مرشحه وخليفته فى الرئاسة الاولى.

. وفى الاسبوع الاول من الشهر الحالى صدر قانون تأميم الاراضى بما فى ذلك اراضى المحميات الطبيعية المملوكة لافراد، ونص القانون على ان الملكية الفردية

صارت غير قانونية وغير شرعية من تارخ صدور القانون، وان على جميع الملاك الحاليين تسليم اراضيهم اولا للدولة، ثم يتقدمون بعد ذلك بطلب الايجار او حق الانتفاع فى الارض الزراعية لمدة ٩٩ عاما كحد اقصى، وفى غير ذلك من الملكيات لمدة ٢٥ عاما كحد اقصى. وان القانون الجديد ينطبق على جميع الملاك الحاليين من ذوى الاصول البيضاء ومن ذوى الاصول الافريقية، وان وزير شئون رئاسة الجمهورية هو المسئول عن شئون الاصلاح الزراعى واستثمار واستغلال الارض الزراعية المملوكة للدولة طبقا لهذا القانون، ومن ناحية ثانية ينص القانون على ايقاف اجراءات الاقتراض من البنوك لبناء منازل او مصانع فوق هذه الاراضى لانها صارت ملكا للدولة الآن حتى تصدر قرارات منح المتقدمين عقود ايجار او عقود حق الانتفاع.

• ناميبيا:

اجتمع المؤتمر العام للحزب الحاكم سوابو يومى ٢٨ و ٢٩ مايو ٢٠٠٤ لتسمية مرشح الحزب فى انتخابات الرئاسة الاولى عام ٢٠٠٧، بعد قرار الرئيس نوجوما الاعتزال وعدم ترشيح نفسه والاكتفاء برئاسة الحزب الحاكم. وكان مرشح الرئيس لهذا المنصب هو بوهاما نائب الرئيس حاليا، ولكن وزير الخارجية هاميو تينيا كان قد اعلن عن ترشح نفسه ومنافسة نائب الرئيس فى الاقتراع فى اجتماع المؤتمر العام للحزب، وتقول الانباء المتداولة ان وزير الخارجية قام بنشاط واسع على مستوى القيادات والقواعد الحزبية التى انشغلت فى الفترة الماضية فى انتخاب ممثليها الى المؤتمر العام للحزب ؛ ولذلك تدخل الرئيس نوجوما لمساندة مرشحه ونائبه، فأصدر قرارا فى مساء يوم ٢٧ مايو بعزل وزير الخارجية من منصبه واتهمه بالقيام بنشاط ضار بوحدة الحزب والعمل على انقسام وتشرذم الانصار والمؤيدين للحزب، وكانت النتيجة لهذا القرار الرئاسى واضحة فى اجتماع المؤتمر العام يومى ٢٨ و ٢٩ ، وعلى الرغم من تصريحات وزير الخارجية المقال بانه سيظل فى المنافسة، الا ان نتيجة التصويت كانت ٣٤٩ صوتا لمصلحة نائب الرئيس بوهاما وكانت ١٧٦ لمصلحة وزير الخارجية السابق، وهكذا حسم امر ترشيح بوهاما لرئاسة الجمهورية عام ٢٠٠٧.

• تشاد:

فى النصف الثانى من شهر مايو ٢٠٠٤ وافق البرلمان على تعديل مادة الدستور التى تحدد مدة رئاسة الجمهورية بفترتين متتاليتين فقط، ويقضى التعديل بأن تتوالى مدد الرئاسة الاولى الى ثلاث فترات متتالية ، كل فترة مدتها خمس سنوات، وحيث ان الرئيس ادريس ديبى قد شغل الرئاسة الاولى فترتين متتاليتين وتنتهى الفترة الثانية الحالية عام ٢٠٠٦، فانه يصبح من حقه الترشيح والفوز فى الانتخابات المقبلة والاستمرار فى رئاسة البلاد لمدة مقبلة.

ومن الواضح ان الحديث عن التعديل الدستورى كان مرتفعا طوال السنتين الاخيرتين،



ولكن الظروف الدولية والاقليمية الحالية ساعدت الرئيس والحزب الحاكم على اصدار التعديل ، فالرئيس هو الوسيط الافريقى والدولى فى موضوع الحرب الاهلية فى دارفور بالسودان، ويحظى بمساندة امريكية وفرنسية واوروبية لمواصلة مساعيه الحميدة فى هذا الشأن، كما انه فى الشهر الماضى اشترك مع رئيس الكاميرون فى افتتاح محطة ضخ البترول التشادى الذى ينقله انبوب النفط من المنابع فى تشاد حتى ميناء التصدير فى الكاميرون

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر

